ما يَحتملُ النصبَ والجزمَ في القرآنِ الكريمِ

إعـــداد

د/ إيمان جواد صادق النجار
أستاذ مساعد، تخصّص النحو والصّرف، قسم اللغة العربية،
كلّية الآداب، جامعة الطّائف
المملكة العربيّة السعوديّة

تاريخ الاستلام: ١٥/١٢/٢٠١٩م
تاريخ القبـول: ٩ / ٢/٢٠٢٠م

ملخص

تتناول الدّراسةُ احتمال الفعل المضارع النّصب أو الجزم في الموضع الواحد، وأثر ذلك في المعنى، وغالبًا ما يكون ذلك بعد فاء السببيّة أو واو المعيَّة، أو تركيب (أن لا).

وتهدفُ إلى دراسة هذه الظّاهرة في القرآن الكريم، وتحليل التّراكيب، وبيان علاقاتها، والوقوفِ على الأسرار المعنويَّة، وترجيح الوجه الأقرب للتَّفسير، والموازنة بين حديث النُّحاة، والاستفادة من حديث المعرِبين والمفسِّرين والمحتجّين للقراءات بعيدًا عن الصَّناعة النَّحويَّة.

وتنقسم إلى مقدّمة، وعشرة أقسام:

القسمُ الأوّل : مّا يحتملُ النّصبَ والجزمَ بعد فاء السببية.

القسمُ الثّاني : ما يحتمل النّصب والجزم بعد واو المعية.

القسمُ الثّالث: ما يحتمل الجزم والنّصب في المعطوف على الشّرط أو الجزاء.

القسمُ الرّابع: ما يحتمل الجزم والنّصب في جواب الطّلب، والمعطوف عليه.

القسمُ الخامس: ما يحتمل النّصب، أو الجزم على المعنى.

القسم السّادس: ما يحتمل النّصب والجزم بعد (لا) النافية أو الناهية.

القسم السّابع: ما يحتمل النّصب والجزم بعد (أنْ) المتصلة بلا.

القسم الثّامن : ما يحتمل النّصب أو الجزم بعد (أنْ) أو (إنْ).

القسم التّاسع: ما يحتمل النّصب والجزم بعد لام التعليل أو الأمر.

القسم العاشر: ما يحتمل الجزم والنّصب بسبب اللّغات.

ثمّ الخاتمة وفيها: نتائج البحث التّوصيات. ثم المصادر والمراجع.

Abstract

The study tackles the probability of (Al-Nasb , النصب and Al-Jazm الجزم) in present tense verbs in the same position, and its impact on the meaning.

This takes place generally following the causative (faa ', الفاء) or conjugating (waw, and, الواو) or the structure of (an la , أن لا).

It aims to study this phenomenon in the Holy Qur'an, analyzing structures, explaining their relationships, investigating meaning secrets, with giving the higher explanation probability. The study also aims to balance between the grammarians, interpretation, recitation scientists talk and to benefit from their speech, Away from the grammatical complexes.

The study is divided into an introduction, ten parts:

First: The probability of (Al-Nasb, النصب and Al-Jazm الجزم) after (F, causality - فاء السببيّة).

Second: The probability of (Al-Nasb, النصب and Al-Jazm الجزم) after (waw, accompanying - واو المعية)

Third: The probability of (Al-Nasb, النصب and Al-Jazm الجزم) in (conjoin of condition verb, and its complement المعطوف على الشّرط والجزاء)

Fourth: The probability of (Al-Nasb, النصب and Al-Jazm الجزم) in request reply and its conjoin, جواب الطلب والمعطوف عليه)

Fifth: The probability of (Al-Nasb, النّصب and Al-Jazm الجزم) (because of the meaning, على المعنى)

Sixth: The probability of (Al-Nasb, النّصب and Al-Jazm الجزم) after (negative or preventive No , (لا) النّافية أو النّاهية)

Seventh: The probability of (Al-Nasb, النّصب and Al-Jazm الجزم) after (Ann (أَنْ) connected to (la, لا), (أنْ) المتصلة بلا)

Eighth: The probability of (Al-Nasb, النّصب and Al-Jazm الجزم) after (Ann or Inn , ((إنْ) أو (أنْ.)

Ninth: The probability of (Al-Nasb, النّصب and Al-Jazm الجزم) after (causative or order Laam , لام التعليل أو الأمر)

Tenth: The probability of (Al-Nasb, النّصب and Al-Jazm الجزم) (because of accents, بسبب اللّغات).

Then conclusion, includes: summary, results, and recommendations, added to references.

المقدّمة:

الحمدُ لله وكفى، وسلامٌ على نبيّه المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى، وبعد:

القرآنُ الكريم حمّالُ أوجهٍ، ومن ذلك تعدُّد الأوجه الإعرابيّة، وتتناول الدِّراسةُ ما يحتمل النّصبَ والجزمَ من الأفعال المضارعة في القرآن الكريم.

ومن أسباب تعدّد الأوجه الإعرابيّة في القرآن الكريم: إعجازُ أسلوب القرآن الكريم، واحتمالُه الكثير من المعاني، وأنَّ النّحويّين احتفظوا لأنفسهم بحريّة الرّأي والتّعبير، وقد سخّرهم الله تعالى لحفظ كتابه؛ فأبلَوا بلاءً حسنا، وأضاؤوا الطريقَ للمفسّرين والفقهاء من بعدهم، وكما أنّ خلاف الأئمة رحمة، فخلاف النّحاة رحمةٌ أيضا؛ يناسب صلاحيةَ القرآنِ الكريم لكلّ زمان ومكان، ويؤدي إلى مرونة المعاني وتنوّعها، فرُبَّ وجه إعرابيّ يترجّح في وقتٍ ما وفق ما تقتضيه طبيعةُ الحياة المتغيّرة وبخاصّة إذا اقترن الحكم النّحويّ بالحكم الفقهيّ[1].

ونجد أنّ بعض الأفعال المضارعة يحتمل الوجهين دون قراءة؛ لاحتمال العلامة الإعرابيّة النّصبَ والجزم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾البقرة: ٤٢، قال سيبويه في الكتاب بعبارة موجزة: "إنْ شئتَ جعلتَ ﴿ وَتَكۡتُمُواْ ﴾ على النّهي، وإن شئتَ جعلتَه على الواو"[2]، يريد أنّ الجزم للعطف على المجزوم قبله بـ (لا) النّاهية: ﴿ وَلَا تَلۡبِسُواْ ﴾ وتكرير النّهي عن كلّ فعل، والنّصب بإضمار (أنْ) بعد واو المعيّة، ونحو: ﴿ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ ﴾، آل عمران: ١٧٩، في المعطوف على الشّرط، وتوحيد علامتي نصب الأفعال الخمسة وجزمها جعل الكثيرَ منها يحتمل النّصب والجزم، وممّا احتملت فيه العلامةُ النّصب والجزم قوله تعالى في خطاب داود . عليه السلام . : ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ﴾ ص: ٢٦، يجوز في ﴿ فَيُضِلَّكَ ﴾ النّصبُ والجزم، والعلامة الإعرابيّة

تحتملهما، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَٱنطَلَقُواْ وَهُمۡ يَتَخَٰفَتُونَ ٢٣ أَن لَّا يَدۡخُلَنَّهَا ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكُم مِّسۡكِينٞ ٢٤ ﴾ القلم: ٢٣ – ٢٤، الفعل ﴿ يَدۡخُلَنَّهَا ﴾ مبنيّ ويحتمل النّصبَ بـ (أنْ)، أو الجزم بـ (لا) النّاهية.

وبعضُ الأفعال يحتمل الوجهين بسبب القراءات كقوله تعالى :﴿ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾البقرة: ٢٨٤، قرئ ﴿ فَيَغۡفِرُ ﴾و ﴿ وَيُعَذِّبُ ﴾بالجزم والرّفع والنّصب كما سيأتي. ووردت (أنْ) النّاصبة للمضارع في غير قسم من الدّراسة ظاهرة ومقدّرة.

ولا يخفى أنّ الدّراسات في كتاب الله كثيرة، وممّا يتّصل بموضوع دراستنا اتّصالا مباشرا من الدّراسات السّابقة:

بحث: تأويل قراءة الجزم في قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٠ ﴾ المنافقون: ١٠، بين سيبويه وغيره من النّحاة (جمع ودراسة)، عبد الله محمد عبد العزيز يحبى، مجلة قطاع كلّيات اللغة العربيّة والشعب المناظرة لها، جامعة الأزهر، كلّيّة اللغة العربيّة، العدد الثامن، ٢٠١٤م، المجّد الأول من ص ٧١٩ إلى ص ٨٠٤.

وإذا كانت آية واحدة كفيلةً بإقامة بحثٍ مستقلّ، فهذا خير دليلٍ على غزارة مادّة الموضوع، واستحقاقه للدّراسة.

والجانب الذي نأمل أن يكون جديدًا في دراستنا، هو جمع أطراف قضية الفعل الذي يحتمل النّصب والجزم في سفرٍ واحد، وبيان مواضعها وأسبابها، ومحاولة ترجيح الإعراب بناءً على حديث المُعربين والمفسّرين والفقهاء؛ لئلا يكون الحديث النّحويّ بمنأى عن المعنى.

مشكلة الدّراسة:

هناك أفعالٌ تصلح لأن تكون منصوبة، وتصلح لأن تكون مجزومة، وتحاول الدراسةُ الوصولَ إلى المعنى الكامن وراء النّصب أو الجزم، وما يترتّب على ذلك من معان وأحكام فقهيّة أو لغويّة أو تربويّة، وترجيح الوجه الأقوى، وبيان الصّناعة الإعرابيّة عند النّحاة التي قد تكون على حساب المعنى.

أهمّيّة الدّراسة وأسباب اختيارها:

لا يخفى ما للإعراب من أهمّيّة، وفي الحديث:" أعرِبوا القرآنَ والتمِسوا غرائبَهُ "[٣]، وقال عبدُ القاهر الجُرجانيّ: "إنّ الألفاظَ معلَّقة على مَعَانِيها حتَّى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحُها، وأنَّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِج لها"[٤].

تعدّد هذه الظاهرةِ في القرآن الكريم بقراءاته، وقد جمع الشيخُ عُضيمة في دراسته القيمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) مواضع كثيرة لاحتمال المضارع النّصب والجزم، منها على سبيل المثال ما خصّه بقوله: "في آياتٍ كثيرة يحتملُ المضارع التالي للفاء الواقعة بعد (لا) النّاهية أن يكون منصوبًا وأن يكون مجزومًا"[٥]، ومنها قولُه تعالى:﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ ﴾الأنفال: ٤٦.

. تقف الدّراسة على مواضعَ متعددةٍ من اختلاف إعراب الأداة الواحدة ممّا يؤدّي إلى اختلافِ إعراب المضارع بعدها، وغالبا ما يختلف الإعرابُ بسبب الأدوات، والأدوات النّحويّة آلات قليلة اللّفظ ثريّة المعنى، ونذكر في هذا المقام قولَ المرادي عنها: " قد كثُرَ دورُها، وبَعُدَ غورها، فعزَّت على الأذهان معانيها، وأبتِ الإذعانَ إلا لمن يعانيها"[٦].

طرافة الموضوع فكيف لأداة واحدة في سياقٍ واحد أن تحتملَ معنيين؟ ومن ذلك أنّ الفاء مثلا يحتمل أن تكون عاطفة سببيّة أو غير سببيّة، وقد تكون للاستئناف في سياق واحد.

أهداف الدّراسة :

- البحث عن مواضع احتمال المضارع النّصب والجزم، وأسبابه ، وتصنيفها.
- الكشف عن الأسرار المعنويّة التي تقف وراء اختلاف التوجيهات الإعرابيّة، ممّا يُسفرُ عن جمال الإعجاز البيانيّ القرآنيّ من خلال العناصر اللغويّة المختلفة.
- ربط حديث النحاة بحديث المُعربين والمفسرين وغيرهم، والغوص في كتبهم، وترجيح ما يقتضيه المعنى والتّفسير لا الصّناعة النّحوية.
- إظهار دور القراءات القرآنيّة في تعدّد المعاني الوظيفيّة.

منهج الدّراسة :

تعتمد الدّراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ، مع الاستعانة ببعض المناهج الأخرى كالمنهج الإحصائيّ والنّفسيّ والتاريخيّ، فتقوم باختيار نماذجَ من الآيات دون قراءة قرآنيّة أو بقراءةٍ ووصفها وتحليل أسباب النّصب أو الجزم مع الموازنة المعنويّة بين الأوجه، وترجيح ما تراه أقوى وأقرب للمعنى، ثمّ الإشارة إلى مواضع أخر مشابهة، ودرستُ الآيات في سياقها إذا اقتضى الأمر.

أقسام الدّراسة :

. المقدمة.

. عشرة أقسام:

القسمُ الأوّل : مّا يحتملُ النّصبَ والجزمَ بعد فاء السببية.

القسمُ الثّاني : ما يحتمل النّصب والجزم بعد واو المعية.

القسمُ الثّالث: ما يحتمل الجزم والنّصب في المعطوف على الشّرط أو الجزاء.

القسمُ الرّابع: ما يحتمل الجزم والنّصب في جواب الطّلب، والمعطوف عليه.

القسمُ الخامس: ما يحتمل النّصب، أو الجزم على المعنى.

القسم السّادس: ما يحتمل النّصب والجزم بعد (لا) النافية أو الناهية.

القسم السّابع: ما يحتمل النّصب والجزم بعد (أنْ) المتصلة بلا.

القسم الثّامن : ما يحتمل النّصب أو الجزم بعد (أنْ) أو (إنْ).

القسم التّاسع: ما يحتمل النّصب والجزم بعد لام التعليل أو الأمر.

القسم العاشر: ما يحتمل الجزم والنّصب بسبب اللّغات.

. الخاتمة، وفيها أهمّ النّتائج والتّوصيات.

وبعد فهذا البحث موجز تم نشره بالتّفصيل في مجلة كليّة الآداب بجامعة المنوفيّة رقم الإيداع ١٨٥٩١، نوفمبر ٢٠١٤.

القسم الأوّل : ما يحتملُ النّصبَ والجزمَ بعد فاء السّببيّة :

١.بعد النّهي :

جمع الشيخ عُضيمة في دراسته القيّمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) مواضعَ كثيرة لاحتمال المضارع النّصب والجزم بعد فاء السّببيّة المسبوقة بنهي[٧]، وذكر عُضيمة سبعَ آيات.

❁ منها قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ البقرة: ٣٥.

ويحتمل (فَتَكُونَا) النّصب والجزم، قال الفرّاء في إعراب الآية :"إنْ شئتَ جعلتَ (فَتَكُونَا) جوابًا نصبًا، وإن شئتَ عطفته على الأوّل فكان جزمًا... ومعنى الجزم كأنّه تكريرُ النّهي، كقول القائل: (لا تذهبْ ولا تعرضْ لأحد)، ومعنى الجواب والنّصب: لا تفعل هذا فيُفعل بك مجازاة، فلما عُطف حرفٌ على غير ما يشاكله، وكان في أوّله حادثٌ لا يصلحُ في الثاني نُصبَ.... ولا يجوزُ الرّفعُ في واحد من الوجهين إلا أن تريدَ الاستئناف، بخلاف المعنيينِ"[٨]، يريدُ أن النّصبَ بعد فاء السببيّة بالمخالفة عند الكوفيّين، والفرّاء في هذا النّصّ يقف على الفروق المعنويّة بين الجزم والنّصب ويشرحها باستفاضةٍ وتنظير، ويتطرّق إلى وجهٍ ثالث وهو أن تكونَ الفاء استئنافية فيكون الفعل مرفوعًا، فهو يريدُ أن يستوعبَ جميعَ الأوجه

الممكنة وإن لم يُقرأ بها، أو لم يطلبها المعنى، ويكرّر الفرّاء لفظ (وإن شئتَ) كما سبق عند سيبويه، ممّا يدلّ على اهتمام أئمّة المدارس النّحويّة بالاحتمالات الإعرابيّة، ونجد نظيرَ ذلك عند أبي البركات الأنباريّ في البيان بمزيدٍ من الوضوح، يقول في إعراب الآية السّابقة: "في حذفِ النّون من (تَكُونَا) وجهان: أحدُهما أن يكونَ حذفُها للنّصب بتقدير (أنْ)؛ لأنّه جواب النّهي، وتكون (أنْ) مع الفعل في تقدير المصدر، والفاء عاطفة له على المصدر الذي دلّ عليه قوله: (وَلَا تَقْرَبَا)، كأنّه قال: لا يكن منكما قربانٌ وكونٌ من الظّالمين، والثاني: أن يكونَ حذفها للجزمِ بالعطف على (وَلَا تَقْرَبَا)"(٩)، فالأنباريّ يشرح المسألة بعقليته المنظّمة وكأنّه يدرّسها، وواضح تبنيه المذهب البصريّ بالعطف على مصدر متصيّد من الكلام السّابق غير أنّ الفرّاء كان أقرب إلى روح اللّغة حين تلمّس الفروقَ الدّلاليّة.

الترجيح:

يبدو أنّ المعنى الأرجح في الآية هو النّصب بعد فاء السببيّة؛ فكون الظلم مترتّبا على قرب الشجرة أولى، وأخف وطأة في تحذير أبي البشرية من النّهي عن الظلم مستقلا، واجتماع نهيين في سياق واحد، والنّهي بـ (لا) في المستقبل، و(أنْ) المضمرة تفيد الاستقبال غالبًا، وقد جاءت (لا) النّاهية قبل (أنْ) المضمرة في غير موضع من البحث.

والسببيّة أنسب لأساليب القرآن الكريم التي تقرن الأمر بالتّعليل غالبًا؛ وفيه إقناعٌ؛ والنّصب بعد الفاء يشبه الجزاء في معنى التسبب، قال ابن السّرّاج:" والعطفُ بالفاء مضارعٌ للجزاءِ؛ لأنَّ الأولَ سببٌ للثاني وهو مخالف له من قبل عقده عَقدَ جملةٍ واحدةٍ"(١٠).

وفي وجه النّصب يكونُ العطفُ من قبيل عطف المفردات بعطف اسم على اسم، وفي وجه الجزمِ يكون العطفُ من باب عطف الجُمَل.

ومثله في احتمال النّصب والجزم بعد النّهي: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْۖ وَٱصْبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ الأنفال: ٤٦، قال العكبريّ:"(فَتَفْشَلُواْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى جَوَابِ النَّهْيِ، وَكَذَلِكَ (وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فَتَفْشَلُواْ) جَزْمًا عَطْفًا عَلَى النَّهْيِ، وَلِذَلِكَ قُرِئَ (وَيَذْهَبْ رِيحُكُمْ)"[١١]، فالفعل (تذهب) معطوف على ما بعد الفاء، وقُرئ بالنّصب والجزم. والعكبريّ يجعل المعنى سببًا للقراءة، فيقول (ولذلك قرئ).

وفي الآية الكريمة فعلان احتملا النّصب والجزم: (وَتَذْهَبَ) و (فَتَفْشَلُواْ)، ويمكن ترجيح وجه النّصب في (فَتَفْشَلُواْ) لنصب المعطوف (وَتَذْهَبَ) في قراءتنا، ولوجود معنى السّببيّة. والجزم بالعطف على (وَلَا تَنَٰزَعُواْ) وتكرير النّهي، فيه لفتة تربويّة بأنّ الفشل بإرادة الإنسان، فيُنهى عن أسبابه، وقراءة:(وَيَذْهَبْ رِيحُكُمْ)بالجزم، يقوي وجه الجزم أيضًا، ويبدو أنّ الأرجح هو النّصب لوضوح معنى السببية.

ومثله: ﴿ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِۚ ﴾ النساء: ١٢٩، الفعل ﴿ فَتَذَرُوهَا ﴾ يحتمل النّصب بعد فاء السببيّة، والجزم بالعطف على ﴿ تَمِيلُواْ ﴾.

ومّما احتمل النّصب والجزم بعد الفاء المسبوقة بنهي بسبب احتمال العلامة للنّصب والجزم؛ لكون الفعل مضعّفًا: قوله تعالى:﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾طه: ٨١، الفعل (فَيَحِلَّ) بلفظه يحتمل النّصب والجزم، وقوله تعالى:﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾ ﴾ ص:٢٦، والنّصب أوضح في الآيتين الكريمتين؛ لوضوح معنى السببيّة، ولا يتوقع النهي عن حلول الغضب في آية (طه)، أو النهي عن الإضلال في آية (ص).

ومثله بسبب القراءات قوله تعالى: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٣٢ ﴾ الأحزاب: ٣٢، قرئ بنصب (فيطمع) وجزمه، ورجّح أبو حيّان قراءة النّصب بعد فاء السببيّة في: ﴿ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ ﴾الأحزاب: ٣٢؛ مراعاة للمعنى[١٢]، والقراءة سنة متبعة لا مجال للترجيح فيها في رأيي.

٢.بعد الدعاء بلفظ فعل الأمر:

لم يذكر عضيمة ممّا يحتمل النّصب والجزم بعد الأمر سوى قوله تعالى:

۞ ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيۡتَ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةٗ وَأَمۡوَٰلٗا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَۖ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ٨٨ ﴾ يونس: ٨٨.

يحتمل (فَلَا يُؤۡمِنُواْ) النّصب والجزم، فأمَّا النَّصب فمن وجهين:

أحدهما: معطوف على قوله (لِيُضِلُّواْ)، أي آتيتهم النّعم ليُضلّوا ولا يؤمنوا، وعلى هذا لا يكون فيه من معنى الدّعاء شيء[١٣]، وقوله: (ٱطۡمِسۡ) و(وَٱشۡدُدۡ) كلام معترض[١٤].

والآخر: نصبه على جواب الدّعاء في قوله (ٱطۡمِسۡ)[١٥]، فتكون جوابا للطلب؛ لأنّ المسألة خرجت على لفظ الأمر، فجُعل (فَلَا يُؤۡمِنُواْ) في موضع نصب على الجواب[١٦]، قال الفرّاء: "وإنْ شئتَ جعلت (فَلَا يُؤۡمِنُواْ) جوابًا لمسألة موسى . عليه السّلام . إيّاه؛ لأنَّ المسألةَ خرجتْ على لفظِ الأمر، فتجعل (فَلَا يُؤۡمِنُواْ) في موضعِ نصبٍ على الجواب، وليس الجوابُ يسهل في الدّعاء؛ لأنّه ليس بشرط"[١٧]. وأمّا موضع الجزم فهو على الدّعاء المستأنف من موسى . عليه السلام . عليهم، و(لا) طلبيّة جازمة، كما قال الفراء: "وكلّ ذلك دعاءٌ"[١٨]، أي معناه: اللهم فلا

يؤمنوا، أي: فلا آمنوا[١٩]، كما تقول: (اللهم لا تعذبْني)، وهو قريبٌ من معنى العطف على (لِيُضِلُّواْ) في كونه دعاء، لكن هذا في جانب شبه النّهي، والعطف في جانب شبه الأمر[٢٠].

الترجيح:

رجّح الطّبريّ الجزم على الدّعاء، بمعنى: فلا آمنوا؛ لأنّ ما قبله دعاء، وذلك قوله: (رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ)، فيكون أشبه وأولى [٢١].

ويبدو أنّ الحمل على النّصب بـ (أنْ) المضمرة بعد الفاء المفيدة للسببيّة أقرب؛ لما فيها من التّعليل للدّعاء، ودعاء الأنبياء على أقوامهم خلاف الأصل، والنّصب بالعطف على (لِيُضِلُّواْ) رأي مرجوح؛ إذ إن اللام في (لِيُضِلُّواْ) لام العاقبة، فالله تعالى لم يؤتهم الأموال ليضلوا، ولام العاقبة تفيد التعليل من باب المجاز، فعطفُ (فَلَا يُؤۡمِنُوا) بهذا المعنى غير مناسب، وكأنّه قيل: (آتيتهم ليضلوا ولا يؤمنوا ...) وهو بعيد في رأيي، ثم إن فيه تكلّفا بإخراج ما بينهما على الاعتراض، ولا يرجّح مجيء الدّعاء قبله كونه للدّعاء كما ذكر الإمام الطّبريّ فما المانع من تنوّع الأساليب؟ والله أعلم.

فإذا عُطف على الفعل الذي بعد الفاء جاز فيه ثلاثة أوجه، قال ابن مالك:" وأمّا الطّلبُ فإذا عُطف على جوابه المقرون بالفاء مضارع، كما في قولك: (زرني فأزورَك، وأحسن عشرتك)، فلك في المعطوف (أحسن) النّصب على التشريك... والرّفع على الاستئناف، والجزم على توهّم حذف الفاء"[٢٢]، ونظّر بقراءة: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ المنافقون: ١٠، كما سيأتي في العطف على المعنى في القسم الخامس.

وممّا احتمل النصب والجزم بعد الاستفهام: ﴿ قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا ﴾ النّساء: ٩٧، يحتمل (فَتُهَاجِرُواْ) النّصب والجزم[٢٣]، ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن

قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِيٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ يوسف: ١٠٩، يجوز في (فَيَنظُرُواْ) الْجَزْمُ وَالنّصب[٢٤]،ونظّر ابن هشام للنّصب بقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ ﴾ الحج: ٤٦[٢٥]، بنصب ﴿فَتَكُونَ﴾، والنّصب أوضح في الآيتين؛ لوضوح معنى السببية، إضافة إلى ما نظّر به ابن هشام.

القسم الثّاني : ما يحتمل النّصب والجزم بعد واو المعيّة :

١. بعد النّهي :

ذكر عُضيمة سبعة مواضع لما يجوز نصبه وجزمه بعد واو المعيّة المسبوقة بنهي بقراءة أو دون قراءة، ومن ذلك:

❁ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ الأنفال: ٢٧.

ويجوز في قوله تعالى: (وَتَخُونُوٓاْ) أن يكون مجزومًا عطفًا على الفعل الأوّل (لَا تَخُونُواْ)، ويجوز أن يكون في موضع نصب بإضمار (أنْ) عند البصريّين، أو على الصّرف على تعبير الكوفيّين، قال الفرّاء: "إن شئتَ جعلتَها جزمًا عَلَى النّهي، وإن شئت جعلتها صرفًا ونصبتَها ... وَفِي إحدى القراءتين: (وَلا تَخُونُوا أَمَنَتِكُمْ) فقد يكون أيضًا هاهنا جزمًا ونصبًا"[٢٦]، والصّرف مصطلحٌ كوفيّ، وعدم تكرار (لا) أدّى إلى احتمال الوجهين، والفرّاء يستأنس على وجه الجزم بقراءة أخرى، ويترك للقارئ الاختيار فيقول" وإن شئت"، ويبدو أنّ الوجهين مقبولان عنده، ورجّح أبو حيّان الجزم، قال:" وكونُه مجزومًا هو الرّاجحُ؛ لأنّ النّصبَ يقتضي النّهيَ عن الجمع، والجزمُ يقتضي النّهيَ عن كلّ واحد"[٢٧]. وتبعه السمين

في الدرّ المصون في ترجيح وجه الجزم، وقال:" ولا يلزمُ من النهي عن الجمع بين الشيئين النهيُ عن كلِّ واحدٍ على حِدَته"[٢٨].

الترجيح:

وجه الجزم أقرب؛ لجعل الله ورسوله في كفة، والأمانات في كفة، يؤيّد الجزم قراءة: ﴿ وَلَا تَخُوْنُوْا أَمَٰنَٰتِكُمْ ﴾ بتكرار (لا).

❁ ومثله قوله تعالى:﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ البقرة: ٤٢.

يحتملُ الفعل (وَتَكْتُمُواْ) النّصب والجزم، قال سيبويه بعبارة موجزة: "إن شئتَ جعلتَ (وَتَكْتُمُواْ) على النّهي، وإن شئتَ جعلته على الواو"[٢٩]، يريد الجزم بالعطف على الفعل المنهيّ عنه (وَلَا تَلْبِسُواْ) وتكرير معنى النّهي، أو النّصب بإضمار (أنْ) بعد واو المعيّة، ويخيّر المخاطب بين الوجهين، وممّن قال بقوله الطّبريّ في جامع البيان[٣٠]، وممّن ذكر الوجهين من النّحاة: الفرّاء في معاني القرآن، والزّمخشريّ في المفصّل والكشّاف، والعكبريّ في التّبيان، وأبو حيّان في البحر المحيط، والسّمين الحلبيّ في الدرّ المصون[٣١]. وقرئ: (وَتَكْتُمُوْنَ الحَقَّ) بالرّفع[٣٢].

الترجيح:

رجّح أبو حيّان الجزم، قال بعد ذكر وجه النّصب:" وما جوّزوه ليس بظاهرٍ؛ لأنّه إذ ذاك يكون النّهي منسحبًا على الجمع بين الفعلينِ، كما إذا قلت: (لا تأكلِ السّمكَ وتشربَ اللّبن)، معناه النّهي عن الجمع بينهما، ويكون بالمفهوم يدلّ على جواز الالتباس بواحد منهما ، وذلك منهيّ عنه ، فلذلك رجح الجزم"[٣٣]، وأيّده تلميذه السّمين الحلبي[٣٤].

وبقولهما أقول؛ ليكون النّهي عن فعلين منفصلين (لبس الحقّ بالباطل، وكتمانه)؛ تقريعا وتبكيتا لبني إسرائيل عن أفعالهم المتعددة، ومراوغتهم مع أنبيائهم، فمرّة يلبسون الحقّ بالباطل، وأخرى يكتمونه مع علمهم بذلك، وقد ترجّح قراءةُ الرّفع وجه الجزم، وعدم إرادة الجمع والنّصب، كما أنّ الآية الكريمة سُبقت بنهيٍ في: ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ البقرة: ٤١، فالنّهي في (وَتَكْتُمُواْ) بالعطف على (وَلَا تَلْبِسُواْ) يناسب النّهي قبله: (وَلَا تَكُونُوٓاْ ، وَلَا تَشْتَرُواْ)، ولا يُتصوّر في حالِ النّصب والحمل على واو المعيّة أنّه يجوز كتمان الحقّ منفردا.

❁ وقد يؤثر تخريج الإعراب في الحكم الفقهيّ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾ ﴾ البقرة: ١٨٨.

أجاز النّحاةُ أن يكونَ الفعلُ (وَتُدْلُواْ) مجزومًا، والنّهيُ مكرّر عن الفعلين أو منصوبًا بعد واو المعيّة والنّهي عن الجمع بينهما، فذكر الفرّاء جواز نصبه على الصّرف، قال: "وإن شئت جعلتَه إذا ألقيت منه (لا) نصبًا على الصّرف، كما تقول: (لا تسرق وتصدّق)، معناه : لا تجمع بين هذين: كذا وكذا"[٣٥]، وكذلك قال الأخفش، ومكيّ، وابن عطيّة، وأبو البركات الأنباريّ[٣٦]، وذكر ابن الأنباريّ أنّ النّصبُ على تقدير (أنْ)، كأنّه قال: لا تجمعوا بين أن تأكلوا أموالَكم بينكم بالباطل وأن تُدلوا بها إلى الحكّام[٣٧]، وَفِي مُصْحَفِ أُبَيٍّ: (وَلَا تُدْلُوا) بِتَكْرَارِ حَرْفِ النَّهْيِ[٣٨]، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تُؤَيِّدُ جَزْمَ (تُدْلُوا).

الترجيح:

رجّح أبو حيّان في البحر المحيط الجزم، وتنبّه إلى فساد المعنى والحكم الفقهيّ على النّصب لسببين:

- الأول: أنّ أكل أموال النّاس بالباطل حرام سواء أُفرد أم جُمع من غيره من المحرّمات.
- الثاني: وهو أقوى . كما ذكرَ: أنّ قوله (لِتَأْكُلُواْ) علّة لما قبلها، فلو كان النّهيُ عن الجّمع لم تصلح العلّة له؛ لأنّه مركّب من شيئين لا تصلح العلّة أن يترتّب على وجودهما، بل إنّما يترتّب على وجود إحداهما، وهو الإدلاء بالأموال إلى الحكّام[٣٩]، وبقوله أقول.

ومن الأمثلة بعد النّهي أيضًا قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَهِنُواْ وَتَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ محمد: ٣٥، يجوز في (وَتَدْعُوٓاْ) النّصب والجزم[٤٠]، والجزم أقرب؛ ليكون النهي عن الفعلين مجتمعين أو مفترقين، وظهرت (لا) في المعطوف، في: ﴿ وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ ﴾ آل عمران: ١٣٩، ممّا يرجّح الجزم.

٢. بعد النّفي :

❁ومن النّصب بعد النّفي في القراءات: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾ آل عمران: ١٤٢.

قرئت (ويعلم) بالنّصب والجزم والرّفع:

١. النّصب: قرأ الجمهور (وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ) بالنّصب: فعلى مذهب البصريّين بإضمار (أنْ) بعد واو الجمع التي بمعنى (مع)، وعلى مذهب الكوفيّين بواو الصّرف، أي أنّ المعنى كان على معنى فصُرِفَ إلى غيره فتغيَّر الإعراب، وتقديره أن يُقال: كان العطف يقتضي جزم (وَيَعْلَمِ) لو قُصد مجرَّد العطف، لكن قُصد معنىً جديد وهو معنى الاجتماع فتعيّن النّصبُ، أي: (يعلم المجاهدين والصّابرين معًا)، كقولك: (جاء زيدٌ وعمرو) يحتمل أنّهما جاءا معًا، ويحتمل أنّ أحدهما تقدّم على الآخر، وإذا ذُكِر بلفظ المفعول معه كان وقوع الفعل منهما

معًا في حالةٍ واحدة، فكذا النّصب في قوله تعالى (وَيَعْلَمَ) أفاد الاجتماع فلهذا أجمع على النّصب[٤١].

٢. الجزم: قرأ الحسن بن أبي الحسن ويحيى بن يعمر وأبو حيوة وعمرو بن عبيد (وَيَعْلَمِ ٱلصَّٰبِرِينَ) بكسر الميم جزماً معطوفًا على (وَلَمَّا يَعْلَمِ)[٤٢].

٣. الرّفع: قرأ عبد الوارث عن أبي عمرو (ويعلمُ) برفع الميم، ذكر الزّمخشريّ أنّ الواو للحال، كأنّه قيل: ولمّا تجاهدوا وأنتم صابرون [٤٣]. وتعقّبه أبو حيّان بقوله: "ولا يصحُّ ما قال؛ لأنّ واوَ الحال لا تدخل على المضارع، لا يجوز: (جاء زيدٌ ويضحكُ)، وأنت تريد (جاء زيدٌ يضحكُ)؛ لأنّ المضارع واقعٌ موقع اسم الفاعل، فكما لا يجوز (جاء زيدٌ وضاحكًا)، كذلك لا يجوز (جاء زيد ويضحكُ)، فإنّ أُوِّل على أنّ المضارعَ خبر مبتدأ محذوف أمكن ذلك، التقدير: (وهو يعلم الصابرين)"[٤٤].

الترجيح:

لكلّ وجه من القراءة ما يقويّه، وقراءة الجمهور بالنّصب بالجمع بين علم الله للمجاهدين والصّابرين معًا فيها تشريف لهما، وتخريج أبي حيّان لقراءة الرّفع بتقدير مبتدأ أنقذ التّركيب، ولكنّ انفراد الحال بالدّلالة على علم الله بالصّابرين قد لا يخدم المعنى، فما المسوّغ لانفراد علم الله بالصّابرين، في آية تحثّ على الجهاد، وقراءة النّصبِ فيها حثٌّ على الجمع بين الجهاد والصّبر، والأمران مرتبطان.

وورد النّصب بعد الاستفهام في القراءات، كما في: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾النّساء: ١٤١، قرئ (ونمنعكم) بالجزم والنّصب[٤٥].

القسم الثّالث: ما يحتمل الجزم والنّصب في المعطوف على الشّرط أو الجزاء:

أ. المعطوف على الشرط:

ومن الأمثلة في القرآن الكريم:

عُطف المضارع على الشّرط بالفاء وبـ (ثمّ) وبـ (أو) وبالواو في آيات كثيرة[٤٦]، وظهرت العلامة غالبًا فلم يحتمل النّصب والجزم، وممّا احتمل النّصب والجزم في المعطوف على الشّرط:

❁ قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمۡ أَجۡرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٩﴾ ﴾ آل عمران: ١٧٩.

❁ وفي سورة محمّد (عليه السّلام): ﴿ إِنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞۚ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ ﴿٣٦﴾ ﴾ محمّد: ٣٦.

الشّاهد (وَتَتَّقُواْ) في االسّورتين، يحتمل بلفظه النّصب والجزم، ولم يذكر وجهَ النّصب كثيرٌ من المعربين، وبعضُهم لم يذكر إعرابَ الفعل أصلا، وبخاصّة في سورة محمّد، ربّما لكونه في الأجزاء الأخيرة، أو لوضوحه.

فلم أجد وجه النّصب في آيتي آل عمران ومحمّد في كلّ من: معاني القرآن للفرّاء، معاني القرآن للأخفش، إعراب القرآن للنّحّاس، المحرّر الوجيز في تفسير كتاب العزيز لابن عطيّة الأندلسيّ، الكشّاف للزّمخشريّ، مفاتيح الغيب للرّازيّ، أنوار التّنزيل وأسرار التأويل للبيضاويّ، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ، التحرير والتنوير للطّاهر بن عاشور.

وممّن أشار إلى احتمال الوجهين ابنُ هشام، قال في إعراب آية سورة محمّد (عليه السّلام):" وَنَحْوُ: ﴿ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ ﴾ محمد: ٣٦، يحْتَمل (تَتَّقُوْا) الْجَزْمَ بالْعَطْف، وَهُوَ الرَّاجِح، وَالنّصبَ بإضمار (أَنْ) بعد واو المعيّة "[٤٧].

وممّن ذكر وجه النّصب من المحدَثين: محمّد عليّ الدرّة في تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، قال في السّورتين: "(وتتقوا) معطوفٌ على ما قبله مجزوم مثله، أو هو منصوب بـ (أنَ) مضمرةً بعد واو المعية"(٤٨).

التّرجيح:

لا يبدو ما يضعّف وجه النصب؛ بل تبدو وجاهته؛ لأنّه يفيد الجمع بين الفعلين (تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ)، ودلالة الشّرط متّجهة إليهما معًا، وقد اجتمع الإيمان والتّقوى في غير موضع في القرآن الكريم، ولا يمنع كونُ الواو عاطفة والفعل مجزوم الجمعَ أيضا، فالواو لمطلق الجمع: للسّابق واللاحق والمصاحب، وتكون دلالة الشّرط مع العطف والجزم متجهة إلى كلّ فعل، ولكنّ الجزم بـ (إنْ) يفيد التّقليل، فتكراره يقلل احتماليّة إيمانهم وتقواهم، ممّا يرجح المعية.

وقد يكون سبب عدم ذكر النّحاة لوجه المعيّة أنّ جواب الشّرط مجزوم بحرف الشّرط عند البصريين، ورجّح ابن الأنباريّ أن تكون (إنْ) عملت في جواب الشرط بواسطة فعل الشّرط عند وجوده، فأرادوا أن يسير التّركيب على نسق واحد من الجزم؛ ليقوى الحرف على الوصول إلى الجواب دون تغير الإعراب، وقد ذكر سيبويه عن الخليل أنّ الجزم الوجه كما سبق.

والجواب مجزوم بالجوار عند الكوفيين فلم يريدوا أن يفصلوا بين الجارّينِ بما يخالف إعرابهما، وإذا كانوا قد جزموا الجواب على الجوار وهو بعيد فمن باب أولى أن يجزموا المعطوف وهو الجارُ الأقرب لفعل الشّرط.

❁ ومن العطف على الشّرط بالواو أيضًا: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾ ﴾ البقرة: ٢٧١ ، الفعل (وَتُؤْتُوهَا) بلفظه يحتملُ النّصبَ والجزم، وفي سورة النّساء: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا

تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِۚ وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٢٩﴾ ﴾ النّساء: ١٢٩.

وجاء (وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ) ثم (وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ)، والفعل (تتّقوا) يحتمل بلفظه الجزم والنّصب، وعطفُ التّقوى على الإيمان والإحسان والإصلاح، يدلّ على أهمّيتها.

ولم يذكر وجه النّصب في سورتي البقرة والنّساء: الفرّاء في معاني القرآن، ولا النّحّاس في إعراب القرآن، ولا الزّمخشريّ في الكشّاف، ولا العكبريّ في التّبيان في إعراب القرآن، ولا السّمين الحلبيّ في الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، وذكر العكبريّ والسّمين جواز النّصب والجزم في (فتذروها) في سورة النّساء، ورجّح السمين الجزم؛ ليكون النّهي عن كلّ على حدة[٤٩].

التّرجيح:

لا أرى ما يضعّف وجه النّصب في المعطوف على الشّرط في آية البقرة وآيتي النساء مع أنّ الكثير من المعربين لم يذكروه، فما المانع من الجمع على المعيّة في آية البقرة: (وإنْ تُخفُوها وتُؤتوها الفقراءَ) ؟، ويكون الزّمن مّتحدًا بين الفعلين، فالمتصدّق يخفي صدقته وهو يعطيها الفقير؛ بعدًا عن الرّياء، والقولُ بالعطف فقط قد يجعل زمن الفعلين متباعدين، فالواو لمطلق الجمع، ولكنّ الاقتران بينهما يجعل للمتصدّق مزيد فضيلة وقد قال تعالى: (فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۚ).

وكذلك في: (وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ) و(وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ) في سورة النّساء، الجمع بين التّقوى والإحسان والإصلاح يناسب أهمّية الموضوع فيما يتعلّق بحلول المشاكل الزوجيّة من نّشوز أو إعراض أو ميل عن الزوجة في حال التعدّد، وفيه مراعاة مصالح المرأة، فتكون الواو للمعيّة والفعل منصوب، والمعهود في الأسلوب

القرآنيّ الترفّق مع المرأة، وفيها:(وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٌ)، فتكرّر أفعل التّفضيل (خَيۡرٌ) في البقرة والنّساء.

وتقدّم ترجيح المعيّة في آيتي آل عمران ومحمّد: ﴿ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ ﴾ ، وفي آيات آل عمران: ﴿ وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ ﴾ في ثلاثة مواضع، ويتحصّل ممّا سبق عطف التقوى على الإيمان والصبر والإحسان والإصلاح.

ويُلحظ أنّ النّحاة والمعربين كان يتأثر الخالف منهم بالسّالف، وربما ينقل ما قاله بنصّه، فلعلّ عدم ذكر المتقدّمين لوجه النّصب في المعطوف على الشّرط هو السّبب في عدم ذكر المتأخّرين له، ويُلحظ أنّ جميع الآيات السّابقة جاءت بـ (إنْ) الشّرطية وهي أمّ الباب، فقد يكون هذا سبب قوة وجه الجزم في الشّرط والمعطوف عليه، والله أعلم.

والآيات السابقة تحدثت عن النظام السياسي والاقتصادي والأسري، والمعطوف على الشّرط والجواب يتطلّب دراسة مستقلّة لأعاريبه وموضوعاته وسياقاته.

❁ ومما احتمل النّصب والجزم بسبب القراءات في المعطوف على الشرط بـ (ثم) قوله تعالى: ﴿ ❁ وَمَن يُهَاجِرۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُرَٰغَمٗا كَثِيرٗا وَسَعَةٗۚ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ١٠٠ ﴾ النساء:١٠٠.

قرئ (يُدۡرِكۡهُ) بالجزم والنّصب والرّفع:

١. الجزم: قراءة الجمهور بالعطف على الشّرط.

٢. النّصب: قرأ الحسنُ البصريّ بالنّصب بعد (ثُمّ)، وأجاز الكوفيّون النّصب حملاً لـ (ثمّ) على الواو والفاء، وهو عند البصريّين غير مطّرد، قال سيبويه:" اعلم أنّ (ثمَّ) إذا أدخلتَه على الفعل الذي بينَ المجزومينِ لم يكن إلَّا جزمًا؛ لأنَّه ليسَ

ممّا يَنصب، وليس يحسنُ الابتداء؛ لأنَّ ما قبلَه لم ينقطع. وكذلك الفاء والواو و(أو) إذا لم تردْ بهنّ النّصب"[٥٠]، وذكر ابن جنّيّ أنّ هذا ليس بالسّهل وإنّما بابُه الشّعر لا القرآنُ، ووافقه الزّمخشريّ، ويُردّ عليهما بالقراءة.

٣. الرّفع: "قرأ النّخعيّ وطلحة بن سُليمان بن مصرف برفع الكاف، وخَرَّجها ابن جنّي على إضمار مبتدأ أي: (ثمّ هو يدركُه الموت)، فعطفَ جملةً اسميّة على فعليّة، وأضاف:" وإن شئت ذهبتَ فيه مذهبًا آخر غيره، إلا أنّ فيه غموضًا وصنعة؛ وهو أن يكونَ أراد: (ثم يدركْه الموتَ) جزمًا، غير أنّه نوى الوقف على الكلمة فنقل الحركة من الهاء إلى الكاف؛ فصار يدركُه على قوله:

من عنَزِيٍّ سبَّني لَمْ أضربُه

أراد: لم أضربْه، ثم نقل الضمة إلى الباء لما ذكرناه"[٥١]، وابن جنّي يفصح في هذا النّص أنَّ في بعض التّخريجات غموضًا وصنعة.

التّرجيح:

قراءة الجمهور بجزم (يُدْرِكْهُ) أقرب للقواعد المطّردة، فتتابع الفعلين المجزومين المتعاطفين في الآية تُظهر شدّة المعاناة، فالمؤمن قد فارق بيته وأهله مهاجرًا في سبيل الله، وسار أمدًا مدلولا عليه بـ (ثمّ) وبعد ذلك أدركه الموت بعيدًا طريدًا، ويأتي فعلان مضارعان متتاليان (يَخْرُجْ) بزنة يفعُل، و(يُدْرِكْهُ) بزنة (يفعِل)؛ ليصوّران الحركة المستمرّة، ثمّ يأتي الجزاء مؤكدا بـ (قد) فقد استحق أن ينال الثواب من الله، ويأتي حرف الجرّ (على) كالذي يطالعنا في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ الروم: ٤٧، وكأنّ الله تعالى أخذ على نفسه العهد أن يثيبه ويؤجره. ومع ذلك فالقراءة سنّة متّبعة، والنّصب بعد (ثمّ) يوسّع القواعد النّحويّة،وقد أقرّه الكوفيّون، والرّفع فيه تعديد للجمل، ونجد ابن جنّي حاول إرجاع وجه الرّفع إلى

الجزم بصنعة نحويّة، ولعلّه لجأ إلى هذا التقدير؛ ليبقى الفعل مجزومًا؛ وكأنّه لم يرَ ما يقوّي وجه الرّفع ومجيء الجملة الاسميّة هنا.

ب. المعطوف على الجزاء:

عرَض سيبويه من قبلُ إلى الرّفع أو الجزم، وربط بين الجزم والنّصب، فقال:"وقد بلغنا أنَّ بعضَ القرَّاء قرأ:﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ **وَيَذَرْهُمْ** فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾الأعراف: ١٨٦، وذلك لأنَّه حملَ الفعلَ على موضع الكلام؛ لأنَّ/ هذا الكلامَ في موضع يكون جوابًا؛ لأن أصلَ الجزاء الفعل، وفيه تعملُ حروفُ الجزاء؛ ولكنَّهم قد يضعون في موضعِ الجزاءِ غيرَه، ومثل الجزم ههنا النّصب في قوله:

..... فلسْنا بالجبالِ ولا الحديدَا

حمل الآخرَ على موضع الكلامِ، وموضعه موضع نصبٍ، كما كان موضع ذاك موضع جزمٍ. وتقول: (إن تأتِني فلن أوذيَك، وأستقبلُكَ بالجميلِ)، فالرّفع ههنا الوجه إذا لم يكن محمولاً على (لنْ)، كما قال الرّفع الوجه في قوله: (فهو خيرٌ لكَ وأكرمُك)، ومثل ذلك: (إن أتيتني لم آتك وأحسنُ إليك) فالرّفع الوجه إذا لم تحمله على (لم) كما كان ذلك في (لنْ).

وأحسنُ ذلك أن تقول: (إن تأتِني لا آتك)، كما أنّ أحسنَ الكلامِ أن تقول: (إن أتيتَني لم آتِك)، وذلك أنّ (لم أفعلْ) نفي (فعل)، وهو مجزوم بـ (لم)، و(لا أفعل) نفي (أفعل)، وهو مجزوم بالجزاء"[٥٢].

وسيبويه يعرض هنا للاحتمالات الإعرابيّة المختلفة في باب واحد (باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما) ممّا يدل على تمكنه، وحرصه على استيعاب الأوجه الإعرابيّة. وكذلك يقرن النّصب بالجزم في غير موضع، ويبحث عن العلاقة بين البابين، كما نفعل في دراستنا، ويعرض لوجه الرّفع معهما، وكأنّ أمر الاحتمالات الإعرابيّة قد شغله.

ومن أمثلة العطف على جواب الشّرط في القرآن الكريم:

جاء في القرآن الكريم عطف مضارع على مضارع في جواب الشّرط كثيرًا، كما جاء عطف مضارع على الجواب الذي هو جملة اسميّة[٥٣]، كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِي وَلَا تَقْرَبُونِ ﴿٦٠﴾ ﴾ يوسف: ٦٠، وفي عطف المضارع على الجواب جاء العطف بالواو كثيرا كما جاء بـ (أو)، وبالفاء، وبـ (ثم)، وجاء عطف الماضي بالواو لا غير[٥٤].

وذكر عُضيمة ستّة وعشرين موضعا لعطف المضارع على المضارع في جواب الشّرط[٥٥]، ولم يرد فيما ذكره إلا مواضع قليلة احتمل فيها المضارع النّصب والجزم بلفظه بسبب العلامة الإعرابيّة لكونه من الأفعال الخمسة، وذكر عُضيمة منها أربعة مواضع، ولكن من مفاجآت الدّراسة أنّ كثيرا من النّحاة والمفسّرين والمعرِبين لم يذكروا وجهَ النّصب في المعطوف على جواب الشّرط في الآيات، فلم يذكره كلّ من: الفرّاء في معاني القرآن، والطّبريّ في جامع البيان في تأويل القرآن، والزّجّاج في معاني القرآن وإعرابه، والنّحّاس في إعراب القرآن ومعاني القرآن، ومكيّ بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن، والزّمخشريّ في الكشّاف، وأبي البركات الأنباريّ في البيان في غريب إعراب القرآن، والرّازي في مفاتيح الغيب، والعكبريّ في التّبيان في إعراب القرآن، والقرطبيّ في الجامع لأحكام القرآن، وابن كثير في تفسيره، والسّمين الحلبيّ في الدرّ المصون، والألوسيّ في روح المعاني، وعُضيمة في دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ومحيي الدّين درويش في إعراب القرآن وبيانه، وهذا يؤيّد ما ذكره سيبويه آنفًا أنّ وجه النّصب غير قويّ، مع أنّه ورد في قراءات شاذّة كما سيأتي.

وقد يكون من أسباب عدم ذكرهم وجه النّصب في المعطوف على الجواب أنّ معنى المعيّة غير متحقّق لاختلاف زمن الأفعال، وجاء حرف العطف الواو في الآيات الأربعة، والآيات هي:

١. ❁ في سورة التّوبة: ﴿ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيۡـٔٗاۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٣٩ ﴾ التوبة: ٣٩.

والفعل (وَيَسۡتَبۡدِلۡ) معطوف على جواب الشّرط وظهر إعرابه، ونظيره في العطف على الشّرط بالفعل (يَسۡتَبۡدِلۡ) قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم ٣٨ ﴾ محمد: ٣٨. ثم عُطف عليه في سورة التّوبة (وَلَا تَضُرُّوهُ)، والفعل بلفظه يحتمل الجزم والنّصب، لكن لم أجد وجه النّصب فيما رجعت إليه كما تقدّم، والاستبدال مستقبل، والفعل (وَلَا تَضُرُّوهُ) زمنه غير زمن التعذيب والاستبدال، والأفعال قبله مجزومة (يُعَذِّبۡكُمۡ) (وَيَسۡتَبۡدِلۡ)، يُضاف إلى ذلك ما نقله الزّمخشريّ من أنّ ضمير (وَلَا تَضُرُّوهُ) يعود للرّسول . عليه الصّلاة والسّلام .؛ لأنّ اللهَ وعده أن يعصمَه من الناس وأن ينصرَه[٥٦]، فاختلاف مرجع الضّميرين ربما أبعد المعيّة.

٢. ❁ في سورة الممتحنة: ﴿ إِن يَثۡقَفُوكُمۡ يَكُونُواْ لَكُمۡ أَعۡدَآءٗ وَيَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ وَأَلۡسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ ٢ ﴾ الممتحنة: ٢.

الفعل (وَيَبۡسُطُوٓاْ) معطوفٌ على جواب الشّرط، ويحتمل بلفظه النّصب والجزم، لكن لم أجد وجه النّصب كما تقدّم، وقد يكون معنى المعيّة بعيد، فعداوتهم أمرٌ متحقّق ومستمرّ، وبسط الأيدي والألسن بالسوء أمرٌ مستقبل بعد أن يظفروا بهم، قال الألوسيّ:"فكونُهم أعداءً للمخاطَبين أمرٌ متحقّق قبل الشّرط بدليل ما في صدر السّورة"[٥٧]، والبسطُ مستقبل، وقيل: المراد بذلك لازمُ العداوة وثمرتُها، وهو ظهور عدم نفع التودّد فكأنّه قيل: إن يثقفوكم يظهر لكم عدم نفع إلقاء المودة إليهم والتودد لهم[٥٨]، والعطف والجزم يعدّد الجمل المتعاطفة ممّا يؤكّد عداوتهم، وهو من عطف الخاصّ (وَيَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ وَأَلۡسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ) على العامّ (يَكُونُواْ لَكُمۡ أَعۡدَآءٗ).

ثمّ جاء:(وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ) بالماضي لتحققه[٥٩]؛ ممّا يدلّ على تداخل الأزمنة في الآية الكريمة واختلافها ممّا يبعد المعيّة.

وجاء (تَكۡفُرُونَ) في المستقبل، ويجوز أن تكون (لو) شرطيّة غير جازمة لما سيقعُ لوقوع غيرِه، وأَنْ تكونَ المصدريةَ عند مَنْ يرى ذلك[٦٠]. والآية الكريمة تتداخل فيها الأزمنة كما اتّضح.

٣. ❁ في سورة القمر: ﴿ ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ ۝٢ ﴾القمر: ١ – ٢.

والفعل (وَيَقُولُواْ) معطوف على جواب الشّرط (يُعۡرِضُواْ)، ويحتمل بلفظه الجزم والنّصب، ولم أجد وجه النّصب بعد واو المعيّة فيما رجعت إليه كما سبق، ربما لأنّ معنى المعيّة غير قويّ، فإعراضهم مستمرّ، وقولهم (سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ) غير مستمرّ، لذا بعُد وجه المعيّة؛ لئلا يرتبط الإعراضُ بالقول، ليدلّ على إمعانهم في الكفر والإعراض، وجاء الماضي بعدها: ﴿ وَكَذَّبُواْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ ۝٣ ﴾ القمر: ٣، ممّا يفيد تحقيق التّكذيب والإعراض، ومعنى (وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ) أنّ "كلّ شيء إلى غاية فالحقّ يستقر ظاهرا ثابتا، والباطل يستقر زاهقا ذاهبا"[٦١]، وكأنّ (سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ) توازي (أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ) في الآية الكريمة في المعنى والحركات.

٤. ❁ في سورة نوح: ﴿ وَقَالَ نُوحٞ رَّبِّ لَا تَذَرۡ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ۝٢٦ إِنَّكَ إِن تَذَرۡهُمۡ يُضِلُّواْ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرٗا كَفَّارًا ۝٢٧ ﴾ نوح: ٢٦ – ٢٧.

والفعل (وَلَا يَلِدُوٓاْ) معطوف على جواب الشّرط، ويحتمل بلفظه الجزمَ والنّصبَ، لكن لم أجد من ذكر وجه النّصب كما تقدّم، ربّما لأنّ إضلال العباد زمنه يختلف عن إنجابهم فاجرا كفّارا، فالإضلال مستمر، والولاَدة مستقبلة، يؤيد ذلك

الوصف بالفجور والكفر، والمولود يولد على الفطرة، وذكر الرّازي في تفسير (فَاجِرًا كَفَّارًا) وجهين: أنّهم يكونونَ في علمِكَ كذلك، وأنّهم سيصيرونَ كذلك[٦٢]، وذكر في روح المعاني أنهم سيؤولون إلى ذلك فوصفهم بما يصيرونَ إليه؛ لعلمه بذلك بما حصل له من التجربة ألف سنة إلّا خمسين عاما... وقيل أراد من جُبِلَ على الفجور والكفر، وقد عَلم كلَّ ذلك بوحي كقوله سبحانه: ﴿لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ هود: ٣٦"[٦٣].

التّرجيح:

الأرجح في المعطوف على الجزاء في الآيات السّابقة الجزم، ويضعف النّصب ولم يذكره كثير من المتخصّصين كما سبق، وخاصّة أنّ معنى المعيّة بعد الواو غير راجح ولا واضح كما سبق. والعطف بالجزم يفيد تعدّد الأفعال وتغايرها، وإذا أخذنا برأي الكوفيّين القائل إنّ الجواب مجزوم بالمجاورة، فيبدو أنّ كرم الجوار امتدّ إلى المعطوف على الجواب فجُزم هو أيضًا، وبخاصّة أنّ أداة الشّرط التي تكرّرت في الآيات الأربعة (إنْ) وهي أمّ أداوت الشّرط، ولها من المزيّة ما ليس لأخواتها.

ويُلحظ تقارب المعاني بين الآيات الثانية وفيها العداوة، والثالثة وفيها الإعراض، والرابعة وفيها الإضلال، وجميعها عن الكفّار، ممّا يدل على استمرار موقفهم السلبيّ تجاه المؤمنين؛ للتّحذير من مكائدهم وشرورهم. والآية الأولى فيها حثّ على الجهاد (إلا تنفروا ...) فتتقارب أغراض وسياقات الآيات الأربعة، ممّا يجعلنا نفكّر في اختصاص موضوع ما بتراكيب نحويّة متشابهة.

ومن المعطوف بالفاء على جواب الشّرط المضارع قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ آل عمران: ١٤٩، ذكر الزّركشيّ في البرهان أن الوجه الجزم

ويجوز النصب[٦٤]، ولم يذكر وجه النّصب كلّ من الفراء في معاني القرآن، والنّحاس في إعراب القرآن، والزّمخشري في الكشّاف، وأبو حيّان في البحر المحيط، والسّمين الحلبيّ في الدرّ المصون، وورد الوجهان بعد الفاء في القراءات كما سيأتي.

ومن المعطوف بـ (أو): ﴿ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِى مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴿٢٠﴾ ﴾ الكهف: ٢٠، ذكر الزّركشيّ في البرهان جواز النّصب والجزم في (يُعِيدُوكُمْ) [٦٥]، ومعنى النّصب هنا متّجه، أي: يرجموكم إلى أن يعيدوكم في ملتهم.

ومنه بعد (ثُمّ): ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾ ﴾ محمد: ٣٨.

الفعل (لَا يَكُونُوٓا۟) يحتمل بلفظه الجزم والنّصب، وقال الكوفيّون بالنّصب بـ (أنْ) المضمرة بعد (ثُمّ)، وتقدّم في المعطوف على الشّرط في (ثمّ يدركه)، و(ثمّ) للترتيب الرُّتبي؛ لإفادة الاهتمام بصفة الثّبات على الإيمان وعلوّها على مجرد الإيمان، أي ولا يكونوا أمثالكم في التولّي.

ولم أجد وجه النّصب في كثير من المراجع كمعاني القرآن للفرّاء، و مشكل إعراب القرآن لمكيّ بن أبي طالب والكشّاف للزمخشريّ، والدرّ المصون للسّمين الحلبيّ، وفيه: "عطف على يستبدل"[٦٦]، والرّاجح جزم المعطوف على جواب الشّرط في الآية الكريمة، وإذا كان النّصب ضعيفًا بعد الواو المتّفق على النّصب بعدها فهو بعد (ثم) أضعف، ولم يذكره كثير من المعربين والرأي معهم هنا.

❁ ومن النّصب والجزم في المعطوف على جواب الشّرط بسبب القراءات: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ ﴾ البقرة: ٢٨٤.

قرئ (فَيَغْفِرُ) (وَيُعَذِّبُ)بالرّفع والجزم والنّصب على النّحو الآتي:

١. الرّفع: قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر يعقوب برفع الرّاء والباء منهما، على الاستئناف، وله وجهان: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ أي: فهو يغفرُ، والآخر: أنَّ هذه جملةٌ فعليةٌ من فعلٍ وفاعلٍ عُطِفَتْ على ما قبلها، وهو تفصيل لما قبله من إجمال، وهي قراءتنا عن حفص عن عاصم.

٢. النّصب: قرأ ابنُ عباس والأعرج وأبو حيوة: (فَيَغْفِرَ) بالنّصب، فالنّصب بإضمارِ (أَنْ) بعد فاء السببيّة في (فَيَغْفِرَ)، قال السّمين الحلبيّ:" وأمَّا النصبُ فبإضمارِ (أَنْ)، وتكونُ هي وما في حَيِّزها بتأويلِ مصدرٍ معطوف على المصدر المتوهَّم من الفعلِ قبلَ ذلك تقديره: تكنْ محاسبةٌ فغفرانٌ وعذابٌ"[٦٧].

٣. الجزم: قرأ الباقون بالجزم بالعطف على الجواب (يُحَاسِبْكُم)[٦٨]. والجزم معناه: إن أظهرتم شيئًا أو أخفيتم شيئًا فالنّتيجة هي المحاسبة بالغفران لبعضٍ والتعذيب لبعضٍ[٦٩].

وقرأ الجعفيّ وطلحة بن مصرف وخلاد: (يَغْفِرْ) بإسقاطِ الفاء والجزم، وهي كذلك في مصحفِ عبد الله، وهي بدلٌ من الجوابِ، فهي تفسيرٌ للمحاسبة، وتجري مجرى بدل البعضِ من الكلّ، أو بدل الاشتمال، ومثله قوله: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ الفرقان: ٦٨ ، ثم فسر فقال: ﴿ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ الفرقان: ٦ [٧٠]، وقرئ (يُضاعَفُ) بالرّفع على الحال أو الاستئناف[٧١]. فالجزم في القراءة بالعطف أو البدل.

الترجيح:

جاء العطف بالفاء على جواب الشّرط، وتعدّدُ القراءات في الآية الكريمة، وتنوّع الصّور التركيبية يؤكّد تحقّق الحساب وتنوّعه، فمرّة بالرّفع والجملة اسمية تفيد الثبوت، ومرة بالنّصب بعد الفاء المفيدة للسببيّة، مع التأويل بالمصدر الدّالّ على

ثبوت الغفران، أو بالجزم بالعطف والتعقيب، والنّصب من قبيل عطف الأسماء، والجزم من قبيل عطف الأفعال، وفي العطف تفصيل للحساب بعد إجمال لفكّ الإبهام في كلمة (يُحَاسِبْكُم)، وجاز النّصب هنا في عطف الخاصّ على العامّ، والتوضيح بعد الإبهام، ولعلّ العطف بفاء السببيّة قوّى معنى النّصب؛ لقرب معنى السببيّة من الشّرط، بخلاف الآيات السابقة فالعطف فيها بالواو أو (ثمّ).

واحتمل الجزم في القراءات وجهًا آخر بالجزم على البدليّة وكأنَّه تكرَّر الفعل مرتين وفيه توضيح وتفسير. وقراءتنا نحن بالرّفع عن حفص عن عاصم، والحقيقة أنّ لكلّ وجه ما يقوّية.

وذكر عُضيمة أربعة مواضع ورد فيها الفعل المضارع المعطوف على الجواب بالنّصب والجزم في القراءات الشاذّة[٧٢]، هي آية البقرة السّابقة، و: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾ ﴾ الفرقان: ١٠، قرئ (وَيَجْعَل) بالنّصب والجزم والرفع[٧٣]، و ﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾ ﴾ الشورى: ٣٣ – ٣٥، فالفعل (فَيَظْلَلْنَ) مبنيّ يحتمل الأوجه الثلاثة، وعُطف عليه (أَوْ يُوبِقْهُنَّ) بالجزم، وقرئ (وَيَعْفُ) بالجزم والنّصب[٧٤]، وممّا ورد بالنّصب والجزم: ﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكْكُمْ تَبْخَلُوا۟ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ ﴿٣٧﴾ ﴾ محمد: ٣٧، قرئت و(نُخْرِج) بالجزم والنّصب والرفع[٧٥]، والجزم قراءة الأكثر في الآيات الثلاث، والتنوّع الإعرابيّ يثري المعنى، وهذا يعني أنّ ما احتمل النّصب والجزم في المعطوف على جواب الشّرط بعد الواو أو الفاء جاء بسبب القراءات غالبًا. وتقدّمت قراءات بالرّفع والجزم، والرّفع والنّصب.

القسم الرّابع: ما يحتمل الجزمَ والنّصبَ في جواب الطّلب والمعطوف عليه:

❁ ومن الأمثلة التي ذكرها الشيخ عضيمة في دراساته في جواب الطّلب قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾ ﴾ المدثر: ٦.

قرئ (تَسْتَكْثِرُ) بالرّفع والنّصب والجزم:

١. الرّفع: قرأ الجمهور برفع (تَسْتَكْثِرُ) على أنّ الجملة في موضع الحال، أو على حذف (أنْ) قال مكيّ بن أبي طالب: "وَقيل ارْتَفع بِحَذْف (أَنْ)، وَتَقْدِيره: (لا تضعف يَا مُحَمَّد أَن تستكثرَ من الْخَيْر) فَلَمَّا حُذف (أَنْ) رُفع"[٧٦]، وكذلك قال الزّمخشريّ في الكشّاف، واستشهد بـ:

ألا أيُّهذا الزَّاجريّ أَحْضُرُ الوَغَى .....

بالرّفع، وأصله: (أن أحضر)[٧٧].

٢ . الجزم أو التّسكين: قرأ الحسنُ جزمًا، وخُرّج التّسكين على أوجه:

- أحدهما: أن يكونَ بدلا من قوله: (تَمْنُن)"[٧٨].
- الآخر: أن يكونَ أراد: (تَسْتَكْثِرُ)، فأسكنَ الرّاء؛ لثقل الضّمّة مع كثرة الحركات، كما حكاه أبو زيد من قولهم: ﴿ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ الزّخرف:٨٠ ، بإسكان اللّام[٧٩] ، أي كـ (عضُد) و(كتِف)، وهي لغة بكر بن وائل، وأناسٍ كثير من بني تميم[٨٠].
- وأضاف الزّمخشريّ وجها ثالثا وهو إجراء الوصل مُجرى الوقف[٨١].

٣ . النّصب: قرأ الأعمش (تَسْتَكْثِرَ) بالنّصب، وخرّجها ابن جنّيّ في المحتسب فقال:" فأما (تَسْتَكْثِرَ)، بالنّصب فبـ (أنْ) مضمرةً على ما أذكرُه لك، وذلك أن يكونَ بدلا من قوله: (وَلَا تَمْنُن) على المعنى، ألا ترى أنّ معناه لا يكن منك منّ واستكثار؟ فكأنّه قال: (لا يكنْ منكَ مَنّ أنْ تستكثرَ) فتضمر (أنْ)؛ لتكونَ مع الفعل المنصوب بها بدلاً من المنّ في المعنى الذي دلّ عليه الفعل"[٨٢]، فابن

جنّي يؤوّل على المعنى، وفي الكشّاف: "وقرأ الأعمش بالنّصب بإضمار (أنْ) كقوله:

ألا أَيُّهذا الزَّاجريّ أحضرَ الوغى .....

وتؤيّده قراءة ابن مسعود: ولا تَمْنُنْ أنْ تَسْتَكْثِرَ "[٨٣]، فخرّج الزمخشريّ على إضمار (أنْ) في غير مواضع الإضمار، ونظّر الزمخشريّ بقراءة أخرى، واستدرك أبو حيَّان في تفسير البحر على الزّمخشريّ، فقال:"وهذا لا يجوزُ أن يُحمل القرآنُ عليه؛ لأنّه لا يجوز ذلك إلا في الشّعر، ولنا مندوحة عنه مع صحّة الحال، أي مستكثرًا"[٨٤]، والقراءة سنّة متّبعة، فكان لا بدّ للنّحاة من تخريجها.

التّرجيح:

لكلّ وجه من القراءات ما يقويّه، ولكنّ الترجيح في تخريجات النّحاة ، ففي وجه الرّفع القول بالحاليّة، أولى من القول بحذف (أنْ) والرّفع بعدها، ويبدو أنّ قراءة: (أنْ تَسْتَكْثِرَ) هي التي سوّغت للنّحاة تقدير (أنْ) في وجهي الرّفع والنّصب، وهذا يذكّرنا بالجرّ أو النّصب في الاسم بعد نزع الخافض. وفي قراءة الجزم القول بوجه البدل أخف وطأة من التّخريجين اللاحقين، والسّكون يناسب الآيات قبلها وبعدها، ببناء فعل الأمر على السّكون: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ۝٤ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ ۝٥ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ۝٦ وَلِرَبِّكَ فَٱصۡبِرۡ ۝٧ ﴾ المدّثر: ١ –٧.

وجاء المعطوف على جواب الطّلب محتملا للجزم والنّصب، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ ۝٩ ﴾ يوسف: ٩.

الفعل (وَتَكُونُواْ) منصوبٌ أو مجزوم، قال الزّمخشريّ:" (وَتَكُونُواْ) إمّا مجزومٌ عطفا على (يَخۡلُ لَكُمۡ)، أو منصوبٌ بإضمار (أنْ) والواو بمعنى (مع)، كقوله: ﴿ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ ﴾ البقرة: ٤٢ "[٨٥].

ووجه المعيّة من اللّفتات التي لم أجدها عند بعض المهتمين غير الزّمخشريّ، كالفرّاء في معاني القرآن، والعكبريّ في التّبيان، وأبي حيّان في البحر المحيط، والسّمين الحلبيّ في الدّرّ المصون، وهو وجه متجه، يناسب حسن النية لأبناء نبيّ، فقد قرنوا رغبتهم في الصلاح بما دبروه لأخيهم.

القسم الخامس: ما يحتملُ النّصب، أو الجزمَ على المعنى:

ويسمّى في غير القرآن الكريم الجزمَ على التوهّم، ومن الأمثلة:

﴿ وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون: ١٠.

قُرئ (فَأَصَّدَّقَ) بالرّفع على تقدير مبتدأ، والنّصب بعد فاء السّببيّة[٨٦].

وقُرئ (وَأَكُن) بالجزم والنّصب والرّفع، وحُجّة القرّاء في (وَأَكُن):

١. الجزم: وهو قراءة الجمهور[٨٧]، وخُرّج على ما يأتي:

أ. أنّه معطوفٌ على المعنى، وكأنّه سقطت الفاء في (فَأَصَّدَّقَ)، وللنّحاة تساؤلات في هذه الآية الكريمة، قال الفرّاء:" يُقال: كيف جُزم (وَأَكُن)، وهي مردودةٌ عَلَى فعلٍ منصوب؟ فالجوابُ فِي ذَلِكَ أن الفاءَ لو لم تكن فِي (فَأَصَّدَّقَ) كانت مجزومة، فلما رددْت (وَأَكُن) – رُدّت عَلَى تأويل الفعل لو لم تكن فِيهِ الفاء"[٨٨]، ومن قبلِ قال سيبويه:" وسألتُ الخليلَ عن قوله عز وجلّ: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون: ١٠، فقال: هذا كقول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى..... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[٨٩]

إنّما جرّوا هذا؛ لأنّ الأوّل قد يدخلُه الباء؛ فجاؤوا بالثّاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباءَ، فكذلك هذا لمّا كانَ الفعلُ الذي قبله قد يكونُ جزمًا، ولا فاء فيه، تكلّموا بالثّاني وكأنّهم قد جزموا قبلَه، فعلى هذا توهّموا هذا"[٩٠]. يريد أنّهم جرّوا

(سابق) وكأنّ الباءَ قد دخلت في خبر (ليس)، وكذلك في الآية الكريمة كأنّ الفاءَ لم تُذكر، فيكون (أصّدّق) مجزومًا في جواب الطّلب بـ (لولا) الداخلة على الماضي بمعنى المستقبل، وعُطف عليه (أكنْ). وكلمة سيبويه (توهموا هذا) أثارت لدى المُعربين شيئًا من التّحفّظ لصلتها بكتاب الله عزّ وجلّ، ويُلحظ أن سيبويه أتى بها بلفظ الغائب والجمع (توهموا)، وكأنّه يشير إلى سَنن العرب في كلامهم، ونجدُ النّحاة قد عدلوا إلى الجزم على المعنى أو المحلّ أو الموضع، قال المبرّد:" ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ المنافقون: ١٠، حملَه على موضعِ الفاء، ولم يحملْه على ما عملتْ فيه"[٩١]، وكذلك وجّهها الزّجّاج وابن خالويه، وأبو علي الفارسيّ، ومكيّ بن أبي طالب، وابن يعيش، وابن الجزريّ، بجعل (وأكنْ) معطوفا على محلّ (فَأَصَّدَّقَ)[٩٢]. وكثيرٌ من المفسّرين كالطَّبَري، والزَّمخشريّ، وأبي حيّان[٩٣]. وبهذا فرّوا من عبارة سيبويه التي انتقدها بعضهم نقدًا صريحًا، قال الألوسيّ:" إنّ التّعبير بالتوهّم هنا ينشأ منه توهُّم قبيح"[٩٤]. ودافع عبد الله محمّد عبد العزيز عن مصطلح التوهّم بقوله:" ولعلّ لفظَ التوهّم عند الخليل وسيبويهِ ومَن عاصرَهما لا يَعني إلا التّقديرَ الذي عبّر به غيرُهما ممن جاؤوا بعدَهما، فالموضعُ أو المحلّ المتوهّم هو الموضع أو المحلّ المقدّر، والتّوهّم مجرّد اصطلاح؛ إذ لا يُقصد به المعنى اللّغويّ. وما يفهمه كلّ أناس في عصرهم وكلّ أهل فنّ في فنّهم من معنى الوهم أو إدراك الطّرف المرجوح كما عند علماء المنطق؛ ولهذا لا أرى ما يبرّر أو يدعو إلى تشدّد بعض المعاصرين حول عبارة العطف على التّوهّم"[٩٥].وفرّق أبو حيّان بين العطف على التوهّم والعطف على المعنى أو المحلّ بأنّ العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود، والعامل في العطف على التوهّم مفقود وأثره موجود، ووافقه الألوسيّ[٩٦]، ومن العطف على الموضع قوله تعالى: ﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ الأعراف: ١٨٦ في

قراءة من جزم (وَيَذَرُهُمْ) بالعطف على موضع (فَلَا هَادِيَ لَهُۥ)[٩٧]، وخرَج عبد الله محمد بنتيجة مفادها ترجيح الرّأي القائل بأنّ الاختلاف في الألفاظ أو المصطلحات أو العبارات لفظيّ وأنّ ذلك كلّه من باب واحد، وأنّ النُّحاة ينسبون العطف على الموضع إلى الخليل وسيبويه[٩٨]. ويبدو لي أنّ تفريقَ أبي حيّان بين المصطلحين قويّ، ويمكن ترجيح مصطلح العطف على المعنى دون العطف على الموضع أو المحلّ.

ب . نسبَ عبد الله محمد إلى ابن عاشور رأيا قويّا من حيث الإعراب والمعنى، وهو جزم (وَأَكُن) على أنّه جوابٌ للطّلب مباشرة؛ لعدم وجود فاء السببيّة فيه، واعتبار الواو عاطفة جملة على جملة وليست عاطفة مفردًا على مفرد، وذلك لقصد تضمين الكلام معنى الشّرط زيادة على معنى التّسبّب، فيُغني الجزم عن فعل شرط، والتّقدير:(إن تؤخرْني إلى أجل قريب أكنْ من الصّالحين)، جمعًا بين التّسبّب المفاد بالفاء، والتّعليق الشّرطيّ المفاد بجزم الفعل، ويكون الفعل الأوّل هو المؤثر في الفعلين الواقع أحدهما بعد فاء السببيّة والآخر بعد الواو العاطفة عليه، فقد أفاد الكلام التّسبّب والتّعليق في كلا الفعلين، وذلك يرجع إلى محسّن الاحتباك. فكأنّه قيل: لولا أخّرتني إلى أجل قريب فأصّدق وأكون من الصّالحين. إن تؤخّرني إلى أجل قريب أصّدق وأكن من الصّالحين، ومن لطائف هذا الاستعمال أن هذا السّائل بعد أن عرض سؤاله أعقبه بأنّ الأمر ممكن، فقال: إن تؤخّرني إلى أجل قريب أصّدق وأكن من الصّالحين. وهو من بدائع الاستعمال القرآنيّ لقصد الإيجاز وتوفير المعاني[٩٩].

وأفاد التّعبير بالتّمني معنى زائدًا، وهو أنّ من حضرته الوفاة، وهو مقصّر في طاعة الله تدفعه شدّة الحاجة التي نزلت به إلى طمعٍ ممّا هو مستحيل أو متعذّر الوقوع، وعليه، فالعبارة القرآنيّة غاية في الاستقامة، وبعيدة كل البعد عن

الخطأ، أو الخلل، وقد أدّت المعنى في صحّة لغويّة وبلاغيّة عالية، وليس الأمر كما زعم بعض مثيري الشّبهات. وكذلك استعمل التّعبير القرآنيّ (لولا) دون (لو)؛ لأنّها تدل على شدّة الطلب، وأنّه اكثر إلحاحًا، وجاء بالفعل الماضي (أَخَّرْتَنِي) وإن كان مستقبلاً في المعنى، ولم يقل (لولا تؤخرني)؛ ليدلّ على أنّ المحذور وقع، ويدل على قوّة الطّلب، وشدّة أمله فيخرجه في صورة الماضي المتحقّق وقوعه(١٠٠).

ولفاضل السّامرّائي وقفة جيّدة عن سبب تغاير الإعراب في قراءتنا؛ مفادها أنّ الصّلاح أهمّ وأعمّ من التّقوى، "فعبّر عن كونِه من الصّالحينَ بأسلوب الشّرط؛ لأنّه أقوى في الدّلالة على التّعهّد والتّوثيق، فقد اشترط على نفسه أن يكون من الصّالحينَ، وقطع عهدًا على/ نفسه بذلك، فأعطى الأهمّ والأولى أسلوب الشّرط الدالّ على القوّة في الأخذ على النّفس والالتزام، وأعطى ما هو دونه في الأهمّية والأولويةّ أسلوب التّعليل، ولم يجعلهما بمرتبة واحدة"(١٠١).

٢. قراءة النّصب: أي: (وَأَكُوْنَ)(١٠٢)، والحجة: أنّها معطوفة على (فَأَصَّدَّقَ)، و(فَأَصَّدَّقَ) منصوب بـ (أنْ) المضمرة بعد فاء السببيّة في جواب الطّلب. والقراءة رواية متواترة وإن كانت مخالفةً لرسم المصاحف المتواترة. وقيل: إنّها يوافقها رسم مصحف أُبيّ بن كعب ومصحف ابن مسعود.

واعتذر أبو عمرو بن العلاء عن مخالفة قراءته للمصحف بأنّ الواو حُذفت في الخطّ اختصارًا، يريد أنَّهم حذفوا صورة إشباع الضّمّة وهو الواو؛ اعتمادا على نطق القارئ، قال الفراء: "وَقد يجوز نصبُها فِي قراءتنا، وإن لم تكنْ فيها الواو، لأنّ العربَ قَدْ تُسقطُ الواوَ فِي بعضِ الهجاء، كما أسقطوا الألفَ من (سليمن) وأشباهِه، ورأيتُ فى بعض مصاحف عبد الله:﴿ فَقُولَا ﴾ طه: ٤٤، (فَقُلَا) بغير واو"(١٠٣). قال الحلواني أحمد عن خالد:" رأيتُ في المصحف الإمام (وأكون) بالواو"(١٠٤)، ولا تخفى مكانة أبي عمرو بن العلاء في العربيّة، فهو من أئمّة البصرة.

وعلّق صاحب التّحرير بأنّ كلّ هذا لا حاجة إليه؛ لأنّ القرآن متلقّى بالتّواتر لا بهجاء المصاحف وإنّما المصاحف معيّنة على حفظه(١٠٥)، وكان ابن شنّبوذ يرى جواز القراءة بما خالف رسم المصحف(١٠٦).

٣. الرّفع: وهي قراءة عُبيد بن عمير من القراءات الشّاذة، وتوجيهها أنّ (أَكُونُ) مرفوع على الاستئناف، والتقدير: وأنا أكون(١٠٧).

التّرجيح:

لكلّ وجه وجهته، فالجزم بالعطف على المعنى ويكون العطف للأفعال، أو الجزم في جواب الطّلب والعطف للجمل، والنّصب بعد الواو يطّرد فيه الإعراب والعطف للأفعال، والاستئناف يعدّد الجمل وينوع الأعاريب من منصوب إلى مرفوع، ويمكن القول أنّ التغيّر المفاجئ للإعراب يناسب التغيّر المفاجئ للمحتضر المفرّط والله أعلم.

ونظير الآية قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ فَتَزِلَّ قَدَمُۢ بَعۡدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُّمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلَكُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿٩٤﴾ ﴾النحل:٩٤، جاء في البرهان للزركشيّ:" يجوز عطف (وَتَذُوقُواْ) على (تَتَّخِذُوٓاْ) أو (فَتَزِلَّ) قبل دخول الفاء فيكون مجزوما"(١٠٨)، وأجاز النّصب بالعطف على المنصوب بعد فاء السببية (فَتَزِلَّ) المسبوقة بنهي، والنّصب أقرب؛ لأنه لا يحتاج إلى تأويل.

وممّا قيل فيه بالعطف على المعنى قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوۡمَهُۥ لِيُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَنَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡ وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ ﴿١٢٧﴾ ﴾ الأعراف: ١٢٧، قرئت (ويذرك) بالنّصب والرّفع والجزم(١٠٩).

القسم السّادس: ما يحتملُ النّصبَ والجزمَ بعد (لا) النّافية أو النّاهية:

❁ منه قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ البقرة: ٢١ –٢٢.

ويحتمل (فَلَا تَجۡعَلُواْ) النّصبَ والجزم، ذكر الزّمخشريّ أنّ (فَلَا تَجۡعَلُواْ) يمكن أن يتعلّق بما يأتي:

- بالأمر، أي: اعبدوا ربكم فلا تجعلوا له أندادا.
- أو بـ (لَعَلَّ)، فينتصب (تَجۡعَلُواْ) بـ (أنْ) المضمرة في جواب (لعلّ)، أي خلقكم لكي تخافوا عقابه فلا تشبّهوه بخلقه.
- أو بـ (ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ)، إذا رفع على الابتداء، أي هو الذي خصّكم بهذه الآيات العظيمة الشّاهدة بالوحدانيّة، فلا تجعلوا له شركاء، والندّ: المثلويطلق على المثل المخالف المناوئ. قال جرير:

أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إليَّ نِدًّا ..... وَمَا تَيْمٌ لِذِي حَسَبٍ نَدِيْدَا[١١٠].

وأجاز الكوفيُّون النّصب في جواب الترجّي، ووافقهم ابن مالك[١١١]، وفي حال تعلّق (فَلَا تَجۡعَلُواْ) بـ (لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ) تكون (لا) نافية، والفعل منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبا بعد فاء السببيّة، ورأي الزّمخشريّ يبيّن امتلاكه زمامَ اللّغة، فهو يذكر أوجها متعدّدة، ويوجه المعنى، وينظّر بالمثيل في إيجاز، وورد وجه النّصب في الدرّ المصون منسوبًا إلى الزّمخشريّ[١١٢].

التّرجيح:

كلّ وجه ممّا ذكره الزّمخشريّ له ما يقوّيه، غير أنّ حمل (فَلَا تَجۡعَلُواْ) على النّهي أقرب وأنسب للأمر قبله (ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ)، وقد كثر مجيءُ النّهي بعد الأمر في القرآن الكريم، وتتابع الأسلوبين، وتداخلهما[١١٣]، يقول الباحث يوسف عبد الله الأنصاريّ:"وهذا لا يكون إلا في المقامات الخطيرة التي تحتاج قدرًا من

التّأكيد والعناية"[١١٤]. وتجمع الآيتان أساليب شتى من النّداء، والأمر، والترجّي، والنّهي، والسببيّة، ممّا يناسب أهمّيّة الدّعوة إلى التّوحيد، والإقناع.

وممّا احتمل النّصب والجزم بعد (لا): ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا۟ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ التوبة: ١٢٠، والنّصب هنا قوي؛ للعطف على منصوب، وقوة المعية، و ﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ الحديد: ١٦، والنصب هنا أرجح فمعنى المعية متجه.

ومن جميل الاحتمالات ما في قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ ۚ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّىٓ أُوفِى ٱلْكَيْلَ وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴿٥٩﴾ فَإِن لَّمْ تَأْتُونِى بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى وَلَا تَقْرَبُونِ ﴿٦٠﴾ ﴾ يوسف: ٥٩ – ٦٠ ، يحتمل الفعل (تَقْرَبُونِ) النّصب بـ (أنْ) مضمرة بعد واو المعيّة المسبوقة بنفي، والنّون للوقاية، ونون الرّفع محذوفة، وياء المتكلم محذوفة رسمًا، و(لا) نافية، ويحتمل الجزم على أنّ (لا) ناهية، والنّون للوقاية أيضًا، وأضاف الفرّاء الرّفع على معنى قوله: (ولستم تقربونَ بعد هذه)، كقوله:﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾ الحجر: ٥٤ [١١٥]، وذهب الزّجّاج إلى نحو ذلك، قال:" وتكون (وَلَا تَقْرَبُونِ) لفظه لفظ الخبر، ومعناه معنى الأمر"[١١٦]، والنّهي هنا أنسب من يوسف . عليه السّلام . بصفته عزيز مصر، وأنسب لحرصه على حضور أخيه من أبيه بعد عناء الفراق، وقد سبق بتجربةٍ مريرة من إخوته، وأنسب للأسلوب الذي بدأ بقوة بالتّرهيب (فلا كيل لكم)، باستخدام (لا) النّافية للجنس، فليس لهم أدنى كيل، فجمعت الآية بين النّفي والنّهي، وقبلها أمر في: (ائتوني)، ممّا يكسب الأسلوب قوّة، وفهم إخوة يوسف الرّسالة الحازمة، فجاء ردّهم مؤّكدًا:﴿ قَالُوا۟ سَنُرَٰوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ يوسف: ٦.

القسم السّابع: ما يحتملُ النّصب والجزم بعد (أنْ) المتّصلة بـ(لا):

ومن الأمثلة:

۞ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ ﴾ الإسراء: ٢٣.

الفعل (تَعْبُدُوٓاْ) يحتمل النّصب والجزم، وفي بيان نوع (أنْ) و(لا) في (أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ) الآراء الآتية:

(أنْ) مفسّرة للفعل (وَقَضَىٰ) بمعنى (أيّ)، و(لا) ناهية جازمة، فالفعل مجزوم.

(أنْ) مخفّفة من الثّقيلة مصدريّة، واسمها ضمير شأن محذوف عند البصريّين، و(لا) ناهية، وجاءت بعد الفعل (قضى) وهو قريب من اليقين، وفيه إشكالٌ؛ لفخبار بالجملة الطّلبيّة، والأصل أنّ الخبر لا يكون طلبًا، وهذا الإشكال غير وارد عند الكوفيّين؛ لأنّهم يهملونها.

(أنْ) مصدريّة ناصبة للمضارع، و(لا) نافية، أي: ألزَمَ ربُّك عبادته. أو (وَقَضَىٰ) بمعنى (أمر) والمصدر المؤوّل مجرور بلام جرّ محذوفة أي: بألاّ تعبدوا.

(أنْ) مصدريّة ناصبة للمضارع ، و(لا) زائدة. واعتُرض على زيادة (لا) بمجيء (إلا) بعدها، فلزم أن تكون (لا) نافية أو ناهية[١١٧].

وأجاز سيبويه، وممّن تبعه أبو حيّان والصّبّان أن تكون (أنْ) مصدريّة ناصبة مع القول بالجزم بـ (لا) في مثل هذه الأساليب؛ لأنّها توصل بالأمر والنّهي على الأصحّ، قال سيبويه :"وأمّا قوله: (كتبتُ إليهِ أنِ افعلْ)، و(أمرتُه أنْ قمْ)، فيكونُ على وجهين: على أن تكونَ (أنْ) التي تنصب الأفعالَ، ووصلتَها بحرف الأمر والنّهي ... والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة (أيّ)"[١١٨]، فذكر أنّها توصل بحرف النّهي مع أنّ مثاله لا يوجد فيه نهي، وذكر أبو حيّان أنّ (أنْ) المصدريّة

النّاصبة للمضارع يليها الفعلُ المتصرّفُ من ماض ومضارع وأمر، وأضاف أنّ النّهي كالأمر[١١٩]، وهذه لفتة جيّدة يصبح فيها الفعل مجزومًا في محل نصب، ولم يوافق السّمين الحلبيّ، فذكر أنّ (لا) لا تكونَ ناهيةً بعد (أَنْ) النّاصبةِ للمضارع[١٢٠].

ويبدو أنّ القول بأنّها ناصبة قبل النّهي معقول، فالنّهي كالأمر، تقول مثلا: (أشرتُ إليكَ أن تكتبَ)، فإذا أردت النّهي قلت:(أشرت إليك أن لا تكتبْ) الفعل مجزوم، و(أنْ) ناصبة عملت في المحلّ، كالتّعليق في أفعال القلوب، ويكون ممّا تنازع فيه عاملان أحدهما للنّصب والآخر للجزم، كما تنازع عاملا جزم في نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا۟ فِيهَآ أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾النور: ٢٨، الفعل مجزوم بـ (لم)؛ لقربها منه، وهذا يجعلنا نفكّر في دراسة التّنازع في الأدوات.

ونقل ابن هشام عن أبي حيان أن (أنْ) المصدريّة لا توصل بالأمر، وكل ما ورد من ذلك فهي تفسيريّة، وردّ عليه[١٢١]، وما في البحر خلاف ذلك.

التّرجيح:

تتعدّد وتتداخل الاحتمالات الإعرابيّة في الآية الكريمة كما سبق، وأعود إلى قول سيبويه معلّقا على: (وكتبتُ إليه أنْ لا تقول ذاك) ما نصّه: "فأمّا الجّزمُ فعلى الأمرِ، وأمّا النّصب فعلى قولك: (لئلاَّ يقولَ ذاك)"[١٢٢].

وفي تقديري أنّ المعاني محتملة ويمكن قبول أكثرها، فيمكن تخريج الآية على أنّ (أنْ) مفسّرة، أو مخفّفة، أو مصدريّة دخلت على النّهي، و (لا) نافية، أو ناهية جازمة، ويبدو أنّ النّهي أقرب، والرأي المستبعد أن تكون (أنْ) مصدريّة ناصبة مع كون (لا) زائدة، يؤيّد ما سبق:

مجيء (إلّا) بعدها في أسلوب الحصر، وهو توكيدٌ فوق توكيد، وهذا يبعد القول بزيادة (لا).

النّهي (لا تَعْبُدُوْا) أنسب للتّكاليف الرّبّانيّة، ويناسب الفعل (وَقَضَىٰ) بمعنى الأمر الجازم، وفي الآية الكريمة نهيان تاليان:(فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا)، وأمران: (إِحْسَٰنًا)، أي: أحسنوا إحسانا، و (وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا)، ويستمر الطّلب في الآية بعدها:﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ ﴾ الإسراء: ٢٤.

(أنْ) المفسّرة تقوّي المعنى، و(أنْ) المخفّفة تفيد التّحقيق؛ لذا يكثر وقوعها بعد العلم أو ما نُزّل منزلته، وضمير الشّأن مع ما فيه من الحسن والفخامة يقوّي المعنى، قال عبد القاهر عن (إنّ):" ومِنْ خصائِصِها أَنك تَرى لِضميرِ الأمرِ والشأنِ معها منَ الحُسْنِ واللطفِ ما لا تَراه إذا هي لم تَدْخُل عليه، بل تراه لا يصلحُ حيثُ صَلَحَ إلاَّ بِها"[١٢٣]، وجوّ الآية مكتنز بالمؤكدات لعظم الأمر، ابتداء من الفعل (وَقَضَىٰ)، وأسلوب القصر للتوكيد، وجاء المصدران: (إِحْسَٰنًا) للتّأكيد وهو مصدر مؤكد حُذف عاملة، أي: أحسنوا إحسانا، و(قَوْلًا) ووُصف بـ (كَرِيمًا)؛ لبيان النّوع، ثم (إِمَّا يَبْلُغَنَّ) بزيادة (ما) بعد حرف الشّرط للتّأكيد، وتأكيد الفعل (يَبْلُغَنَّ) بالنّون، وتنكير (إِحْسَٰنًا) للتّعظيم والعموم؛ ليدلّ على جميع أنواع الإحسان، وتقديم (وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ) على (إِحْسَٰنًا)؛ للاختصاص وشدّة الاهتمام، واسم الفعل (أفّ) أبلغ من الفعل.

وقرأ الأخَوان (حمزة والكسائيّ): (يَبْلُغانِّ) بألفِ التثنيةِ قبل نونِ التوكيدِ المشدَّدةِ المكسورةِ، وَالْأَلِفُ فَاعِلٌ، و(أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا) : بَدَلٌ مِنْهُ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هُوَ تَوْكِيدٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ ؛ أَيْ إِنْ بَلَغَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا؛ وَفَائِدَتُهُ التَّوْكِيدُ أَيْضًا. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ حَرْفًا لِلتَّثْنِيَةِ، وَالْفَاعِلُ أَحَدُهُمَا[١٢٤]، فالآية الكريمة دالّة على التوكيد بجميع قراءاتها.

ويقوّي (أنْ) المصدريّة، مجيءُ المصدر (إِحْسَنًا)" قال أهل اللغة: تقديرُ الآيةِ وقضى ربّك ألا تعبدوا إلا الله وأن تحسنوا، أو يُقال: وقضى ألا تعبدوا إلا إيّاه وأحسنوا بالوالدين إحسانا"(١٢٥).

فالمصدر في (أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ) يناسب المصدر في (إِحْسَنًا)، إذا كانت (أنْ) مصدريّة. والنّهي في (لا تَعْبُدُوٓاْ) يناسب الأمر المقدّر في (أحسنوا)، وهذا من عظمة القرآن الكريم وكونه حمّالَ أوجهٍ، كما أنّ (أنْ) المصدريّة تتيح تقدير حرف الجر قبلها، ممّا يزيد المعنى ثراء.

وامتداد الصّوت في (لا) أيّا كان نوعها يقوّي المعنى، قال السّهيليّ عن (لا) النّافية:" لامٌ بعدَها ألفٌ يمتدّ بها الصّوتُ ما لم يقتطعْهُ تضييقُ النّفسِ، فآذن امتدادُ لفظِها بامتدادِ معناها"(١٢٦).

وتقدّم في السّورة نفسها أسلوب مشابه في قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِى وَكِيلًا ۝٢ ﴾ الإسراء: ٢، وقد يحتمل المضارع المبنيّ النّصب والجزم، مثل: ﴿ فَٱنطَلَقُواْ وَهُمْ يَتَخَٰفَتُونَ ۝٢٣ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ ۝٢٤ ﴾ القلم: ٢٣ – ٢٤، والنهي والجزم أقرب.

ومنه بسبب القراءات قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ۝٢٦ ﴾ الحجّ: ٢٦، قُرِئ (أَن لَّا تُشْرِكْ) بالنّصب والجزم(١٢٧).

وممّا احتمل النّصب والجزم بعد (أن لا) أيضًا، قوله تعالى: ﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝١٥١ ﴾ الأنعام: ١٥١،

يجوز في (أَلَّا تُشْرِكُوا) النّصب والجزم، وكلّ الوصايا في الآية الكريمة بالغة الأهميَّة، ويبدو أنّ هذا الأسلوب قويّ مؤكّد بما فيه من احتمالات ومؤكّدات؛ لذا ناسب موضوعًا مهمًّا وهو التَّوحيد وعدم الشرك، ومثله: ﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ ۝٢ ﴾ هود: ١–٢، و ﴿ أَلَمۡ أَعۡهَدۡ إِلَيۡكُمۡ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ۝٦٠ وَأَنِ ٱعۡبُدُونِيۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ ۝٦١ ﴾ يس: ٦٠ – ٦١، فالدعوة إلى العبادة يناسبها التوضيح والتفسير والتّوكيد.

وجاء التّركيب في مواضيع أخر غير التّوحيد، وليست كلها تحتمل النّصب والجزم، ومن الأمثلة قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ قَدۡ جِئۡتُكُم بِبَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ فَأَرۡسِلۡ مَعِيَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ۝١٠٥ ﴾ الأعراف: ١٠٥، والفعل بلفظه لا يحتمل الوجهين، وفي السّورة نفسها: ﴿ أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۖ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ۝١٦٩ ﴾ الأعراف: ١٦٩، وواضح أهمّية الموضوع في الموضعين من السورة، والكلمات والتّراكيب تناسب قوة الموضوع.

وجاء هذا التّركيب في موضوعات تخصّ المرأة والرّجل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ ﴾البقرة: ٢٢٩، وهذا فيما يتعلّق بالطّلاق، والفعل منصوب في الموضعين، ومثله فيما سُبق بـ (وإن خفتم) قوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ ۝٣ ﴾ النساء: ٣، ويلحظ تكرّر (ألا) في الآية الكريمة ثلاث مرّات في موضوع حيويّ يخصّ المرأة قديما وحديثا وهو التّعدّد، والفعل

منصوب فيها، ونحو: ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى ﴾ مريم: ٢٤، وإذا سلّمنا بأن هذا التّركيب يصاحب المواقف المهمّة والتّكاليف القويّة، فهذا يدلّ على أهميّة التّرفّق في خطاب المرأة، والنّهي عن إحزانها نهيًا مؤكّدا، ولا سيّما في الأوقات الحرجة.

وجاء في قصّة سُليمان عليه السلام مع ملكة سبأ: ﴿ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ النّمل: ٢٩ – ٣١ ، ويُلحظ التّجانس بين (أَلَّا تَعْلُوْا) في آية النّمل، و(أَلَّا تَعْدِلُوْا)(أَلَّا تَعُوْلُوْا) في آية النّساء، ورجّح أبو حيان الجزم في (أَلَّا تَعْلُوْا)؛ لمشاكلة عطفِ الأمرِ عليه في السياق في (وَأْتُونِي)، والأمر والنّهي مؤتلفان يقترنان كثيرًا في السّياق القرآني، ورجحه السّمين الحلبيّ في الدرّ المصون؛ لأنّ المعنى لا يستقيم على النّفي [١٢٨]، وبقولهما أقول.

ويُلحظ أنّ أكثر الأفعال المضارعة السّابقة لم تظهر فيها علامة الإعراب، فأكثرها جاء على صورة الأفعال الخمسة التي تتحد فيها علامتا النّصب والجزم، وهذا يكسب الأسلوب مزيدًا من الاحتمالات، وكأنّ التّركيب القرآنيّ يحثّ على تعدّد الأوجه الإعرابيّة، وبخاصّة ما يحتمل النّصب والجزم في هذه الآيات، ممّا يؤكّد أهمّيّة دراستنا.

القسم الثّامن: ما يحتمل النّصب أو الجزم بعد (أنْ) أو (إنْ):

❁ ممّا احتمل النّصب والجزم بسبب القراءات: ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٠٤﴾ ﴾ النّساء: ١٠٤ .

وقرئ (إِن تَكُونُوْا) بكسر همزة (إنْ) والجزم، و(أَنْ تَكُونُوْا) بفتحها والنّصب، على النّحو الآتي:

١. الجزم: وهو قراءة الجمهور بكسر همزة (إنْ)، و (إنْ) تدخلُ على غير المتحقِّق في المستقبل، أو المتحقِّقِ المبهم الزمانِ، وجاء فعل الكون بصيغة المضارع (تَكُونُواْ)؛ وخبره مضارع (تَأْلَمُونَ)؛ للدلالة على الاستمرار وأهمّية الحدث، وجواب الشّرط: (فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ) بالتأكيد بـ (إنّ) وخبرها فعل مضارع (يَأْلَمُونَ) وكأنّ المساواة في تراكيب النّواسخ تبيّن المساواة في الألم، مع زيادة التوكيد في جانب الكفّار؛ لأنّهم لا يقاتلون لهدف وغاية نبيلة كالمؤمنين؛ يؤيّد ذلك: (وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ)، وأسلوب الشّرط فيه تلازم جملتين، وإقناع ومخاطبة للعقل، ومقدّمات يترتّب عليها نتائج.

٢. النّصب: قرأ أبو عبد الرحمن الأعرج (أَنْ تَكُونُواْ)، بفتح الهمزة، بمعنى: ولا تهنوا لأن تكونوا تألمون[١٢٩]، فالله تعالى يعلّل لهم توانيهم عن القتال للألم، وذكر الزّمخشريّ والرّازيّ أنّ قوله تعالى:(فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ) تعليل[١٣٠]، فاجتمع تعليلان.

التّرجيح:

تتكاتف القراءات فتؤثر في المعنى وتثريه، سواء بالشّرط والجزم أم التّعليل والنّصب، ممّا يدلّ على تداخل المعنيين، والوجهان يناسبان المعنى والسّياق، وأسلوب الشّرط فيه إقناع وتحفيز، وأسلوب التّعليل فيه ترفّق وتبرير لوهنهم عن القتال.

❁ وممّا يحتمل النّصب بـ (أنْ) والجزم بـ (إنْ) الشّرطيّة بسبب القراءات: قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ البقرة: ٢٨٢، قرئ (أَن تَضِلَّ) بفتح الهمزة والنّصب، و (إن تَضِلَّ) بكسر الهمزة والجزم[١٣١].

مسألة: هل تأتي (أنْ) شرطيّة؟

نُسب إلى الكوفيّين صحّة مجيء (أَنْ) شرطيّة، قال ابنُ مالك:" وزعمَ الكوفيّونَ في (أنْ) أنّها حرف مجازاة في مثل قولك:

أَتَجْزَعُ أَنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ..... جِهَارًا، وَلَمْ تَجْزَعْ لِقَتْلِ ابْنِ مَالِكِ

لصحّةِ وقوعِ (إنْ) موقعَها... والصّحيحُ أنّها مصدريّة تُقدّر معها اللّام، كأنّه قال: أتجزع لأن حُزّت أذنا قُتيبة"[١٣٢]، وقال الرّضيّ نحوًا من ذلك[١٣٣]، وهذا تفسير معنى[١٣٤]، ورجّح ابنُ هشام مجيءَ المفتوحة شرطيّة؛ لتوارد المفتوحة والمكسورة على المحلّ الواحد، ولمجيء الفاء بعدَها، ولعطفها على المكسورة[١٣٥]، ومما قُرئ بالفتح والكسر: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ۝٥ ﴾ الزّخرف: ٥، قرأ المدنيّان (نافع وأبو جعفر)، وحمزة، والكسائيّ، وخلف بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها[١٣٦]، وتقدّم نظائرها.

وذهب الفرّاء إلى جواز كون (أنْ) بمعنى الشّرط في آية البقرة السّابقة:﴿أَن تَضِلَّ ﴾البقرة: ٢٨٢، قال:" فمَنْ كسرَها نوى بها الابتداءَ فجعلَها منقطعةً ممّا قبلها، ومن فتحَها فهو أيضًا على سبيلِ الجزاء إلا أنّه نوى أن يكونَ فِيهِ تقديمٌ وتأخير، فصار الجزاءُ وجوابُه كالكلمة الواحدة، ومعناه– والله أعلم– استشهدوا امرأتينِ مكانَ الرّجل كيما تذكّرُ الذاكرةُ الناسيةَ إن نسيَتْ، فلمّا تقدّم الجزاءُ اتّصل بما قبله، وصار جوابُه مردودًا عليه، ومثله فِي الكلام قولك: (إنّه ليعجبُني أن يسألَ السائلُ فيُعطى) فالذي يعجبك الإعطاء إن يسأل، ولا يعجبك المسألةُ ولا الافتقار ... فهذا دليلٌ على التّقديم والتّأخير. ومثله فِي كتاب اللّه: ﴿ وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا ﴾القصص: ٤٧، ألا ترى أنّ المعنى: (لولا أنْ يقولوا إن أصابتهم مصيبةٌ بما قدّمتْ أيديهم: هلا أرسلت إلينا رسولا). فهذا مذهبٌ بيّن"[١٣٧]، ومثّل أيضا بقوله تعالى:﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم

بِءَاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِ ﴾ البقرة: ٢٦٧[١٣٨]، ورجّح ابنُ هشام رأيه في الآية الكريمة[١٣٩].

"وأنكرَ هذا القولَ البصريُّون وَردُّوه أبلغ ردٍّ. قال الزّجّاج:" لَسْتُ أدري لمَ صار الجزاءُ [إذا تقدَّم] وهو في مكانِه وغيرِ مكانِه وَجَبَ أن يَفْتَحْ (أنْ)"[١٤٠]، "وقال الفارسيّ: ما ذَكَرَه الفرّاء دعوى لا دلالةَ عليها، والقياسُ يُفْسِدُها، ألا ترى أنَّا نَجِدُ الحرفَ العاملَ إذا تغيَّرت حركتُه لم يُوْجِبْ ذلك تغيُّرًا في عَمَلِهِ ولا معناه، وذلك ما رواه أبو الحسن من فتحِ اللامِ الجارَّةِ مع المُظْهَرِ عن يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، فكما أنَّ هذه اللامَ لَمَّا فُتِحَتْ لم يتغيَّر من عملها ومعناها شيءٌ، كذلك (إنْ) الجزائيةُ ينبغي إذا فُتِحَتْ ألاَّ يتغيَّرَ عملها ولا معناها، ومِمَّا يُبْعِدُه أيضًا أنَّا نجدُ الحرفَ العاملَ لا يتغيَّر عملُه بالتقديمِ ولا بالتأخيرِ، ألا ترى لقولِك:(مررتُ بزيدٍ)، ثم تقول: (بزيدٍ مررتُ)، فلم يتغيَّر عملُ الباءِ بتقديمها"[١٤١]، فالفارسيّ يردّ رأي الفرّاء، ويُنظّر بفتح باء الجرّ وكسرها، وبتقديم وتأخير الحرف العامل، وقال ابن السرّاج عن الكوفيّين: "وهم يَخلطونَ بالجزاء كلَّ فعلٍ يكونُ سببًا لفعلٍ، والبصريّونَ يقتصرونَ باسم الجزاءِ على ما كانَ لهُ شرطٌ، وكان جوابُه مجزومًا، وكان لِما يُستقبلُ"[١٤٢].

التّرجيح:

الرّأيُ فصلُ المعنيين، ولا يعني توارد الفتح والكسر في القراءات أنّ الأداتين بمعنى واحد، وقول الفرّاء يدلّ على شدّة تداخل وجهي النّصب والجزم.

القسم التّاسع: ما يحتملُ النّصبَ والجزم بعد لامِ الأمر أو التّعليل:

❁ومنه: ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي ﴾البقرة: ٢٦٠.

أجاز أبو البركات الأنباريّ في البيان النّصبَ والجزم في (لِّيَطْمَئِنَّ)، فقال:" في اللام وجهان: أحدُهما: أن تكونَ لام (كي) وهي متعلقة بفعل مقدّر تقديره: (ولكنْ سألتُك ليطمئنّ قلبي)، أو: (أرني ليطمئنّ قلبي)، والثاني: أن تكون لام الأمر والدّعاء كأنّه دعا لقلبه بالطّمأنينة"(١٤٣)، وذكر الزّمخشريّ أن اللام في (لِّيَطْمَئِنَّ) متعلّقة بمحذوف تقديره: ولكن سألتُ ذلك إرادة طمأنينة القلب(١٤٤).

وتلزمُ لامُ الأمر في النّثر فعلَ غير الفاعل المخاطب وهو المتكلّم أو الغائب، وذكر الزجّاجيّ أنّ الأصل أن تكون للغائب؛ والغالب في أمر الفاعل خلوّه من اللّام ومن حروف المضارعة، بخلاف قراءة:﴿ فَلْتَفْرَحُوْا ﴾ يونس:٥٨(١٤٥).

وأبو البركات الأنباريّ في البيان . كعادته . يحاول استقصاء الأوجه الإعرابيّة في الكلمة، ولم أجد وجه الجزم عند كثيرٍ ممّن سبقه ولحقه، فلم يذكره الفرّاء في معاني القرآن، ولا الزّمخشريّ في الكشّاف، حتى العكبريّ في التّبيان لم يذكره مع التّشابه بين البيان والتبيان، ولم يذكره الرّازيّ في التّفسير الكبير، ولا السّمين في الدّرّ المصون، ولكنّه وقع في وهم علميّ في قوله: (لِّيَطْمَئِنَّ)، فظنّ أنّ الفعل (ليطمئنّ) مبنيّ لاتصاله بنون التوكيد(١٤٦)، والحقّ أنّ النّون أصليّة، والفعل يطمئن بزنة: يفعلِلّ(١٤٧).

التّرجيح:

حملُ الآية الكريمة على التّعليل باللام أقربُ من حملها على الأمر، فقلوب الأنبياء مطمئنّة، لا تحتاج إلى الأمر بالاطمئنان، ثمّ إنّ قول إبراهيم . عليه السّلام . جاء جوابًا على سؤال من الله تعالى (أَوَلَمْ تُؤْمِن) في موقف تعليميّ طلب فيه إبراهيم . عليه السّلام . أن يريه الله كيفيّة إحياء الموتى، فالتّعليل أنسب للمعنى، وفيه تبريرٌ للسّؤال.

ومثلها قوله تعالى في سورة الحجّ: ﴿ لِّيَشْهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ ﴾ الحج: ٢، قال الزركشيّ: "يجوز أن يكونَ لام (كيْ) أو لام الأمر، وفائدة هذا تظهر في جواز الوقف"[١٤٨]، والتعليل اقرب كذلك؛ لأن شهادة المنافع في الحج ليست على سبيل الأمر.

وإذا جاز أن أستعير طريقة ابن الأنباريّ في تعدّد الأوجه، فيمكن القول بالنّصب والجزم في عدد من الآيات، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ الحجرات: ١٣، ونحو: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾ ﴾ الطّلاق: ١٢، باحتمال النّصب والجزم في (لِتَعْلَمُوٓاْ).

وجاء في قراءاتٍ تسكينُ لام الأمر وكسرُها، حصرها عضيمة بإحدى وعشرين قراءة[١٤٩]، ولا يلزم مع الكسر حملها على التّعليل إلا بدليل، منها قوله تعالى في سورة الحجّ: ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴿١٥﴾ ﴾الحج: ١٥، بتسكين وكسر لام (لْيَقْطَعْ)[١٥٠]، وقوله تعالى في سورة الحجّ أيضًا: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾ ﴾ الحج: ٢٩ ، بتسكين وكسر لام (لْيَقْضُواْ، وَلْيُوفُواْ ، وَلْيَطَّوَّفُواْ) والتسكين قراءة الجمهور[١٥١] ، وذكر الزركشيّ في البرهان جواز النصب والجزم في الآية[١٥٢]،ويُلحظ تعاطف الأفعال المضارعة في غير آية فقد يتوالى ثلاثة أفعال، كما يلحظ مجيء ما يحتمل النّصب والجزم بعد اللام في غير موضع في سورة الحجّ.

وسبق رأيُ السّمين الحلبيّ في التّداخل بين لام كي ولام الأمر، فيجيز في لام (كي) التسكين، ويجيز في الفعل الساكن أن يكون منصوبًا وسُكن للتخفيف، وأنّ لام التعليل قد تكون ساكنة، وعلى رأيه يمكن أن يخرج الفعل على النّصب والجزم في كثير من الآيات التي يحتمل فيها المعنى الأمر والتعليل، ولكن لا يبدو أنّ رأيه وجيه في التّداخل بين الجزم والنّصب، وعلى قوله تتحوّل اللغة إلى فوضى لا ضابط لها.

القسم العاشر: ما يحتملُ الجزم والنّصب بسبب اللّغات:

وممّا جاء بالنّصب والجزم بسبب اللّغات:

❁قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ ﴾ الشّرح: ١.

وقرئ (نَشْرَحْ) بسكون الحاء للجزم، وفتحها:

١. الجزم: وهي قراءة الجمهور، وهو واضح بـ (لم).

٢. الفتح: نُسبت القراءة لأبي جعفر [١٥٣]، جاء في الإتقان للسّيوطيّ:" وقد نقلَ البغويّ الاتّفاقَ على القراءة بقراءة يعقوبَ وأبي جعفر مع السّبع المشهورة، وهذا هو القولُ الصّواب"[١٥٤]، وخُرّجت على ما يأتي:

- أنّ هناك لغةً لبعض العرب ينصبون بـ (لمْ)، ويجزمون بـ (لنْ)، حكاها اللّحيانيّ في نوادره كما ذكر أبو حيان، وأنشد قولَ عائشةَ بنت الأعجم :

قد كان سمكُ الهدى ينهدّ قائمُه ..... حتى أتيحَ له المختارُ فانعمدا

في كلّ ما همّ أمضى رأيه قُدما ..... ولم يشاورَ في إقدامه أحدا

بنصب (يشاور) [١٥٥]، والشّاهد في دراستنا على هذه اللّغة، واختار أبو حيّان تخريج الآية الكريمة عليها.

و(أنْ) و(لم) ممّا تصرّف العربُ بهما، فنجد المضارع قد يُرفع بعدهما أيضًا، ومن الرّفع بعد (لمْ):

ألمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي..... بما لاقت لَبونُ بني زيادِ

وخرّج أبو زيد الأنصاريّ في النّوادر البيت بقوله: "وقوله (ألم يأتيك) قدّر قبلَ الجزم أن تكون الياءُ مضمومة حتّى كأنّه قال: هو يأتيكَ، كما تقول: هو يضربُك، ثمّ يَحذف الضمّة للجزم، فتقولُ: ألم يأتيكَ، كما تقول: ألم يكرمْك، وإن كانت الضمّةُ في الياء مستثقلة، وإنما يجوزُ هذا في الضّرورة"(١٥٦)، فعلامة الجزم سكون الياء لا حذف حرف العلة.

قال ابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب:" ورواه بعض أصحابنا: "ألم يأتك" على ظاهر الجزم/ وأنشده أبو العباس، عن أبي عثمان، عن الأصمعي:

ألا هَلْ أتاك والأنباءُ تَنْمي"(١٥٧).

وهذا يعني تعدّد الروايات في البيت، وقال ابن جنّيّ عن نون الرّفع: "ولا تُحذفُ هذه النّونُ إلا لجزمٍ أو نصبٍ، ولا تثبت إلا للرّفع؛ فأمّا ما أنشده أبو الحسنِ من قول الشاعر:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتِهم ..... يومَ الصليفاء لم يوفونَ بالجارِ

/ شاذّ(١٥٨)؛ وإنّما جاز على تشبيه (لم) بـ (لا)، كما قال الآخر:

أنْ تهبطينَ بلادَ قو ..... مٍ يرتعونَ من الطلاح

فهذا على تشبيه (أنْ) بـ (ما) التي في معنى المصدر في قولِ الكوفيّين، فأمّا على قولنا نحن؛ فإنّه أراد (أنْ) الثقيلة، وخفّفها ضرورة، وتقديره: أنّك تهبطين"(١٥٩)، "قال أبو عليّ: وأولى (أنْ) المخفّفة من الثقيلة الفعلَ بلا عوض ضرورة، وهذا على كلّ حالٍ وإن كان فيه بعضُ الصّنعة أسهل مما ارتكبه الكوفيّون"(١٦٠)، لأنّ (ما) المصدريّة للحال، و(أنْ) للاستقبال فتنافيا. وحسُن التّصرّف بهما؛ لأنّ كلاّ منهما أمّ في بابها، فأبو عليّ الفارسيّ يرى أنّ رفع

المضارع بعد (أنْ) أمر ليس بالسّهل مع أنّه ورد في قراءة: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾البقرة: ٢٣٣، برفع (يُتِمَّ)[١٦١].

وقال ابنُ مالك عن (أنْ):" وجدتُ بخطّ الجواليقيّ أنّ سلمة أَخبرَ عن الفرّاء عن الكسائيّ عن الرؤاسيّ قال: فصحاء العرب ينصبون بـ (أنْ) وأخواتِها الفعل، ودونَهم قومٌ يرفعون بها، ودونهم قومٌ يجزمون بها ... من نحو قوله:

أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا..... فَتَتْرُكَهَا ثِقْلاً عليَّ كَمَا هِيَا

ولا حجّة في ذلك؛ لجواز كونه سكونَ وقف للضّرورة، لا سكونَ إعراب"[١٦٢]، وهذا من تقارض الأحكام بين (أَن) و(لم) ممّا يدلّ على تقارب وجهي النّصب والجزم وتداخلهما.

وهناك تخريجات أخرى لفتح حاء (نَشْرَحْ) في سورة الشّرح، ولكن لا تُخرِج الفعل عن الجزم، هي:

- أنّ المراد (ألم نشرحَنْ) بنون التّوكيد، قال ابن عطيّة:" وقرأ أبو جعفر المنصور (ألمْ نشرحَ) بنصب الحاء... ومثله في نوادر أبي زيد:

  من أيّ يوميّ من الموتِ أفرّْ ..... أيومَ لم يُقدرَ أم يومَ قُدِرْ

  كأنّه قال: "ألم نشرحَنْ"، ثم أبدل من النون ألفا، ثم حذفها تخفيفا"[١٦٣].
- إشباع المخرج، قال الزّمخشريّ: "وعن أبي جعفر المنصور أنّه قرأ: (أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ)، بفتح الحاء، وقالوا: لعلّه بيّن الحاءَ وأشبعَها في مخرجها فظنّ السامعُ أنّه فتحها"[١٦٤]، والحاء صوتٌ مهموس يجري معه النّفس، ولعلّ إشباع الفتحة فيها مع جريان النّفس يناسب انشراح الصّدر، وتنفيس الكربة، والفتحة خفيفة في النّطق.

وحروف الحلق يناسبها الفتح، ذكر ابن جنّي أنّ بني عقيل كانوا يميلون إلى فتح الحروف الحلقيّة إذا جاءت بعد فتح، نحو: النّهَر، الشّعَر، ووقع حرف

الحلق هنا عينا [١٦٥]، وذكر أبو حيّان أنّ تحريك الأصوات الحلقيّة بالفتحة من لهجة لبعض بني بكر بن وائل[١٦٦].

ونقل عبده الرّاجحيّ عن إبراهيم أنيس قوله:" أن كلّ اصواتِ الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقيّ تحتاج إلى اتّساعٍ في مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوقُ هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا ناسبها من أصوات اللّين أكثرها اتّساعًا، وتلك هي الفتحة"[١٦٧]، وتحريك حروف الحلق بالفتح واضح كلّ الوضوح في اللغة العبريّة[١٦٨].

- الفتح للإتباع، قال أحمد علم الدّين الجنديّ:" والحقّ أنّ (لم) جازمةٌ غير ناصبة، وأنّ الفتحةَ على الحاء في الآية إنّما جاءت إتباعًا لحركة الرّاء قبلَها، أو لحركة اللام بعدها، ثمّ إنّ الحاء من حروف الحلق وهي تؤثِر الفتح"[١٦٩].

وإتباع الحركات واردٌ عن العرب، ومنه قراءة: (الْحَمْدِ لِلهِ) الفاتحة: ٢، بكسر الدّال إتباعا لما بعدها، "وهي لغةُ تميم وبعض غطفان، يُتْبِعُون الأول للثاني؛ للتّجانس"[١٧٠]. وقرئ (الحمدُ لُله) بضمّ اللّام إتباعا لما قبلها، قال ابن جنّيّ:"إلا أنّ (الْحَمْدُ لُله) بضمّ الحرفينِ أسهل من (الْحَمْدِ لِله) بكسرهما"[١٧١]، وعلّل لذلك بأنّ الأقيس إتباع الثّاني للأوّل، وبأنّ ضمّة الدّال في (الحمدُ) إعراب، وكسرة اللام في (لِله) بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، وإتباع الحركات بين المبتدأ والخبر يدلّ على شدة اتّصالهما[١٧٢]، وكذلك فضّلها الزمخشريّ، وهي لغة لبعض قيس[١٧٣]. وفي (ألم نشرحَ لك) إتباع حركة الإعراب لغيرها سواء الرّاء قبلها أم اللام بعدها . إن ثبت الإتباع . وهذا خلاف الأحسن.

ويرى سمير شريف أنّ قراءة (الحمدِ لله) بالكسر أسهل صوتيّا، وأعلى درجة في التناسق الصّوتيّ، ويرى أنّ ابن جنّيّ قد أخطأ من النّاحية الصوتيّة[١٧٤]، ولكلّ وجهته.

التّرجيح:

لا شكّ أنّ القراءات سنّة، ولكن التّرجيح في تخريجات النّحاة، والآراء المقبولة في تخريج فتْح (نشرح):

تخريجها على أنّها لغة لبعض العرب، والقراءات القرآنيّة جاءت على لغات العرب للتخفيف عليهم، إضافة إلى ما سبق من تصرّف العرب في (لم) فتارة يرفعون ما بعدها، وتارة ينصبونه، فحملها على اللغة قولٌ معقول، ومع ما تقدّم من أنّ حروف الحلق يناسبها الفتح، نجد العرب تفرّ بل تكره توالي الحركات[١٧٥]، وفي فتح (نشرَحَ لَكَ صَدْرَكَ) تتوالى خمس فتحات في الوصل، وتوالي أربعة متحرّكات في كلمة أو خمسة في كلمتين ثقيل على الجهاز النّطقي[١٧٦]، فحمل القراءة على اللغة يبرّر تتابع الحركات.

. القول بإتباع الحركة قول مقبول؛ لوجود نظيره في القرآن الكريم.

وهنا نُنهي . بفضل الله . أقسام الدّراسة العشرة، لنزفّ إلى القارئ الجداول والنتائج والتوصيات.

الجداول:

الجدول الأوّل : الآيات التي تمّ ترجيح النّصب على الجزم فيها :

م	القسم	الموضوع	الآية
١	الأوّل	بعد فاء السببيّة المسبوقة بنهي	﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ البقرة: ٣٥
٢	الأوّل	بعد فاء السببيّة المسبوقة بنهي	﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ الأنفال: ٤٦
٣	الأوّل	بعد فاء السببيّة المسبوقة بنهي	﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾طه: ٨١
٤	الأوّل	بعد فاء السببيّة المسبوقة بنهي	﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ﴾ ص: ٢٦

م	القسم	الموضوع	الآية
٥	الأوّل	بعد فاء السببيّة المسبوقة بدعاء	﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ ﴾ يونس: ٨٨
٦	الأول	بعد فاء السببيّة المسبوقة باستفهام	﴿ قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا ﴾ النّساء: ٩٧
٧	الأول	بعد فاء السببيّة المسبوقة باستفهام	﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۗ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ يوسف:١٠٩
٨	الثّالث/ ا	معطوف على فعل الشّرط	﴿ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمۡ أَجۡرٌ عَظِيمٞ ﴿١٧٩﴾ ﴾ آل عمران: ١٧٩
٩	الثّالث/ أ	معطوف على فعل الشّرط	﴿ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ ﴿٣٦﴾ ﴾ محمد: ٣٦
١٠	الثّالث/ أ	معطوف على فعل الشّرط	﴿ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ ﴾ البقرة: ٢٧١
١١	الثّالث/ أ	معطوف على فعل الشّرط	﴿ وَإِن تُحۡسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴿١٢٨﴾ وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلۡمُعَلَّقَةِۚ وَإِن تُصۡلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿١٢٩﴾ ﴾ النّساء: ١٢٨ – ١٢٩
١٢	الرابع	معطوف على جواب الطّلب	﴿ ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ ﴿٩﴾ ﴾ يوسف: ٩
١٣	الخامس	العطف على المعنى	﴿ وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ فَتَزِلَّ قَدَمُۢ بَعۡدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُّمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلَكُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿٩٤﴾ ﴾ النحل:٩٤

م	القسم	الموضوع	الآية
١٤	السادس	بعد (لا) النّافية أو النّاهية	﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا۟ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾التوبة: ١٢٠،
١٥	السّادس	بعد (لا) النّافية أو النّاهية	﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ ﴾ الحديد: ١٦
١٦	التّاسع	بعد لام الأمر أو التّعليل	﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾البقرة: ٢٦٠
١٧	التّاسع	بعد لام الأمر أو التّعليل	﴿ لِّيَشْهَدُوا۟ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ ﴾

الجدول الثّاني: الآيات التي تمّ ترجيح الجزم على النّصب فيها:

م	القسم	الموضوع	الآية
١	الثّاني	بعد واو المعيّة المسبوقة بنهي	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ الأنفال: ٢٧
٢	الثّاني	بعد واو المعيّة المسبوقة بنهي	﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ البقرة: ٤٢
٣	الثّاني	بعد واو المعيّة المسبوقة بنهي	﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ ﴾ البقرة: ١٨٨
٤	الثّاني	بعد واو المعيّة المسبوقة بنهي	﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ محمد:٣٥
٥	الثّالث/ ب	معطوف على جواب الشّرط	﴿ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ﴾ التوبة: ٣٩
٦	الثّالث/ ب	معطوف على جواب الشّرط	﴿ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾ ﴾ الممتحنة: ٢

م	القسم	الموضوع	الآية
٧	الثّالث/ ب	معطوف على جواب الشّرط	﴿ وَإِن يَرَوْا ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴿٢﴾ ﴾ القمر: ٢
٨	الثّالث/ ب	معطوف على جواب الشّرط	﴿ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴿٢٧﴾ ﴾ نوح: ٢٧
٩	الثّالث/ ب	معطوف على جواب الشّرط	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾ ﴾ آل عمران: ١٤٩،
١٠	الثّالث/ ب	معطوف على جواب الشّرط	﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾ ﴾ محمد: ٣٨
١١	السّادس	بعد (لا) النّافية أو النّاهية	﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ البقرة: ٢٢
١٢	السّادس	بعد (لا) النّافية أو النّاهية	﴿ فَإِن لَّمْ تَأْتُونِى بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى وَلَا تَقْرَبُونِ ﴿٦٠﴾ ﴾ يوسف: ٦٠
١٣	السّابع	بعد (أنْ) المتّصلة بـ (لا)	﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ الإسراء: ٢٣
١٤	السّابع	بعد (أنْ) المتّصلة بـ (لا)	﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا ﴿٢﴾ ﴾ الإسراء: ٢
١٥	السّابع	بعد (أنْ) المتّصلة بـ (لا)	﴿ فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَٰفَتُونَ ﴿٢٣﴾ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ ﴿٢٤﴾ ﴾ القلم: ٢٣ – ٢٤
١٦	السّابع	بعد (أنْ) المتّصلة بـ (لا)	﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ النّمل: ٣١

الجدول الثّالث: الآيات التي استوى فيها وجها النّصب والجزم بسبب القراءات:

م	القسم	الموضوع	الآية	القراءات	قراءة الجمهور
١	الأوّل	بعد فاء السببيّة المسبوقة بنهي	﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ ﴾ الأحزاب: ٣٢	قرئ بالنّصب والجزم	النّصب
٢	الأوّل	بعد فاء السببيّة المسبوقة بنهي	﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ الأنفال: ٤٦	النصب والجزم	النصب
٣	الثّاني	بعد واو المعيّة المسبوقة بنفي	﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾ آل عمران: ١٤٢	بالنّصب والجزم والرّفع	النّصب
٤	الثّاني	بعد واو المعيّة المسبوقة باستفهام	﴿ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ النّساء: ١٤١	بالجزم والنّصب	الجزم
٥	الثالث/ أ	معطوف على فعل الشّرط	﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾ ﴾ النساء: ١٠٠	بالجزم والنّصب والرّفع	الجزم
٦	الثالث/ ب	معطوف على جواب الشّرط	﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ البقرة: ٢٧١	بالرّفع والجزم والنّصب	الرّفع

م	القسم	الموضوع	الآية	القراءات	قراءة الجمهور
٧	الثّالث/ ب	معطوف على جواب الشّرط	﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ ﴾ البقرة: ٢٨٤	الجزم والنّصب والرّفع	الجزم
٨	الثّالث/ ب	معطوف على جواب الشّرط	﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا ﴿١٠﴾ ﴾ الفرقان: ١٠	الجزم والنّصب والرفع	الجزم
٩	الثّالث/ ب	معطوف على جواب الشّرط	﴿ إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾ أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ ﴿٣٤﴾ وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ ﴿٣٥﴾ ﴾ الشورى:٣٣ –٣٥	الجزم والنّصب	الجزم
١٠	الثّالث/ ب	معطوف على جواب الشّرط	﴿ إِن يَسۡـَٔلۡكُمُوهَا فَيُحۡفِكُمۡ تَبۡخَلُواْ وَيُخۡرِجۡ أَضۡغَٰنَكُمۡ ﴿٣٧﴾ ﴾ محمد: ٣٧	الجزم والنّصب والرفع	الجزم
١١	الرّابع	في جواب الطّلب	﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ﴿٦﴾ ﴾ المدثر: ٦	الرّفع والنّصب والجزم	الرّفع
١٢	الخامس	العطف على المعنى	﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون: ١٠	الجزم والنّصب	الجزم

م	القسم	الموضوع	الآية	القراءات	قراءة الجمهور
١٣	الخامس	العطف على المعنى	﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ ﴾ الأعراف: ١٢٧	النّصب والرّفع والجزم	النّصب
١٤	السّابع	بعد (أنْ) المتّصلة بـ (لا)	﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿٢٦﴾ ﴾ الحجّ: ٢٦	الجزم والنّصب	الجزم
١٥	الثّامن	بعد (أنْ) أو (إنْ)	﴿ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ البقرة: ٢٨٢	النّصب والجزم (بكسر همزة (أنْ) وفتحها)	النّصب
١٦	الثّامن	بعد (أنْ) أو (إنْ)	﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ ﴾ النساء: ١٠٤	الجزم والنّصب (بكسر همزة (أنْ) وفتحها)	الجزم
١٧	التاسع	بعد لام الأمر أو التّعليل	﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾ ﴾ الحج: ٢٩	بتسكين وكسر لام (لْيَقْضُواْ، وَلْيُوفُواْ، وَلْيَطَّوَّفُواْ)	التسكين
١٨	العاشر	بسبب اللّغات	﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ ﴾ الشّرح: ١	الجزم والنّصب	الجزم

الجدول الرّابع: جدول إحصائي

ويمكن من الجداول السّابقة الوصول إلى الإحصائيّة الآتية:

القسم	العنوان	عدد الآيات المدروسة	ترجيح النصب دون قراءة	ترجيح الجزم دون قراءة	النصب في قراءة الجمهور	الجزم في قراءة الجمهور	الرَفع في قراءة الجمهور
الأوّل	ما يحتمل النّصبَ والجزم بعد فاء السببية	٩	٧		٢		
الثّاني	ما يحتمل النّصب والجزم بعد واو المعية	٦		٤	١	١	
الثّالث/أ	ما يحتمل الجزم والنّصب في المعطوف على الشرط	٦	٤			١	
الثّالث/ ب	ما يحتمل الجزم والنّصب في المعطوف على الجزاء	١١		٦		٤	١
الرّابع	ما يحتمل الجزم والنّصب في جواب الطلب والمعطوف عليه	٢	١				١
الخامس	ما يحتمل النّصب أو الجزم على المعنى	٣	١		١	١	
السّادس	ما يحتمل النّصب والجزم بعد (لا) النّافية أو النّاهية	٤	٢	٢			
السّابع	ما يحتمل النّصب والجزم بعد (أنْ) المتصلة بـ (لا)	٥		٤		١	

القسم	العنوان	عدد الآيات المدروسة	ترجيح النصب دون قراءة	ترجيح الجزم دون قراءة	النصب في قراءة الجمهور	الجزم في قراءة الجمهور	الرَفع في قراءة الجمهور
الثّامن	ما يحتمل النّصب أو الجزم بعد (أنْ) أو (إنْ)	٢			١	١	
التّاسع	ما يحتمل النّصب والجزم بعد لام التّعليل أو الأمر	٣	٢			١	
العاشر	ما يحتمل الجزم والنّصب بسبب اللّغات	١				١	
المجموع		٥١	١٧	١٦	٥	١١	٢

ويتّضح من الجداول:

- ما يحتملُ النّصبَ والجزمَ دون قراءة أكثرُ ممّا يحتمل بقراءة في آيات الدراسة.
- بلغ مجموع الآيات المدروسة واحدا وخمسين آية، ثلاث وثلاثون منها دون قراءة قرآنيّة، وثماني عشرة بسبب القراءات: (خمس آيات بالنصب، وإحدى عشرة آية بالجزم، وآيتان بالرفع) عند الجمهور، وبعض الآيات التي تعددت قراءاتها فيها غير موضع قُرئ النصب والجزم، كما في: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ ﴾ البقرة: ٢٨٤، و ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾ ﴾ الحج: ٢٩ ، والجزم قراءة الجمهور، وهذا يعني أن الأكثر هو الجزم عند الجمهور في القراءات التي تناولتها الدراسة، والآيات المدروسة منتقاة ممّا يحتمل النّصب والجزم، وليست جميعها، وتمّ الإشارة إلى بعض نظائرها.

- عدد آيات ترجيح النصب سبع عشرة آية، وآيات ترجيح الجزم ست عشرة آية دون قراءة.
- بعض أقسام الدّراسة كانت أمثلتها من القراءات فقط، كالقسم الثّامن (ما يحتمل النّصب والجزم بعد (أنْ) أو(إنْ))، والقسم العاشر (ما يحتمل النّصب والجزم بسبب اللغات).
- يُلحظ أنّ معظم ما احتمل النّصب والجزم دون قراءة كان من الأفعال الخمسة، وعلامة نصبها وجزمها متحدة هي حذف النون.
- المواضع التي ورد فيها المضارع بالنّصب والجزم في قراءة الجمهور وغيرهم لفظها لا يحتمل الوجهين، وهذا يعني أنّ النصب والجزم فيها ليس بسبب الحركة، بل هما مرادان في القراءات.

الخاتمة:

وفيها النَّتائج، والتّوصيات:

تناول البحثُ ما يحتمل النّصب والجزمَ في القرآن الكريم، في عشرة أقسام تقدمت، وتمّ تقسيم النتائج ثلاثة أقسام:

أوّلاً: نتائج خاصّة بالنّصب والجزم:

١. احتمال النّصب والجزم يؤدّي إلى توسيع المعاني، وتنوّعها، ومعلومٌ أنّ القرآنَ الكريم حمّالُ أوجهٍ، ومنها الأوجه الإعرابيّة.

٢. تعددُ أوجه القراءات أكسب التّراكيب وظائف نحوية أثّرت في المعنى وأثرته، ووردت قراءات للمضارع بالأوجه الثّلاثة (الرّفع والنّصب والجزم)، منها قوله تعالى:﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ۝٦ ﴾ المدثر: ٦ ، (ينظر الجدول الثالث).

٣. تعدّدت الاحتمالات الإعرابيّة والمعنويّة للمضارع المنصوب، من ذلك ما قاله سيبويه عن النّصب بعد فاء السببيّة: "وتقول: (ما تأتيني فتحدثَني)، فالنّصب على وجهينِ من المعاني:

- أحدُهما: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيتَني لحدّثتني.
- وأمّا الآخر: فما تأتيني أبدًا إلا لم تحدثني، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك"(١٧٧).

٤. تعدّدت أوجه جزم المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ البقرة: ٢٨٤، قرئ ﴿ فَيَغْفِرُ ﴾، ﴿ وَيُعَذِّبُ ﴾ بالأوجه الثلاثة، فالجزم بالعطف على جواب الشّرط ﴿ يُحَاسِبْكُم ﴾، وقُرئ ﴿ يغفرْ ﴾ بالجزم على البدل، كما في القسم الثّالث.

٥. ما يحتمل النّصبَ والجزمَ دون قراءة كان بسبب احتمال العلامة الإعرابيّة للوجهين، وذلك في:

- الأفعال الخمسة، فاتّحاد علامتي النّصب والجزم فيها جعل الكثير منها يحتمل النّصب والجزم، ممّا يدلّ على تداخل الوجهين، كما في: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ البقرة: ٣٥.
- المضارع المشدّد كما في: ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ص: ٢٦
- المضارع المبنيّ نحو: ﴿ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ ﴿٢٤﴾ ﴾ القلم: ٢٤ .

ومن هنا يتّضح أنّ حذف علامة الإعراب أو خفاءها، أو الإعراب التقديريّ يتيح تعدّد الأوجه وهذا من جمال اللغة، ويناسب تعدّد أوجه الإعراب في القرآن الكريم.

٦. كثير ممّا يحتملُ النّصبَ والجزمَ جاء بعد الأدوات، ومن أكثرِ الأدوات التي احتمل المضارع بعدها النّصب والجزم في القرآن الكريم: فاء السببيّة، واو المعيّة، الأداتان المتجاورتان: (أن لا).

٧. أكثر ما يحتمل النّصب جاء بعد (أنْ) ظاهرة أو مضمرة، والأكثر في الدّراسة مجيء ما يحتمل النّصب والجزم بعد (أنْ) المضمرة، وبخاصّة بعد واو المعيّة، وفاء السببيّة، ولا يخفى ما للمصدر المؤوّل من قيمة دلاليّة.

٨. كثير ممّا احتمل النّصب والجزم سُبق بفعل مجزوم صالح للعطف عليه، سواء بـ (لم) أو (لمّا)، أو (لا) واللام الطلبيّتين، أو شرط جازم، أو مجزوم في جواب الطّلب، والأكثر سبقه بـ (لا) النّاهية، نحو: ﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ طه: ٨١، بجزم ﴿ فَيَحِلَّ ﴾ أو نصبه، أو جاء بعد جازم كما في: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ النّمل: ٣١، ﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ ﴾ الحديد: ١٦، ويُلحظ مجيء (لا) الجازمة قبل الفعل مرّة وبعده أخرى، ويبدو أنّ مجيء (لا) الناهية مع (أنْ) مضمرة أو ظاهرة، للتناسب الزمنيّ، فـ (أنْ) الناصبة للمضارع تخلّصه للاستقبال، و(لا) للنّهي في المستقبل.

٩. قد يجتمع في آية واحدة فعلان يحتملان النّصب والجزم دون قراءة كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ۚ وَإِن تُصْلِحُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٢٩﴾ ﴾ النساء: ١٢٩، الفعل ﴿ فَتَذَرُوهَا ﴾ يحتمل النّصب بعد فاء السببيّة، والجزم بالعطف على ﴿ تَمِيلُوا۟ ﴾، وكذلك الفعل ﴿ وَتَتَّقُوا۟ ﴾ معطوف بالواو على فعل الشّرط ويحتمل النّصب والجزم، وقد يجتمعان بسبب القراءة كما في: ﴿ إِن تُبْدُوا۟

ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾ ﴾ البقرة: ٢٧١، الفعل ﴿وَتُؤْتُوهَا ﴾ معطوف على الشّرط، ويحتمل بلفظه النّصب والجزم، وقُرئ ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ بالرّفع والجزم والنّصب كما في القسم الثّالث، ونحو: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ الأنفال: ٤٦، الفعل ﴿فَتَفْشَلُواْ ﴾ يحتمل النّصب بعد فاء السببيّة، والجزم بالعطف على ﴿تَنَٰزَعُواْ ﴾ وتكرير النّهي، وقرئ:﴿وَيَذْهَبْ رِيحُكُمْ ﴾ بالجزم(١٧٨).

١٠. خُرّجت بعضُ القراءات على اللّغات، وقرئ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ الشرح: ١، بفتح الحاء على لغة من ينصب بـ (لم)، وفيها تخريجات تقدّمتْ في القسم العاشر.

١١. بعض ما يحتمل الجزم والنّصب جاء في أساليب الإطناب، ومن ذلك:

- عطف العامّ على الخاصّ، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون: ١٠.
- عطف الخاصّ على العامّ، مثل: ﴿ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٩﴾ ﴾ آل عمران: ١٧٩، ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ ﴾ البقرة: ٢٨٤، وفي الآية توضيح بعد إبهام.

١٢. لوحظ أنّ بعضَ التّراكيب النّحويّة تكثر في موضوعات بعينها، فمثلا كثر تركيب (أن لا) في الأمر بالتّوحيد، والنّهي عن الشّرك، نحو:﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ ﴾ الإسراء: ٢٣، و ﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ ﴾ الأنعام: ١٥١، ويُلحظ

تقارب المعاني في الآيتين، ويبدو أنّ سياقاته جاءت في موضوعات قويّة، ومنها ما يخصّ المرأة، كقوله تعالى:﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى ﴾ مريم: ٢٤.

١٣. قد يكثر تركيب نحويّ في سورةٍ ما، كمجيء المعطوف على الشّرط والجواب غير مرّة في سورة آل عمران، وسورة محمّد نحو:﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٥﴾ إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴿٣٦﴾ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا۟ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ ﴿٣٧﴾ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾ ﴾ محمد: ٣٥ – ٣٨ ، وقُرئ (وَيُخْرِجَ) بالنّصب[١٧٩]، وقد يجتمع المعطوف على الشّرط والجواب في آية واحدة كما في الآية السّابعة والثّلاثين السّابقة في سورة محمّد، وتقدّم في القسم الثّالث من الدّراسة.

١٤. يبدو ترفّق أسلوب القرآن الكريم بالمرأة في كثير من آيات القرآن الكريم، ومن ذلك في دراستنا مجيء تركيب (أن لا) في آيات تخص المرأة كقوله تعالى: ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾ ﴾ مريم: ٢٤، وهو تركيب يناسب المواقف القويّة، والفعل ﴿ تَحْزَنِى ﴾ يحتمل النّصب والجزم، وجاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ﴿٣﴾ ﴾ النساء: ٣، ويلحظ تكرّر (ألا) في الآية الكريمة ثلاث مرّات في موضوع حيويّ يخصّ المرأة قديمًا وحديثا وهو التّعدّد، والفعل منصوب فيها، ونحو قوله تعالى على لسان بلقيس:﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ النّمل: ٣٠ – ٣١، والفعل يحتمل النّصب والجزم، ويُلحظ

التّجانس بين ﴿ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ ﴿ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ في النّساء ، و﴿ أَلَّا تَعْلُوا ﴾ في آية النّمل. ومن العطف على الشّرط: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ۚ وَإِن تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٢٩﴾ ﴾ النّساء: ١٢٩، ورجّحت الدّراسة جواز نصب ﴿ وَتَتَّقُوا ﴾ ، وهذا في موقف التّعدّد أيضًا ممّا يدلّ على حرص القرآن الكريم على مشاعر المرأة، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ﴾ البقرة: ٢٨٢، خفي إعراب ﴿ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ﴾ فاحتمل أن تكون كلّ واحدة فاعلا ومفعولا.

ثانيًا: نتائج خاصّة بعلاقات الأبواب النحويّة، وأقسام الدّراسة:

١٥. هناك علاقةٌ بين تراكيب فاء السببيّة والتّعليل من جانب، والشّرط من جانب آخر، فكلاهما فيه ترتّب شيء على شيء، يوضّح هذه العلاقة قراءة: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ المنافقون: ١٠، بالنّصب فالجزم، وكثيرا ما يردّد النّحاة في حديثهم عن فاء السببيّة أنّه إذا سقطت الفاء انجزم الفعل، فالفاء تقي الفعل من الجزم في جواب الطلب، كما يقوّي صلة التّعليل بالشّرط إجازة الكوفيّين . ومنهم الفرّاء . أن تكون (أنْ) شرطيّة في قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾ البقرة: ٢٨٢، ونظائره، ووردت قراءة بـ كسر همزة (أنْ) في الآية الكريمة ، فالفتح للتعليل والكسر على الشّرط، وهذا يؤكّد تداخل المعاني بين النّصب والجزم.

و أجاز بعضُ الكوفيّين مجيء (أنْ) بمعنى (إنْ) النّافية، ومن توارد (أنْ) مع (إنْ) النّافية قوله تعالى:﴿ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ النساء: ١٧١ ، قرئت ﴿ إِنْ يَكُونُ ﴾ ، أي: ما يكون له ولد[١٨٠]، وهذا يدل على تقارب المعنيين.

١٦. هناك علاقة بين الشّرط والطّلب؛ لذا أجاز النّحاة نصب المضارع في المعطوف على الشّرط والجواب بعد واو المعيّة أو فاء السببيّة؛ تقريبا للشّرط من الطّلب بجامع أنّ كليهما غير متحقّق، ومعلوم أنّه يشترط أن تُسبق واو المعيّة وفاء السببيّة بنفي أو طلب، وهذا يقوّي العلاقة بين الشّرط والنّفي أيضا فكلاهما غير متحقّق.

١٧. يشبه معنى لام العاقبة فاء التعقيب، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ ﴾ الأعراف: ١٢٧، اللام في ﴿ لِيُفْسِدُوا۟ ﴾ لام العاقبة.

١٨. اختصّت (لم) و(أنْ) بأحكامٍ تفرّدتا بها عن أخواتهما، فقد يُرفع المضارع بعدهما، وقد تتقارضان الأحكام؛ فيُنصب بـ (لم)، ويُجزم بـ (لنْ) في بعض لغات العرب، ممّا يدلّ على أهمّية دراسة العلاقات بين نصب الفعل وجزمه، ونجد النحاة استعملوا (أنْ) مُنقذًا لتخريج المضارع المنصوب دون ناصب، فتارة يضمرنها وجوبا أو جوازًا، وتارة يضمرونها شذوذًا.

١٩. كثر مجيءُ النّهي بعد الأمر في القرآن الكريم، وتتابع الأسلوبان، وتداخلا[١٨١]، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٤٠﴾ وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ۖ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾ ﴾ البقرة: ٤٠ – ٤١، ورد الأمرُ في الآية الكريمة خمس مرّات والنّهيُ مرّتين، في تداخل بديع بين الأسلوبين، فالعبادة (افعل) و(لا تفعل)، وتستمرّ الأوامر والنّواهي بعدها: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ البقرة: ٤٢ – ٤٣، وتقدّم احتمال (وَتَكْتُمُوا۟) الجزم والنّصب في القسم الثّاني.

٢٠. كما تداخلت بعض الأبواب النحويّة، تداخلت أقسام الدّراسة وتشابهت وتشابكت، ومن ذلك:

- تشابهَ القسمان الأوّل (ما يحتمل النّصب والجزم بعد فاء السببيّة)، والثّاني (ما يحتمل النّصب والجزم بعد واو المعية) بكثير من أقسام الدراسة كالقسم الثّالث (ما يحتمل النّصب والجزم في المعطوف على الشّرط أو الجزاء)؛ لأنّ النّصب في باب الشّرط يكون بعد واو المعيّة أو فاء السببيّة، وكذلك بالقسم السّادس (ما يحتمل النّصب والجزم بعد (أنْ) المتصلة بـ (لا) النّافية أو النّاهية) جاء النّصب في بعض المواضع بسبب (أنْ) المضمرة بعد الفاء أو الواو.
- تشابه القسم الرّابع (ما يحتمل النّصب والجزم في جواب الطّلب والمعطوف عليه) بالقسم الخامس (ما يحتمل النّصب أو الجزم على المعنى) وبخاصّة في: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ المنافقون: ١٠، وهما قريبان من القسمين الأوّل والثاني.
- تشابه القسم السّادس (ما يحتمل النّصب والجزم بعد (لا) النّافية أو النّاهية) بالقسم السّابع (ما يحتمل النّصب والجزم بعد (أنْ) المتّصلة بـ (لا)) في نحو: ﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ النّمل: ٣١؛ فعلى الجزم تكون (لا) ناهية، وعلى النّصب تكون نافية أو زائدة كما تقدّم.

ثالثًا: نتائج خاصّة بالتّرجيحات، ومناقشة الآراء:

٢١. من مقوّمات ترجيح وجه على آخر وجود قرائن لفظيّة أو معنويّة أو شرعيّة:

أ. فمن القرائن اللّفظيّة:

- مراعاة النظير: كما في ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا﴾ يوسف: ١٠٩ يحْتَمل ﴿فَيَنظُرُوا﴾ الْجَزْم بالْعَطْف، وَالنّصب بإضمار (أنْ)، ونظّر ابن هشام

للنّصب بقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ ﴾ الحج:٤٦[١٨٢]، بنصب ﴿ فَتَكُونَ ﴾.

- ورود قراءة أخرى ترجّح الوجه الإعرابيّ، كتوجيه نصب تستكثر في ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦ ﴾ المدثر: ٦، قال الزّمخشريّ:" وتؤيده قراءة ابن مسعود: (ولا تمنْ أنْ تستكثرَ)"[١٨٣].

وقد يجتمع في آية واحدة ما يقوي النصب والجزم كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ الأنفال: ٤٦، ظهور العلامة في المعطوف ﴿ وَتَذْهَبَ ﴾ بالنصب في قراءتنا يقوّي وجه النّصب، وقرئ:﴿ وَيَذْهَبْ رِيحُكُمْ ﴾ بالجزم[١٨٤]، ممّا يقوي وجه الجزم، ورجحت الدراسة النصب.

ب. ومن القرائن المعنويّة مراعاة المعنى والسّياق، مما يتطلّب دراسة الآية في سياقها وذكر ما قبلها وما بعدها إذا تطلّب المعنى، بخلاف ما هو معهود في كثير من كتب النّحو والإعراب من اقتطاع الآية من سياقها والاقتصار على موضع الشاهد، وذلك كان مقبولاً في العصور الأولى؛ لقرب الناس من كتاب الله، ولعلهم كانوا يجيدون حفظه، ورجّح أبو حيّان قراءة النّصب بعد فاء السببيّة في: ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ ﴾ الأحزاب: ٣٢؛ مراعاة للمعنى، ورجّح الجزم في (أَلَّا تَعْلُواْ) في قوله تعالى: ﴿ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ۝٣١ ﴾ النمل: ٣١؛ لمشاكلة عطفِ الأمرِ عليه في السياق في (وَأْتُونِى)، والأمر والنّهي مؤتلفان يقترنان كثيرًا في السّياق القرآني، ورجحه السّمين الحلبيّ في الدرّ المصون؛ لأنّ المعنى لا يستقيم على النّفي [١٨٥] كما في القسم السّابع.

جـ . ومن القرائن الشرعيّة مراعاة الحكم الفقهيّ، لذا رُجّح الجزم على النّصب بعد واو المعية في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ ﴾

البقرة: ١٨٨، الأرجح جزم ﴿ وَتُدْلُواْ ﴾، لا النّصب بعد واو المعيّة؛ لئلاّ يكون النّهي عن اجتماع الأمرين وإجازة أحدهما منفردًا كما ذكر أبو حيّان، وتقدّم في القسم الثاني.

٢٢. ترجيح نصب المضارع بعد فاء السببيّة في جميع الآيات المدروسة دون قراءة، وفي قراءة الجمهور، ويكون العطف للمفردات، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ البقرة: ٣٥،سبقت الفاء بـ (لا) الناهية، وقد يرجع ذلك إلى الاستفادة من معنى السببيّة في الفاء. وكثير ممّا سُبقت فيه واو المعيّة بـ (لا) النّاهية ترجّح فيه الجزم، وترجح الجزم بعد واو المعيّة بعامة، والجزم يكرّر النّهي عن الفعلين، ويعدد الجمل، فممّا رُجح فيه الجزم: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ الأنفال: ٢٧، يؤيّد الجزم قراءة: ﴿ وَلَا تَخُوْنُوْا أَمَٰنَٰتِكُمْ ﴾[١٨٦] ، وظهرت (لا) في المعطوف، في نحو: ﴿ وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ ﴾ آل عمران: ١٣٩ ، ممّا يرجّح الجزم، يُنظر القسمان الأوّل والثّاني.

٢٣. لم يذكر كثير من المعربينَ والمفسّرينَ وجه النّصب في المعطوف على الشّرط والجواب بخلاف ما كان متوّقعا، ورجّحت الدّراسة وجه النّصب في المعطوف على الشّرط بعد واو المعيّة، أمّا المعطوف على الجواب فالأرجح فيه الجزم في الآيات المذكورة في الدّراسة؛ لأنّ العطف فيما يحتمل الجزم والنّصب جاء أغلبه بالواو، ولم تُحمل على المعية؛ لأنّ معنى المعيّة غير متحقّق، كما في قوله تعالى: ﴿ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾ ﴾ الممتحنة: ٢، ولم أجد في حديث المختصّين تخريج آية على النّصب في المعطوف على جواب الشّرط، ولم تعثر الدّراسة على معطوف على

شرط أو جزاء بالفاء أو بـ (أو) يحتمل النّصب والجزم، وورد بعد الفاء في القراءات، كما في الجداول ، ويُنظر القسم الثّالث.

٢٤. ترجيح الجزم في تركيب (أن لا) على أنّ ناهية جازمة، لا نافية، ويبدو أنّ النهي أنسب لقوة الأسلوب التي ارتبط بالتكليف غالبا، كما في: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ النّمل: ٣١.

٢٥. ناقشت الدراسة آراء العلماء في غير موضع، ومن ذلك:

- ارتضت أقوال سيبويه في مواضع منها: جواز دخول (أنْ) المصدريّة على الأمر والنّهي[١٨٧]، ويُحمل عليه نحو: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣؛ كما تقدّم في القسم السّابع.
- ناقشت الطبريّ في قوله :" والصّوابُ من القراءةِ عندنا في ذلك، قراءةُ من قرأه بفتح (أنْ) من قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾البقرة: ٢٨٢، وبتشديد الكاف من قوله: (فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ)، ونصبِ الرّاء منه"[١٨٨]، وقولُ الطّبريّ (والصّواب من القراءة عندنا) غير مرضيّ؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة فليست إحداهما بأصوب من الأخرى. ويلحظ قوله: "والصّواب من القول"، "والصّواب من القراءة" ممّا يدل على اعتداد علمائنا بآرائهم، وأيدت الدّراسة رأي الطبريّ في مواضع متعدّدة، واستأنست بتفسيره، فهو شيخ المفسّرين.
- ناقشت رأي السّمين الحلبيّ في الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، في موضعين:

. قوله أنّ النّون في: ﴿ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾البقرة: ٢٦٠، نون التّوكيد، والصّواب أنّها أصليّة، ومثل هذا لا يخفى على السّمين، ولكن جلّ من لا يسهو.

. قوله في قراءة: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ٣٩﴾ طه: ٣٩، (بكسر لام (وَلِتُصۡنَعَ) وسكونها) ما نصّه:" قلت: ويحتملُ مع كسرِ اللام أو سكونِها حالةً تسكينِ العين أن تكونَ لامَ كي، وإنما سُكِّنَتْ تشبيهًا بكَتْف وكَبْد، والفعل منصوب. والتسكينُ في العين لأجل الإدغام، لا يُقْرأ في الوصل إلاَّ بالإدغام فقط"[١٨٩]، ورأي السّمين غير قويّ هنا؛ إذ على قوله يتداخل الأمر بالتّعليل. وأقرّت الدراسة رأيه في مواضع متعدّدة من البحث، ونهلت من كتابه فقد جمع فيه كثيرًا من علم من سبقه كأبي حيّان.

التّوصيات:

١. دراسة الاحتمالات الإعرابيّة في القراءات القرآنيّة، مثلا: (ما قرئ بالرفع والنّصب في الأسماء والأفعال).
٢ـ دراسة المعطوف على الشّرط والجواب في القرآن الكريم (دراسة سياقية دلالية).
٣ـ نجد في كتب التّفسير والاحتجاج للقراءات مادّة نحويّة تضاهي ما في كتب النّحو فيما يخصّ القرآن الكريم، فقد أخذ المفسّرون والأصوليّون مادة النحاة وأضافوا لها، وتوصي الدراسة بالاهتمام بفقه النّحو ومعانيه، والتنقيب عن المادة النحوية في غير كتب النحاة، وربطها بما في كتبهم.

المصادر والمراجع

١- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة أبي القاسم شهاب الدّين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسيّ، ت/٦٦٥هـ، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلميّة . بيروت، د(ط . ت).

٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدّمياطيّ شهاب الدين البنَّاء، ت/١١١٧هـ، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية . بيروت، ط٣/١٤٢٧ . ٢٠٠٦م.

٣. الإتقان في علوم القرآن لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت/٩١١هـ، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر . بيروت، ط١/١٤١٦هـ.

٤. الأصول في النّحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النّحويّ المعروف بابن السّرّاج، ت/٣١٦هـ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة . بيروت، ط٣/١٩٩٦م.

٥. إعراب القرآن للنّحّاس أبي جعفر أحمد بن محمد المرادي النّحويّ، ت/٣٣٨هـ، دار الكتب العلميّة . بيروت، ط١/١٤٢١هـ.

٦. الإيضاح في شرح المفصّل لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، ت ٦٤٦هـ، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليليّ، مطبعة العاني . بغداد، (د. ط)/١٩٨٢م.

٧. البحر المحيط في التّفسير لأبي حيَّان محمَّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيَّان أثير الدِّين الأندلسيّ، ت/٧٤٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود . عليّ محمَّد معوّض، دار الكتب العلميَّة . بيروت، ط١/١٤٢٢هـ.

٨. البرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ، ت/٧٩٤هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية . بيروت، د(ط . ت).

٩. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري النحويّ، ت/٥٧٧هـ، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب . القاهرة، ط١/١٤٠٠هـ .١٩٨٠م.

١٠. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكبَريّ، ت/٦١٦هـ، تحقيق: عليّ محمد البجاويّ، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، د(ط . ت).

١١. التّحرير والتّنوير لمحمّد الطاهر بن محمّد بن محمّد الطاهر بن عاشور التّونسيّ، ت/١٣٩٣هـ، الدار التّونسيّة للنّشر . تونس، ط١/١٩٨٤م.
١٢. تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه لمحمّد عليّ طه الدّرّة، دار ابن كثير للطّباعة والنّشر والتوزيع . دمشق، ط١/ ١٤٣٠ هـ . ٢٠٠٩م.
١٣. جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبي جعفر الطبّريّ، ت/٣١٠هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسّسة الرّسالة . بيروت، ط١/٢٠٠٠م.
١٤- الجامع لأحكام القرآن لشمس الدّين القرطبيّ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاريّ الخزرجيّ، ت/٦٧١هـ، تحقيق: أحمد البردوني . إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة . القاهرة، ط٢/١٣٨٤هـ.
١٥. جماليّات التّلوين الصّوتيّ في القرآن الكريم لأسامة عبد العزيز جاب الله، عالم الكتب الحديث . الأردنّ، ط١/ ٢٠١٣م.
١٦- الجُمل في النّحو لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ، ت/١٧٠هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسّسة الرّسالة . بيروت، ط٥/١٤١٦هـ.
١٧. الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المراديّ، ت/٧٤٩هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة . محمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة . بيروت، ط١/١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
١٨. حاشية الشهاب على تفسير البيضاويّ المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاويّ لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجيّ المصريّ الحنفيّ، ت/١٠٦٩هـ، دار صادر . بيروت، د(ط . ت).
١٩. حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصّبّان الشّافعيّ، ت/١٢٠٦هـ، دار الكتب العلميّة . بيروت، ط١/١٤١٧ هـ .
٢٠. حاشية سليمان الجمل على تفسير الجلالين، ت/١٢٠٤هـ، المطبعة العامرة . مصر، ط١/١٣٠٢هـ.
٢١. الحجّة في القراءات السّبع لابن خالويه الحسين بن محمد، ت/٣٧٠هـ، دار الشّروق . بيروت، ط٣/١٩٧٩م.
٢٢. الحجّة للقراء السّبعة للحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبي عليّ الفارسيّ، ت/٣٧٧هـ، تحقيق: بدر الدين قهوجيّ . بشير ٢٣جويجاتي، دار المأمون للتّراث . دمشق، ط٢/١٤١٣هـ.

٢٤. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ، ت/٣٩٢هـ، الهيئة العامة المصريّة للكتاب، ط٤/ د(ت).
٢٥. الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العبّاس شهاب الدّين أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم المعروف بالسَّمين الحلبيّ، ت/٧٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم . دمشق، د (ط . ت).
٢٦. دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمّد بن عبد الخالق بن عليّ بن عضيمة، ت/١٤٠٤هـ، دار الحديث . القاهرة، د (ط ، ت).
٢٧. دلائل الإعجاز في علم المعاني لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الجرجانيّ، ت/٤٧١هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني . القاهرة، ط٣/١٤١٣هـ.
٢٨. ديوان طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري أبو عمرو ت /٥٦٤هـ، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة . بيروت، ط١/١٤٢٤هـ.
٢٩. ديوان زُهير بن أبي سلمى، ت/١٣ق. هـ، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٩٨٨م.
٣٠. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسيّ، ت/١٢٧٠هـ، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤١٥هـ.
٣١. سرّ صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصليّ، ت/٣٩٢هـ، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤٢١هـ.
٣٢. شرح التّسهيل لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسيّ المعروف بابن مالك، ت/٦٧٢هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤٢٢هـ.
٣٣. شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحويّ، ت/٦٨٦هـ، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس . ليبيا، ط١/١٩٧٥م.
٣٤. شرح الكافية الشَّافية لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسيّ، ت/٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث . مكة المكرمة ، ط١/١٩٨٢م.
٣٥. شرح مفصل الزّمخشريّ لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ، ت/٦٤٣هـ، إدارة الطباعة المنيرية . مصر، د(ط . ت).

٣٦. شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، ت/٦٧٢هـ، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١/١٤٠٥هـ.
٣٧. الصّاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبي الحسين، ت/٣٩٥هـ، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤٠٨هـ.
٣٨. ظاهرة التّخفيف في النّحو العربيّ لأحمد عفيفيّ، الدّار المصريّة اللبنانية . القاهرة، (د. ط)/١٩٩٨م.
٣٩. علم الأصوات في القرآن الكريم لعبّاس السرّ محمّد عليّ، دار النّابغة للنّشر والتّوزيع . القاهرة، الإسكندريّة، ط١/١٤٣٥ هـ . ٢٠١٤م.
٤٠. غاية النّهاية في طبقات القرّاء لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف، ت/٨٣٣هـ، نشر برجشتراسر، دار السعادة، ١٩٣٢م .
٤١. غيث النفع في القراءات السبع لعلي بن محمد بن سالم أبي الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكيّ، ت/١١١٨هـ، ٤٢تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.
٤٣. فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ت/١٢٥٠هـ، دار ابن كثير . بيروت، ط١/١٤١٤هـ.
٤٤. الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبي بشر الملقب بسيبويه، ت/١٨٠هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط٣/١٩٨٨م.
٤٥. كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ [٢٠٣]، الطبعة الكاثوليكيةّ، بيروت ١٨٩٤م.
٤٦. الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري جار الله، ت/٥٣٨هـ، دار الكتاب العربي . بيروت، ط٣/١٤٠٧هـ
٤٧. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسيّ، ت/٤٣٧هـ، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق، ط١/١٩٧٤م.
٤٨. الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النّحويّة من الفروع الفقهية لجمال الدين الأسنويّ، ت/٧٧٢هـ، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار . الأردن ، ط١/١٤٠٥هـ.
٤٩. اللامات لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجيّ أبي القاسم، ت/٣٣٧هـ، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر . دمشق، ط٢/١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥م.

٥٠. لمسات بيانيّة في نصوص من التّنزيل لفاضل صالح السّامرّائيّ، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، عمّان . الأردنّ، ط٥/ ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م.
٥١. اللهجات العربيّة لإبراهيم أنيس ، طبعة الرّسالة.
٥٢. اللّهجات العربيّة في التّراث لأحمد علم الدّين الجنديّ، الدّار العربيّة للكتاب، ط١/ ١٩٨٥م.
٥٣. اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، لعبده الرّاجحيّ، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندريّة ١٩٩٦م.
٥٤. مجالس ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى، ت/٢٩١هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف . مصر، د(ط . ت).
٥٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ، ت /٣٩٢هـ، تحقيق: علي النجدي ناصيف . عبد الحليم النجار . عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . القاهرة، ط١/١٤١٥ هـ . ١٩٩٤م.
٥٦. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسيّ، ت/٥٤٢هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤٢٢هـ.
٥٧. المستدرك على الصَّحيحين لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، ت/٤٠٥هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤١١هـ . ١٩٩٠م.
٥٨. مشكل إعراب القرآن الكريم لمكيّ بن أبي طالب القيسي الأندلسي القرطبيّ المالكيّ، ت/٤٣٧هـ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة. بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ.
٥٩. معالم التنزيل في تفسير القرآن لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغويّ، ت/٥١٠هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي . بيروت، ط١/١٤٢٠هـ.
٦٠. معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدَّيلميّ الفراء، ت/٢٠٧هـ، تحقيق: أحمد يوسف النَّجاتي . محمَّد علي النجَّار . عبد الفتَّاح إسماعيل الشلبي، دار المصريَّة للتَّأليف والترجمة . مصر، ط١/ (د.ت).
٦١. معاني القرآن للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصريّ، ت/٢١٥هـ، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط١/١٤١١هـ.
٦٢. معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري بن سهل أبي إسحاق الزّجّاج، ت/٣١١هـ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب . بيروت ، ط١/١٩٨٨م.

٦٣ـ معاني النّحو لفاضل صالح السّامرّائيّ، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر ـ عمَّان، الأردن، ط١/١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٦٤. معجم القراءات القرآنية لأحمد مختار عمار . عبد العال سالم مكرم، جامعة الكويت، ط٢/١٤٠٨هـ.
٦٥. المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة لمحمد سالم محيسن، ت/١٤٢٢هـ، دار الجيل . بيروت، ط٢/ ١٤٠٨. ١٩٨٨م.
٦٦. مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله جمال الدين ابن هشام، ت/٧٦١هـ، تحقيق: مازن المبارك . محمَّد علي حمد الله، دار الفكر . دمشق، ط٦/١٩٨٥م.
٦٧. مفاتيح الغيب لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرّازيّ الملقب بفخر الدين الرازيّ، ت/٦٠٦هـ، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤٢١هـ.
٦٨. المفصَّل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمرو جار الله الزَّمخشريّ، ت/٥٣٨هـ، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار . عمان، ط١/٢٠٠٤م.
٦٩. المقتضب لمحمد بن يزيد المبرِّد أبي العبَّاس، ت/٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب . بيروت، د (ط . ت).
٧٠. المقنع في رسم مصاحف الأمصار لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الدّاني، ت/٤٤٤هـ، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة، د (ط . ت).
٧١. المنصف لأبي الفتح عثمان ابن جني، ت/٣٩٢هـ، دار إحياء التراث القديم ، ط١/١٩٥٤م.
٧٢. من مظاهر التّخفيف في اللّسان العربيّ لحمزة عبد الله النّشرتيّ، (د. ط)/ ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.
٧٣. نتائج الفكر في النّحو للسّهيليّ أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ت/٥٨١هـ، تحقيق: محمّد إبراهيم البنّا، دار الرّياض للطّباعة والنّشر، ط٢، (د.ت).
٧٤. النّحو القرآنيّ لجميل أحمد ظفر، مكة المكرمة . ط٢/١٤١٨هـ.
٧٥. النّشر في القراءات العشر لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف، ت/٨٣٣هـ، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية . بيروت، د (ط . ت).
٧٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، ت/٩١١هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية . مصر، د (ط . ت).

الرسائل:

٧٧. أساليب الأمر والنّهي في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، ، يوسف عبد الله الأنصاريّ، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، كلية اللغة العربية، فرع البلاغة والنقد، إشراف: صباح عبيد دراز، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.

٧٨. أثر اختلاف الإعراب في تفسير القرآن، هديل محمّد عطيّة، يوسف المنيراوي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلاميّة، غزة، عمادة الدّراسات العليا. كلّيّة أصول الدّين، قسم التّفسير وعلوم القرآن، إشراف: عبد السلام حمدان عودة اللوح ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩م.

٧٩. ظاهرة التّأويل في إعراب القرآن، محمد عبد القادر هنادي، رسالة ماجستير . جامعة أم القرى . كلية اللغة العربية، ١٩٨٢م.

٨٠. القراءات العشر المختلفة في العلامة الإعرابية وأثر ذلك في المعنى من خلال كتاب النشر لابن الجزري، مبروك حمود الشمّريّ، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، إشراف: سعد حمدان الغامدي، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

الدّوريّات:

٨١. تأويل قراءة الجزم في قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون: ١٠ ، بين سيبويه وغيره من النحاة (جمع ودراسة)، لعبد الله محمد عبد العزيز يحبى، مجلة قطاع كلّيات اللغة العربيّة والشعب المناظرة لها، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربيّة، العدد الثامن، ٢٠١٤م، المجّد الأول من ص ٧١٩ إلى ص ٨٠٤.

٨٢. موقف الفرّاء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن، لمحسن هاشم درويش، كلّيّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، الإمارات العربيّة المتّحدة، دبيّ، العدد٢٧، ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م، من ص ١٧ إلى ص ٤٣.

الهوامـــــش

(١) الكوكب الدّرّيّ فيما يتخرَّج على الأصول النَّحويّة من الفروع الفقهية لجمال الدين الأسنوي، ت/٧٧٢هـ، [١٨٥]، تحقيق: محمّد حسن عواد، دار عمار . الأردنّ، ط١/١٤٠٥هـ؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمّد بن عبد الخالق بن علي بن عضيمة، ت/١٤٠٤هـ، [١٤/١]، دار الحديث. القاهرة، د(ط ، ت)؛ رسالة أثر اختلاف الإعراب في تفسير القرآن، هديل محمّد عطيّة، يوسف المنيراوي [٣١، ٣٢]، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلاميّة . غزة، عمادة الدّراسات العليا . كلّيّة أصول الدّين، قسم التّفسير وعلوم القرآن، إشراف: عبد السلام حمدان عودة اللوح ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩م.

(٢) الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر أبي بشر الملقب بسيبويهِ، ت/١٨٠هـ، [٤٤/٣]، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط٣/١٩٨٨م؛ ويُنظر: الإيضاح في شرح المفصّل لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، ت٦٤٦هـ، [٢٥/٢]، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني . بغداد، (د. ط)/١٩٨٢م.

(٣) المستدرك على الصَّحيحين لمحمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوريّ، ت/٤٠٥هـ، [٤٧٧/٢]، رقم الحديث: ٣٦٤٤، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤١١ هـ، ١٩٩٠م.

(٤) دلائل الإعجاز في علم المعاني لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الفارسي الجرجانيّ، ت/٤٧١هـ، [٢٨/١]، تحقيق: محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني . القاهرة، ط٣/١٤١٣هـ.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [٢٤٨/٢].

(٦) الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، ت/٧٤٩هـ، [١٩]، تحقيق: فخر الدين قباوة . محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(٧) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [٢٤٨/٢]؛ ويُنظر: معاني القرآن لأبي زكريّا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدَّيلمي الفرَّاء، ت/٢٠٧هـ،[٢٧/١]، تحقيق: أحمد يوسف النَّجاتي . محمّد علي النجَّار . عبد الفتَّاح إسماعيل الشلبي، دار المصريَّة للتَّأليف والترجمة . مصر، ط١/ (د. ت).

(٨) معاني القرآن للفرّاء [٢٦/١ . ٢٧]، ويُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطّبريّ، ت/٣١٠هـ، [٥٢١/١ فما بعدها]، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسّسة الرّسالة . بيروت، ط١/٢٠٠٠م؛ معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري بن سهل أبي إسحاق الزّجّاج، ت/٣١١هـ، [١١٤/١]، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب . بيروت ، ط١/١٩٨٨م؛ الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري جار الله، ت/٥٣٨هـ، [١٢٧/١]، دار الكتاب العربيّ . بيروت، ط٣/١٤٠٧هـ؛ التّبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكبَريّ، ت/٦١٦هـ، [٥٢/١]، تحقيق: عليّ محمد البجاويّ، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، د(ط . ت)؛ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسيّ، ت/١٢٧٠هـ، [٢٣٧/١]، تحقيق: علي عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤١٥هـ.

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات عبد الرحمن بن محمّد أبي سعيد الأنباري النّحويّ، ت/٥٧٧هـ، [٧٥/١]، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب . القاهرة، ط١/١٤٠٠هـ .١٩٨٠م.

(١٠) الأصول في النّحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النّحويّ المعروف بابن السّرّاج، ت/٣١٦هـ، [١٨٢/٢]، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة . بيروت، ط٣/١٩٩٦م.

(١١) التّبيان في إعراب القرآن للعُكبَريّ [٦٢٦/٢]، ويُنظر: الكشاف للزمخشريّ [٢١٥/٢]؛ البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٤٩٩/٤]، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٦١٦/٥]؛ حاشية سُليمان الجمل على تفسير الجلالين، ت/١٢٠٤هـ، [٢٤٣/٢]، المطبعة العامرة مصر، ط١/١٣٠٢هـ.

(١٢) الكشّاف للزمخشريّ [٥٣٧/٣]؛ البحر المحيط في التّفسير لأبي حيَّان محمَّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيَّان أثير الدِّين الأندلسيّ، ت/٧٤٥هـ، [٢٢٢/٧]، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود . عليّ محمَّد معوّض، دار الكتب العلميَّة . بيروت، ط١/١٤٢٢هـ؛ معجم القراءات القرآنيّة لأحمد مختار عمار . عبد العال سالم مكرم [١٢٤/٥]، جامعة الكويت، ط٢/١٤٠٨هـ.

(١٣) معالم التنزيل في تفسير القرآن لأبي محمّد الحسين بن مسعود بن محمّد بن الفرّاء البغويّ، ت/٥١٠ هـ ، [٤٣١/٢]، تحقيق: عبد الرزّاق المهدي، دار إحياء التراث العربي . بيروت، ط١/١٤٢٠هـ.

(١٤) معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج [٣١/٣]؛ إعراب القرآن للنّحّاس أبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النّحويّ، ت/ ٣٣٨هـ، [١٥٦/٢]، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة . بيروت، ط١/١٤٢١ هـ .

(١٥) معاني القرآن للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ بالولاء البلخيّ ثم البصريّ، ت/٢١٥هـ، [٣٧٧/١]، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ . القاهرة، ط١/١٤١١هـ.

(١٦) الجامع لأحكام القرآن لشمس الدّين القرطبيّ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاريّ الخزرجيّ، ت/٦٧١هـ، [٣٧٥/٨]، تحقيق: أحمد البردوني . إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة . القاهرة، ط٢/١٣٨٤هـ.؛ البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [١٨٦/٥].

(١٧) معاني القرآن للفرّاء [٤٧٨/١]، ويُنظر: الكشّاف للزمخشريّ [٣٦٦/٢].

(١٨) معاني القرآن للفرّاء [٤٧٨/١].

(١٩) الجُمل في النّحو لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ت/١٧٠هـ، [٢٢٦/١٦]، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة . بيروت، ط٥/١٤١٦هـ

(٢٠) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العبّاس شهاب الدّين أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم المعروف بالسَّمين الحلبيّ، ت/٧٥٦هـ، [٢٦١/٦]، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم . دمشق، د (ط . ت).

(٢١) جامع البيان في تأويل القرآن للطّبريّ [١٨٤/١٥].

(٢٢) شرح التّسهيل لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسيّ المعروف بابن مالك، ت/٦٧٢هـ، [٣٦٨/٣]، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤٢٢هـ.

(٢٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [٢٥٥/٢].

(٢٤) مشكل إعراب القرآن الكريم لمكيّ بن أبي طالب القيسي الأندلسي القرطبيّ المالكيّ، ت/٤٣٧هـ، [٦٧١/٢]، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة. بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ؛ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٤٧٠/٩]؛ وينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله جمال الدين ابن هشام، ت/٧٦١ هـ، [٧٣٥/١]، تحقيق: مازن المبارك . محمّد علي حمد الله، دار الفكر . دمشق، ط٦/١٩٨٥م.

(٢٥) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام [٧٣٥/١].

(٢٦) معاني القرآن للفرّاء [١/ ٤٠٨]؛ ويُنظر: إعراب القرآن للنّحّاس [٩٥/٢]؛ الكشّاف للزّمخشريّ [٢١٤/٢]، البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباريّ [٣٨٦/١]؛ التّبيان في إعراب القرآن للعُكبَريّ [٦٢٢/٢].

(٢٧) البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٤٨٠/٤].

(٢٨) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبي [٣٢٢/١].

(٢٩) الكتاب لسيبويه [٤٤/٣]؛ ويُنظر: الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب [٢٥/٢]؛ الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٣٢١/١]؛ التحرير والتنوير لمحمّد الطاهر بن محمّد بن محمّد الطاهر بن عاشور التّونسيّ، ت/١٣٩٣هـ، [٤٥٤/١]، الدار التّونسيّة للنّشر . تونس، ط١/١٩٨٤م.

(٣٠) جامع البيان في تأويل القرآن للّطّبريّ [٥٦٩/١].

(٣١) معاني القرآن للفرّاء [١١٥/١]؛ المفصّل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمرو جار الله الزَّمخشريّ، ت/٥٣٨هـ، [٢٥٠]، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار . عمان، ط١/٢٠٠٤م؛ الكشّاف للزّمخشريّ [١٦١/١]؛ التّبيان في إعراب القرآن للعكبريّ [٥٨/١]؛ البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٣٥/١]، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٣٢١/١ . ٣٢٢].

(٣٢) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٣٥/١]، وينظر: الكشاف للزّمخشريّ [١٦١/١].

(٣٣) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٣٥/١].

(٣٤) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٣٢٢/١].

(٣٥) معاني القرآن للفرّاء [١٥٥/١].

(٣٦) معاني القرآن للفرّاء [١١٥/١]؛ معاني القرآن للأخفش [١٧٢/١]؛ مشكل إعراب القرآن الكريم لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ [١٢٣/١]؛ المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسيّ، ت/٥٤٢هـ، [٢٦٠/١]؛ تحقيق: عبد السّلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلميّة . بيروت، ط١/١٤٢٢هـ؛ البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباريّ [١٤٥/١].

(٣٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباريّ [١٤٥/١].

(٣٨) الجامع لأحكام القرآن للقُرطبيّ [٣٤٠/٢]؛ وينظر: معاني القرآن للفراء [١١٥/١].

(٣٩) البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٦٣/٢].

(٤٠) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٨٤/٨].

(٤١) جامع البيان في تأويل القرآن للطّبريّ [٢٤٧/٧]؛ إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة أبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، ت/٦٦٥ هـ، [٦٧٥/١]، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية . بيروت، د(ط . ت).

(٤٢) الكتاب لسيبويه [٤٤/٣]، جامع البيان في تأويل القرآن للطّبريّ [٢٤٧/٧]؛ المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيّة الأندلسيّ [٥١٥/١]؛ البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٢٩٠/١].

(٤٣) الكشّاف للزّمخشريّ [٤٢١/١].

(٤٤) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٧٣/٣].

(٤٥) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٩١/٣]؛ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [١٢٤/٤].

(٤٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [٢٠٢/٣].

(٤٧) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام [٧٣٥/١]، ويُنظر: التّحرير والتّنوير لابن عاشور [١١٢/٢٦ . ١١٣].

(٤٨) تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه لمحمّد عليّ طه الدّرّة، [١١٥/٩، ٣٢٣/٢]، دار ابن كثير للطّباعة والنّشر والتوزيع . دمشق، ط١/ ١٤٣٠ هـ . ٢٠٠٩م.

(٤٩) التّبيان في إعراب القرآن للعكبري [٣٩٦/١]؛ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [١١١/٤].

(٥٠) الكتاب لسيبويه [٨٩/٣].

(٥١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ، ت /٣٩٢هـ، [١٩٦.١٩٥/١]، تحقيق: علي النجدي ناصيف . عبد الحليم النجار . عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . القاهرة، ط١٤١٥/١ هـ . ١٩٩٤م؛ ويُنظر ما سبق في: المقتضَب لمحمد بن يزيد المبرِّد أبي العبَّاس، ت/٢٨٥هـ، [٦٧/٢]، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب . بيروت، د (ط . ت)؛ الكشّاف للزمخشريّ [٥٥٧/١]؛ شرح الكافية الشّافية لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسيّ، ت/٦٧٢هـ، [٣٠٠/٥]، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث . مكة المكرمة، ط١٩٨٢/١م؛ شواهد التّوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك [٢٢٠/١]، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١٤٠٥/١هـ؛ البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٠٥/٣]؛ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٨١/٤ .٨٢]؛ مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام [١٦١/١].

(٥٢) الكتاب لسيبويه [٩١/٣]؛ وتُنظر قراءة (ويذرهم) بالجزم في: النّشر في القراءات العشر لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف، ت/٨٣٣هـ، [٣٧٣/٢]، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية . بيروت، د (ط . ت).

(٥٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [٢٠٣/٣].

(٥٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [٢٠٣/٣].

(٥٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [٣/ ٢٢٥].

(٥٦) الكشّاف للزّمخشريّ [٢٧١/٢].

(٥٧) روح المعاني للألوسيّ [٢٦٢/١٤].

(٥٨) روح المعاني للألوسيّ [٢٦٢/١٤].

(٥٩) الكشّاف للزمخشريّ [٥١٣/٤]؛ البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان [٢٥٢/٨]؛ روح المعاني للألوسيّ [٢٦٢/١٤].

(٦٠) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٣٠٢/١٠].

(٦١) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيّة الأندلسيّ [٢١٢/٥].
(٦٢) مفاتيح الغيب لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرّازيّ الملقب بفخر الدين الرازيّ، ت/٦٠٦هـ، [١٣٠/٣٠]، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤٢١هـ.
(٦٣) روح المعاني للألوسيّ [٨٩/١٥].
(٦٤) البرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ، ت/٧٩٤هـ، [١٤٦/٤]، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية . بيروت، د(ط . ت).
(٦٥) البرهان في علوم القرآن للزّركشيّ [١٤٧/٤].
(٦٦) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٧٠٨/٩].
(٦٧) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٦٨٧/٢].
(٦٨) تُنظر أوجه الإعراب السّابقة في: الكتاب لسيبويه [٣/٣٠.٣١.٩٠، ٩٢]؛ المقتضَب للمبرِّد [٢٢/٢]؛ النّشر في القراءات العشر لابن الجزريّ [٢٢٨/٢]؛ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٦٨٨.٦٨٩/٢].
(٦٩) فتح القدير لمحمّد بن علي بن محمّد بن عبد الله الشوكانيّ، ت/١٢٥٠هـ، [٣٥١/١]، دار ابن كثير . بيروت، ط١/١٤١٤هـ؛ رسالة القراءات العشر المختلفة في العلامة الإعرابية وأثر ذلك في المعنى من خلال كتاب النّشر لابن الجزريّ، مبروك حمود الشّمّريّ [١٥٤]، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، كلّيّة اللّغة العربيّة، إشراف: سعد حمدان الغامدي، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.
(٧٠) الكتاب لسيبويه [٨٦/٣]؛ الأصول في النّحو لابن السّرّاج [١٨٩/٢]؛ مشكل إعراب القرآن الكريم لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ [٥٢٦/٢]؛ الكشّاف للزّمخشريّ [٣٣١/١]؛ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٦٨٨/٢]؛ النّشر في القراءات العشر لابن الجزريّ [٢٨٨/١]؛ النّحو القرآنيّ لجميل ظفر [٧٠]، مكّة المكرّمة. ط٢/١٤١٨هـ.
(٧١) النّشر في القراءات العشر لابن الجزريّ [٢٣٤/٢]؛ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدّمياطيّ شهاب الدين البنَّاء، ت/١١١٧هـ، [/٣٣٠]، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية . بيروت، ط٣/١٤٢٧ . ٢٠٠٦م؛ غيث النّفع في القراءات السبع لعلي بن محمّد بن سالم أبي الحسن النوري

الصفاقسي المقرئ المالكي ت/١١١٨هـ، [١/ ٤٣١]، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلميّة . بيروت، ط١/١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.

(٧٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [٣/٢٠٤ ، ٢٠٥].

(٧٣) المحتسب لابن جنّيّ [٢/١١٨]؛ الكشّاف للزّمخشريّ [٣/٢٦٦]؛ التّبيان في إعراب القرآن للعُكبَريّ [٢/٩٨١]؛ البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٦/٦٤٤].

(٧٤) البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٧/٥٢٠].

(٧٥) البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٨/٨٥].

(٧٦) مشكل إعراب القرآن الكريم لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ [٢/٧٧١]؛ ويُنظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٨/٣٦٤]؛ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدّمياطيّ [١/٥٦٢]؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [١١/٣٤٧]، من مظاهر التّخفيف في اللّسان العربيّ لحمزة عبد الله النّشرتيّ [١٧٦]، (د. ط)، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

(٧٧) الكشّاف للزّمخشريّ [٤/٦٤٦]؛ ويُنظر البيت في: ديوان طرفة بن العبد بن سعد البكري الوائليّ، ت/٥٦٤هـ، [١/٣٣]، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة . بيروت، ط١/١٤٢٤هـ؛ الأصول في النّحو لابن السرّاج [٢/١٧٦].

(٧٨) المحتسب لابن جنّيّ [٢/٣٣٧.٣٣٨]، ويُنظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [١٠/٣٢٧].

(٧٩) المحتسب لابن جنّيّ [٢/٣٣٨]؛ ويُنظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٨/٣٦٤]، من مظاهر التّخفيف في اللسان العربيّ لحمزة النّشرتيّ [٢١]، علم الأصوات في القرآن الكريم لعبّاس السرّ محمّد عليّ [٣٣٦]، دار النّابغة للنّشر والتّوزيع . القاهرة، الإسكندريّة، ط١/١٤٣٥ هـ . ٢٠١٤م.

(٨٠) الكتاب [٤/١١٣].

(٨١) الكشّاف للزّمخشريّ [٤/ ٦٤٦]؛ ويُنظر: مشكل إعراب القرآن الكريم لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ [٢/٧٧١]؛ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدّمياطيّ [١/٥٦٢].

(٨٢) . المحتَسب لابن جنّيّ [٢/٣٣٨]؛ ويُنظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدّمياطيّ [١/٥٦٢]؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [١١/٣٤٧].

(٨٣) الكشّاف للزمخشريّ [٦٤٦/٤]؛ ويُنظر: البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٦٤/٨]، من مظاهر التّخفيف في اللّسان العربيّ لحمزة النّشرتيّ [١٧٦].

(٨٤) البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٦٤/٨]؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [٣٤٧/١١] وفيه ما يوهم أن ردّ أبي حيان من قول الزمخشريّ.

(٨٥) الكشّاف للزّمخشريّ [٤٤٧/٢].

(٨٦) البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٨/ ٢٧١].

(٨٧) معاني القرآن للفرّاء [١٦٠/٣]؛ الحجّة في القراءات السّبع لابن خالويه الحسين بن محمد، ت/٣٧٠هـ، [٣٤٦/١]، دار الشّروق . بيروت، ط١٩٧٩/٣م؛ إعراب القرآن للنّحّاس [٢٨٨/٤].

(٨٨) معاني القرآن للفرّاء [٣/ ١٦٠].

(٨٩) ديوان زُهير بن أبي سُلمى، ت/١٣ ق هـ، [١٤٠]، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١٩٨٨/١م؛ الكتاب لسيبويه [٢٩،٥١/٣].

(٩٠) الكتاب لسيبويه [١٠١.١٠٠/٣]، ومن التّوهّم عند سيبويه العطف على مصدر متوهّم، ينظر: الكتاب [٥١/٣، ٥٢].

(٩١) المقتضَب للمبرِّد [٣٣٩/٢].

(٩٢) معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج [١٧٨/٥]؛ الحجّة في القراءات السّبع لابن خالَويه [٣٤٦/١]؛ الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ، ت/٤٣٧هـ، [٢/ ٣٢٣]، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق، ط١٩٧٤/١م؛ شرح مفصل الزّمخشريّ لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ، ت/٦٤٣هـ، [١٠/ ١٠٦]، إدارة الطباعة المنيرية . مصر، د(ط . ت)؛ النّشر في القراءات العشر لابن الجزريّ [٣٨٨/٢]؛ رسالة القراءات العشر المختلفة في العلامة الإعرابية وأثر ذلك في المعنى من خلال كتاب النّشر لابن الجزريّ لمبروك حمود الشمّريّ [١٦٣].

(٩٣) جامع البيان في تأويل القرآن للطّبريّ [٤١٢/٢٣]؛ الكشّاف للزّمخشريّ [٥٥٤/٤]؛ البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٢٧٠/٨].

(٩٤) روح المعاني للألوسيّ [٣١٢/١٤]؛ ويُنظر: حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي لشهاب الدين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، ت/١٠٦٩هـ، [٢٠١/٨]؛ دار

صادر . بيروت، د (ط . ت)؛ رسالة ظاهرة التأويل في إعراب القرآن لمحمّد عبد القادر هنادي [٢٣٩]، رسالة ماجستير . جامعة أم القرى . كلية اللغة العربية، ١٩٨٢م.

(٩٥) بحث: تأويل قراءة الجزم في قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون: ١٠، بين سيبويه وغيره من النّحاة (جمع ودراسة)، عبد الله محمّد عبد العزيز يحبى، مجلة قطاع كلّيات اللغة العربيّة والشعب المناظرة لها، جامعة الأزهر، كليّة اللغة العربيّة، العدد الثامن، ٢٠١٤م، المجلّد الأول [٧٧٩].

(٩٦) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [١٨٥/١٠]؛ روح المعاني للألوسيّ [٣١٢/١٤].

(٩٧) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدّمياطيّ [٥٥٤/١].

(٩٨) بحث: تأويل قراءة الجزم في قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون: ١٠، بين سيبويه وغيره من النحاة (جمع ودراسة) لعبد الله محمّد يحبى، المجلّد الأول [٧٨٤].

(٩٩) بحث: تأويل قراءة الجزم في قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون: ١٠، بين سيبويه وغيره من النحاة (جمع ودراسة) لعبد الله محمّد يحبى، المجلّد الأول [٧٨٤] فما بعدها، ويُنظر: التّحرير والتّنوير لابن عاشور [٢٥٤/٢٨.٢٥٥].

(١٠٠) . لمسات بيانيّة في نصوصٍ من التّنزيل لفاضل صالح السّامرّائيّ [١٧٤، ١٧٦، ١٧٧]؛ دار عمّار للنّشر والتّوزيع، عمّان . الأردنّ، ط٥/ ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م. موقع بيان الإسلام للردّ على شبهات حول الإسلام:
http://bayanelislam.net/ Suspicion.aspx?id=01-02-0051#_ednref1.

(١٠١) لمسات بيانيّة في نصوصٍ من التّنزيل لفاضل صالح السّامرّائيّ [١٧٧، ١٧٨].

(١٠٢) الحجّة في القراءات السّبع لابن خالَويه [٣٤٦/١ . ٣٤٧]؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ [١٣١/١٨]؛ البحر المحيط في التفسير [٨/ ٢٧٥]؛ النّشر في القراءات العشر لابن الجزريّ [٣٨٨/٢]؛ التّحرير والتّنوير لابن عاشور [٢٥٤/٢٨].

(١٠٣) معاني القرآن للفرّاء [٣/ ١٦٠]؛ ويُنظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الدّاني، ت /٤٤٤هـ، [٤٣/١]، تحقيق: محمّد الصّادق قمحاوي، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة . القاهرة، د (ط . ت)؛ التّحرير والتّنوير لابن عاشور

[٢٥٤/٢٨ . ٢٥٥]؛ بحث موقف الفرّاء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن، محسن هاشم درويش، [٢٧.٢٦]، كلّيّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، الإمارات العربيّة المتّحدة، دبيّ، العدد٢٧، ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م، من ص ١٧ إلى ص ٤٣.

(١٠٤) المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، محمّد سالم محيسن، ت/١٤٢٢هـ، [٣/ ٣٠٣ . ٣٠٤]، ط٢، دار الجيل . بيروت، ط٢/ ١٤٠٨. ١٩٨٨م؛ وينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدّمياطيّ [٥٤٣/١].

(١٠٥) التّحرير والتّنوير لابن عاشور [٢٥٤/٢٨ . ٢٥٥]؛ ويُنظر بحث: تأويل قراءة الجزم في قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون: ١٠ بين سيبويه وغيره من النّحاة (جمع ودراسة) لعبد الله محمّد يحبى، [٧٦٩ . ٧٧٠].

(١٠٦) غاية النّهاية في طبقات القرّاء لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري محمّد بن محمّد بن يوسف ت/٨٣٣هـ، [٥٤/٢]، نشر برجشتراسر، دار السّعادة، ١٩٣٢م .

(١٠٧) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٢٧١/٨].

(١٠٨) البرهان في علوم القرآن للزّركشيّ [١٤٧/٤].

(١٠٩) جامع البيان في تأويل القرآن للطّبريّ [٣٧/١٣]؛ الكشّاف للزّمخشريّ [٢/ ١٤٢]، البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٦٧/٤].

(١١٠) الكشّاف للزمخشريّ [٩٥/١]، ويُنظر: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [١٩٥/١. ١٩٦].

(١١١) الأصول في النّحو لابن السّرّاج [١٨٥/٢]؛ الكشّاف للزمخشريّ [٩٥/١]؛ شرح التّسهيل لابن مالك [٣٥٦/٣]؛ البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٢٤٠/١]؛ الجنى الدّاني في حروف المعاني للمراديّ [٧٤/١].

(١١٢) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [١٩٥/١].

(١١٣) تُنظر رسالة أساليب الأمر والنّهي في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية ليوسف عبد الله الأنصاريّ، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، كلية اللغة العربية، فرع البلاغة والنقد، إشراف: صباح عبيد دراز، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م، [٤٣٩] فما بعدها.

(١١٤) رسالة أساليب الأمر والنّهي في القرآن الكريم وأسرارها البلاغيّة ليوسف عبد الله الأنصاريّ [٤٣٨].

(١١٥) معاني القرآن للفرّاء [٤٨/٢].

(١١٦) معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج [١١٧/٣].

(١١٧) الكشّاف للزّمخشريّ [٦٥٧/٢]؛ التبيان في إعراب القرآن للعُكبريّ [٨١٧/٢]؛ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون [٣٣٤.٣٣٣/٧].

(١١٨) الكتاب لسيبويه [١٦٢/٣]، ويُنظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٢٣/٦]؛ مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام [٥٠/١]؛ حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصّبّان الشّافعيّ، ت/١٢٠٦هـ، [٤١٨/٣]، دار الكتب العلميّة . بيروت، ط١/١٤١٧هـ.

(١١٩) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٣٧/٦]

(١٢٠) . الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون [٦١٠/٨].

(١٢١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام [٤٤/١].

(١٢٢) الكتاب لسيبويه [١٦٦/٣ . ١٦٧]، وينظر: المقتضَب للمبرِّد [٤٩/١].

(١٢٣) دلائل الإعجاز للجرجانيّ [٣١٧/١]؛ ويُنظر: المقتضَب للمبرِّد [٣٠/٢ . ٧/٣]؛ الصّاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبي الحسين، ت/٣٩٥هـ، [١٧٥] فما بعدها، دار الكتب العلمية. بيروت، ط١/١٤٠٨هـ.

(١٢٤) الحجّة للقراء السّبعة للحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبي عليّ الفارسيّ، ت/٣٧٧هـ، [٢١٦/١] تحقيق: بدر الدين قهوجيّ . بشير جويجاتي، دار المأمون للتّراث . دمشق، ط٢/١٤١٣هـ ؛ التبيان في إعراب القرآن للعُكبَريّ [٨١٧/٢]؛ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٣٣٥/٧].

(١٢٥) مفاتيح الغيب للرّازيّ [١٤٩/٢٠].

(١٢٦) نتائج الفكر في النّحو للسّهيليّ أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ت/٥٨١هـ، [١٣١]، تحقيق: محمّد إبراهيم البنّا، دار الرّياض للطّباعة والنّشر ط٢/ (د. ت).

(١٢٧) الكشّاف للزّمخشريّ [١٥٢/٣]؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ [٣٧/١٢]؛ البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٣٧/٦].

(١٢٨) البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٦٩/٧]، ويُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٦١٠/٨].

(١٢٩) المحتسب لابن جنّيّ [١٩٧/١]؛ الكشّاف للزّمخشريّ [٥٦١/١]؛ البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٥٧/٣]؛ الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [١٨٦/٤].

(١٣٠) الكشاف للزّمخشريّ [٥٦١/١]، مفاتيح الغيب للرّازيّ [٢١٠/١١].

(١٣١) ينظر: الكتاب لسيبويه [٥٣/٣]؛ مشكل إعراب القرآن الكريم لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ [١٤٥.١٤٤/١]؛ الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ [٣٢٠/١]؛ مفاتيح الغيب للرّازيّ [٩٥/٧]؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ [٣٩١/٣]؛ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٦٦٠.٦٥٩/٢]؛ معاني النّحو لفاضل صالح السّامرّائيّ، [٣٣٨ فما بعدها]، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر . عمَّان . الأردن، ط١/١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.

(١٣٢) شرح التّسهيل لابن مالك [٣٧٤/٣].

(١٣٣) شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحويّ، ت/٦٨٦هـ، [٣٧/٤]؛ تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس . ليبيا، ط١/١٩٧٥م.

(١٣٤) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ، ت/٣٩٢هـ، [٢٨١/١] (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)، الهيئة العامة المصريّة للكتاب، ط٤/ د(ت).

(١٣٥) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام [٥٣/١] ؛ ويُنظر: شرح الرّضيّ على الكافية للرضيّ [١٤٩/٢].

(١٣٦) الحجّة للقراء السبعة لأبي عليّ الفارسيّ [١٣٨/٦]؛ المحتسب لابن جنّيّ [١٩٧/١]؛ الكشّاف للزّمخشريّ [٢٣٧/٤]؛ البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [١٩]، النّشر في القراءات العشر لابن الجزريّ [٣٦٨/٢].

(١٣٧) معاني القرآن للفرّاء [١٨٤/١].

(١٣٨) معاني القرآن للفرّاء [١٨٠.١٧٨/١].

(١٣٩) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام [٥٣/١].

(١٤٠) معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج [٣٦٤/١].

(١٤١) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٦٦٢/٢] (نقلا عن الفارسيّ)؛ ويُنظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٣٢/٢].

(١٤٢) الأصول في النّحو لابن السّرّاج [١٨٨/٢].

(١٤٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباريّ [١٧٣/١]، ويُنظر:

(١٤٤) الكشّاف للزمخشريّ [٣٠٩/١].

(١٤٥) اللامات لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجيّ أبي القاسم، ت/٣٣٧هـ، [٩٢]، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر . دمشق، ط٢/١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥م؛ شرح التسهيل لابن مالك [٣٧٨/٣]؛ وتُنظر قراءة (فلتفرحوا) في: المحتسب لابن جنّيّ [٣١٣/١].

(١٤٦) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٥٧٤/٢].

(١٤٧) الكتاب لسيبويه [٣٨١/٤]؛ المنصف شرح كتاب التصريف لأبي الفتح عثمان بن جني، ت/٣٩٢هـ، [٩٠/١]، دار إحياء التراث القديم . ط١/١٩٥٤م؛ التبيان في إعراب القرآن للعُكبَريّ [٢١١/١]؛ التحرير التنوير لابن عاشور [٣٩/٣].

(١٤٨) البرهان في علوم القرآن [١٤٧/٤].

(١٤٩) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [٥١٥/٢ إلى ٥١٨].

(١٥٠) الكشف عن وجوه القراءات السّبع لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ [١١٦/٢]؛ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر [٣٩٧/١].

(١٥١) معاني القرآن للفرّاء [٢٢٤/٢]؛ الحجّة للقرّاء السّبعة لأبي عليّ الفارسيّ [٢٧٦/٢].

(١٥٢) البرهان في علوم القرآن للزركشيّ [١٤٧/٤].

(١٥٣) المحتسب لابن جنّيّ [٤١٨/٢]؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ [١٠٩/٢٠]؛ البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٤٨٣/٨].

(١٥٤) الإتقان في علوم القرآن لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت /٩١١هـ، [٢١٧/١]، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر . بيروت، ط١/١٤١٦هـ.

(١٥٥) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٤٨٣/٨]، وينظر: شرح التّسهيل لابن مالك [٣٣٦/٣]، شرح الكافية الشافية لابن مالك [١٥٧٥/٣]، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث . مكة المكرمة ، ط١/١٩٨٢م؛ همع الهوامع في شرح جمع

الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، ت/٩١١هـ، [٥٤٣/٢]، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية . مصر، د (ط . ت)، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك [١١/٤].

(١٥٦) كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ، [٢٠٣]، الطبعة الكاثوليكيةّ، بيروت ١٨٩٤م، ويُنظر: من مظاهر التّخفيف في اللسان العربيّ لحمزة النّشرتيّ [١٩].

(١٥٧) سرّ صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصليّ، ت/٣٩٢هـ، [٩٢/١. ٩٣]، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١/١٤٢١هـ.

(١٥٨) كذا دون فاء في جواب (أمّا).

(١٥٩) سرّ صناعة الإعراب لابن جنّيّ [١١٨/٢، ١١٩].

(١٦٠) سرّ صناعة الإعراب لابن جنّيّ [٢٠٠/٢]، وينظر: مجالس ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى، ت/٢٩١هـ، [٣٢٢]، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف . مصر، د(ط . ت)، البحر المحيط في التَّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٢٢٣/٢].

(١٦١) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٢٢٣/٢]؛ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٤٦٣/٢].

(١٦٢) شرح التّسهيل لابن مالك [٣٣٦/٣].

(١٦٣) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيّة الأندلسيّ [٤٩٦/٥]؛ ويُنظر: المحتسب لابن جنّي [٣٦٦/٢]؛ البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٤٨٨.٤٨٧/٨]؛ مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام [٣٦٥/١]؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعُضيمة [٤٥٦/٣].

(١٦٤) الكشّاف للزمخشريّ [٧٧٠/٤]، ويُنظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٤٨٣/٨]؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام [٣٦٥/١].

(١٦٥) المحتسب لابن جنّيّ [٨٥/١]؛ ويُنظر: الخصائص لابن جنّيّ [٩/٢]؛ اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة لعبده الرّاجحيّ، [١١٢]، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندريّة ١٩٩٦م.

(١٦٦) البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٢٤٦/٣. ٢٤٧]؛ اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة لعبده الرّاجحيّ [١١٣]، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندريّة ١٩٩٦م.

(١٦٧) اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة لعبده الرّاجحيّ [١١٣، ١١٤]، ويُنظر: اللهجات العربيّة لإبراهيم أنيس، [١٣٥]، طبعة الرّسالة.

(١٦٨) اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة لعبده الرّاجحيّ [١١١].

(١٦٩) اللّهجات العربيّة في التّراث لأحمد علم الدّين الجنديّ [١٨]، الدّار العربيّة للكتاب، ط١/ ١٩٨٥م.

(١٧٠) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٤١/١]، ويُنظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدّمياطيّ [١٦٢/١].

(١٧١) المحتسب لابن جنّيّ [٣٧/١].

(١٧٢) المحتسب لابن جنّيّ [٣٧/١، ٣٨].

(١٧٣) الكشّاف للزمخشريّ [٥٣/١]، ويُنظر: الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٤٢/١].

(١٧٤) القراءات القرآنية بين العربيّة والأصوات اللغويّة منهج لسانيّ معاصر لسمير شريف استيتيّة، [٣٠٧، ٣٠٨]، عالم الكتب الحديث . الأردنّ . إربد، ط١/٢٠٠٤م.

(١٧٥) المقتضب للمبرّد [١١١/٢]، من مظاهر التّخفيف في اللسان العربيّ لحمزة عبد الله شحاتة [١٢، ١٣].

(١٧٦) ظاهرة التّخفيف في النّحو العربيّ لأحمد عفيفيّ [١٤٩]، الدّار المصريّة اللبنانية . القاهرة، (د. ط)/١٩٩٨م؛ جماليّات التّلوين الصّوتيّ في القرآن الكريم لأسامة عبد العزيز جاب الله [١٤٨]، عالم الكتب الحديث . الأردنّ، ط١/ ٢٠١٣م.

(١٧٧) الكتاب لسيبويه [٣٠/٣]، ويُنظر: المقتضب للمبرِّد [١٦/٢]، الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب [١٦/٢].

(١٧٨) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٤٩٩/٤]؛ حاشية سُليمان الجمل على تفسير الجلالين [٢٤٣/٢].

(١٧٩) البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان [٨٥/٨].

(١٨٠) المحتسب لابن جنّيّ [٢٠٤/١].

(١٨١) تُنظر رسالة أساليب الأمر والنّهي في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية ليوسف عبد الله الأنصاريّ، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، كلية اللغة العربية، فرع البلاغة والنقد، إشراف: أ. د. صباح عبيد دراز، ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م، [٤٣٩] فما بعدها.

(١٨٢) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام [٧٣٥/١].

(١٨٣) الكشّاف للزّمخشريّ [٦٤٦/٤]؛ ويُنظر: البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٣٦٤/٨].

(١٨٤) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٤٩٩/٤]؛ حاشية سُليمان الجمل على تفسير الجلالين، ت/١٢٠٤هـ، [٢٤٣/٢]، المطبعة العامرة مصر، ط١٣٠٢/١هـ.

(١٨٥) البحر المحيط في التّفسير لأبي حيّان الأندلسيّ [٦٩/٧]، ويُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٦١٠/٨].

(١٨٦) معاني القرآن للفرّاء [١/ ٤٠٨]؛ ويُنظر: إعراب القرآن للنّحّاس [٩٥/٢]؛ الكشّاف للزّمخشريّ [٢١٤/٢]، البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباريّ [٣٨٦/١].

(١٨٧) الكتاب لسيبويه [١٦٢/٣].

(١٨٨) جامع البيان في تأويل القرآن للطّبريّ [٦٥/٦].

(١٨٩) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبيّ [٣٧/٨].